المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين
منتدى الفكر العربي
العدد (٢٢٦) المجلد الحادي والعشرون (١)
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
٢٢٦
عدد ممتاز

الانتماء والإنماء

في هذا العدد

رسالة العام الجديد

نحو مدونة حضارية كبرى

الحسن بن طلال

الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس المنتدى

Al Muntada

A Biomonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر الى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
- يُقلّل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

❖ الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

منتدى الفكر العربي

ص ب : ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

E-mail: atf@nic.net.jo

URL: www.atf.org.jo

النّسخة : ديناران أردنيّان (ثلاثة دولارات أمريكية)

منتدى الفكر العربي

الرئيس والراعي
سمو الأمير الحسن بن طلال
President & Patron
HRH Prince El Hassan bin Talal

الأمين العام
Secretary General
وسام شوكت الزهاوي
Wissam Shawkat Al-Zahawie

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة؛ وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ، ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية؛ ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية؛ وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
٤- المطبوعات؛ إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.



صفحة ٧٢



المحتويـــات

العدد (٢٣٦) المجلّد الحادي والعشرون (١) - كانون الثّاني/ يناير ٢٠٠٦

المنتدى

مجلة فكريّة ثقافيّة يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربيّ

المجلّد الحادي والعشـرون (١)
كانون الثّاني/ يناير ٢٠٠٦

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/١٣/ د)



صفحة
٧٤



كلمة أولى

أ.د. همـام غصيـب
رئيس التحرير

سنةٌ جديدة ومجلّدٌ جديد وعَدَدٌ جديد. هي سَنَتُنا الفضيّة: الذّكرى الخامسةُ والعشرون لتأسيس مُنتدانا. وحلّتُنا البهيّة تعكسُ ذلك، وتَنْبضُ بآمالنا العريضة؛ مثلُها مثلُ المضمون في غيْرِ موْضع.

سَنبقى نُجدِّدُ ونُطوِّر: ليس المجلّةَ وَحْدَها؛ وإنّما سائرَ إصداراتِنا أيضًا. فستَشْهَدُ هذه السّنةُ سلسلةً جديدة: كتاب المنتدى، بعد دراسات المنتدى وكُرّاسات المنتدى. وسيكونُ فيها حَلاوةٌ وطَلاوة. سنُوَجّهُها إلى القارىء العام، وليس فقط المختصّ.

ندواتُنا هي الأُخرى سَتَمَسُّها عصا التّجديد. فجنباً إلى جنب مَعَ الشّباب العربيّ في المهجر والنّدوةِ الفكريّةِ السّنويّة، سنبدأ سلسلة أيّام المنتدى. وهي سلسلةٌ من النّدوات التي تتناولُ كلٌّ واحدةٍ منها موْضوعاً بعيْنِه على مدى يوْمٍ واحد. وما أكثرَ الموْضوعاتِ التي تُشغِلُ بالَنا!

اللّهمّ زِدْ وبارِك!

جولــة العــدد

العدد (٢٢٦) المجلّد الحادي والعشرون (١) - كانون الثّاني/ يناير ٢٠٠٦

«نشرة» المنتدى قبل عشرين عامًا

(غلاف العدد الخامس) *

المنتدى

نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي

الاستحياء والإحياء

العدد الخامس، شباط/فبراير ١٩٨٦

المحتـــويــــــات

منتدى الفكر العربي

الرئيس: سمو الأمير حسن بن طلال

الأمين العام: الدكتور سعد الدين ابراهيم

المحرر: الدكتور فهد الفانك

ARAB THOUGHT FORUM

Chairman: H.R.H. Crown Prince Hassan

Secretary General: Dr. Saad Eddin Ibrahim

Editor in Chief: Dr. Fahd Fanek

ص.ب ٩٢٥٤١٨ تلفون ٦٧٨٧٠٧ تلكس ٢٣٦٤٩ عمان / الأردن

P.O. Box 925418, Tel. 678707/8 Tlx. 23649 ATF 80 Amman - Jordan

* أنـــظـــر أيضًا ص (١٠٠) من هذا العدد.

افتتاحيّة

رسالة العام الجديد

نحو مدوّنةٍ حضاريّةٍ كبرى*

الحسن بن طلال

قبل أيام ودّعنا عامًا ميلاديًا، وبعد أيام نستقبل عاما هجريًا جديدًا. فاسمحوا لي برسالة نابعة من الوجدان إلى الوجدان.

أبدأ رسالتي هذه بكلمات لإدوارد غيبون، صاحب الكتاب الفذ **سقوط الإمبراطورية الرومانية**:

«في نهاية المطاف، فإنهم كانوا يريدون الأمن أكثر من إرادتهم للحرية. كانوا يريدون حياة مريحة رغيدة. لكنهم فقدوا كل شيء: الأمن، والراحة، والحرية. ... حين أراد الأثينيون ... أن يأخذوا من المجتمع لا أن يعطوه، حين أصبحت الحرية التي طالما طمحوا إليها حرية بلا مسؤولية، لم تعد أثينا حرّة.»

نعم! الحرية هي إحدى القيم التنويرية في كل زمان ومكان، إلى جانب العقلانية والتقدم والمساواة الاجتماعية. وهذه في جوهرها مبادئ إنسانية عالمية. والديمقراطية لن تتحقق دون فهم عميق للحرية: متطلباتها وشروطها وحدودها ومحدداتها. والتعامل مع التحديات - مثل الفقر والبطالة والأمية بأنواعها: الحرفي والرقمي والقانوني، ومثل التطرف والإرهاب؛ تلك التحديات التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار في جميع أرجاء المعمورة - لا يتم إلا بتعميق

* نُشرت في جريدة **الحياة** اللندنيّة يوم الخميس الموافق ٥/١/٢٠٠٦، العدد ١٥٦١٦؛ ص٩.

الديمقراطية وبناء المؤسسات الديمقراطية كي يتم توطيد ثقافة السلام والتنمية.

والديمقراطيات المستدامة والمستقلة لا تعتمد على إجراء انتخابات فقط، وإنما أيضًا على تبني ثقافة تشاركية تؤهل المجتمع للاشتراك في وضع السياسات، بدلاً من إشراكه الصوري في صوغ السياسة.

إن تفعيل المجتمع الأهلي يؤدي إلى زيادة التفاعل بين الجهات الحكومية والمواطنين؛ ما يساعد على تحقيق ممارسة فعلية للديمقراطية، وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء والمشاركة، والقضاء على أشكال التهميش ودواعي الفرقة والانفصال.

نحن بحاجة إلى بناء المواطن الفاعل المتسلح بالعقل والعلم. هو المواطن المعتز بهُويته وثقافته، والمدرك في الوقت نفسه للقيم الاجتماعية الثقافية ذات الطبيعة العالميّة. إنه المواطن الحر المسؤول الذي يعي تمامًا واجباته وحقوقه.

إن قضية «من نحن؟» - وهي سؤال الهوية الأساسي - تبقى على رأس الأولويات. ويتلخص مدخل التوافق مع الأوضاع العالمية المتجددة دومًا في ثلاثة أمور: أولها معرفي إنساني يتمثل في ضرورة الاعتراف بالقيم الإنسانية التي لا تتناقض والروح السائدة في ثقافتنا. وثانيها رؤيوي تغييري يتمثل في الإصغاء للمتغيرات والإرهاصات حولنا. وثالثها تطوير رؤىً لقراءة العالم المعاصر ومتغيراته الثقافية والسياسية، وليست التكنولوجية وحدها.

لا بد من الإقدام من دون خوف؛ ذلك أن الذات المتجددة هي الذات المنفتحة التي تتشكل باستمرار في تواصل حواري - في تلاقٍ، إن شئتم - مع الآخر.

هنالك صراع دائر منذ عقود حول صورتنا، وحول حاضرنا ومستقبلنا: عربًا ومسلمين. إن لكل حضارة رؤيا لعالمنا. فأين رؤيانا بتفصيلاتها؟ بإشكالياتها وحلولها؟ بنظراتها إلى الكون المترامي؛ إلى طيف الحياة من أقصاه إلى أقصاه؛ إلى الآخَر؟ إن المشكلة القائمة ليست صراع حضارات؛ بل صراع «جهالات». فعلينا العمل على تحقيق ضرب من توازن المصالح الذي يحد من هيمنة طرف على طرف آخر، ويمهد الطريق أمام حوار ندّيّ بين الثقافات يتعرّف من خلاله كل طرف حقيقةَ الطرف الآخر.

يقول فولتير: «إن اللاإنسانية تمثل أسوأ رذيلة». فعلى خطابنا الثقافي أن ينهض بدور فاعل في الدفاع عن الإنسانية وتعميق مفهومها، وتحقيق التوازن بين القيم والتقاليد. نحن في أمسِّ الحاجة إلى **دبلوماسية بوجه إنساني، وسياسة من أجل البشر. فقد** تحولت حقوق الإنسان في الثقافة المعاصرة إلى مدوّنات ودساتير جامدة لا روح لها ولا طعم ولا رائحة.

التحديات أمامنا تضم: النزاعات فيما بيننا ومع الآخر؛ الخروقات للنظم القيمية؛ فقدان التضامن العالمي؛ حصر التفكير بالمدى القصير؛ الأمن مقابل الحقوق المدنية؛ التوزيع غير المناسب للقوى السياسية والاقتصادية؛ ضعف المجتمع المدني أو حتى غيابه أحيانًا؛ انحسار القيم التقليدية؛ التحول الديمغرافي؛ عدم كفاية التربية والتعليم؛ سوء إدارة الصالح العام؛ عدم التساوي في فرص استعمال السلع والمعلومات والتكنولوجيا.

و«نحن» هنا تشير إلى إقليمنا الذي يمتد من مراكش إلى بنغلادش، أو من كازبلانكا إلى كلكتا؛ أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، وأكثرها خطورة وفقرًا، مع أنها تحوي سبعين بالمئة (٧٠٪) من احتياطيّ النفط في العالم، وأربعين بالمئة (٤٠٪) من الغاز الطبيعي. هو الإقليم الذي يتكون من غرب آسيا، والشرق الأوسط/شمال إفريقيا، ووسط آسيا، وجنوب آسيا. أفلم يحن الأوان لأن نتعامل مع التحديات والإشكاليات في إطار فوق قطريّ، وفوق إقليميّ، بل فوق قاريّ؟

مثلاً، وَفْقًا للدراسات الأخيرة التي أجرتها الإسكوا، سيحتاجُ إقليم غرب آسيا إلى خمسة وثلاثين (٣٥) مليون فرصة عمل خلال العشر سنوات المقبلة؛ وإلا ستغرق المنطقة في لجّة من التطرف والعنف وعدم الاستقرار. فكيف يمكن أن نواجه مشكلة كبرى كهذه من دون إطار فوق قطري؟

لا بد من إصلاح شامل: في المجال التربوي والتعليمي، لمواكبة العصر؛ وفي المجال السياسي، لصون الوجود والمصالح؛ وفي المجال الثقافي، لتصويب علاقتنا بديننا وثقافتنا. وحتى لا نقع في مصيدة «الينبغيّات» و«اللابديّات»، أفلم يحن الأوان لسلسلة لا تنقطع من برامج العمل و«خطط الطريق» القابلة للتنفيذ؟

هذه دعوة لصوغ ميثاق شرف، أو مدوّنة حضارية كبرى، تنظم علاقاتنا فيما بيننا، وبيننا وبين الآخر. كما تحثنا على العمل المشترك فوق القطري، حتى لو اختلفنا سياسيًّا وعقائديًّا.

فهل من مجيب؟

■

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنتدى

ملامح من تجربة مُنتَدى الفِكر العَربيّ

نظرة بين الماضي والمستقبل*

تمهيد

تتعدّد المداخل وتتزاحم في الذّهن عند الإقدام على عرض تجربة لمؤسّسة فكريّة لها قدر من الرّسوخ مثل مُنتدى الفكر العربيّ، الذي ناهز عمره أو كاذ حتّى يومنا هذا الرّبع قرن. فبحلول شهر آذار/ مارس من عام ٢٠٠٦، يكون المنتدى قد أتمّ خمسة وعشرين عاماً من رحلته على صُعُد الفكر والزّمن، والتّفاعل مع كلّ ما مرّ بالوطن العربيّ والعالم بأسره في هذه الحقبة، من تطوّرات وتحوّلات وصراعات أفكار ورؤى وقوى. وقد يكون أقرب مدخل إلى إلقاء الضّوء على معالم هذه التّجربة بمُجملها هو التقاط طرف خيط من سردٍ تقليديّ، يبدأ بذكر التّأسيس والنّشأة والأهداف، ويتطرّق إلى التكوين الهيكليّ وأهمّ الإنجازات، وينتهي إلى ذِكر بعض التطلّعات أو المشروعات المستقبليّة، سواء المُخطّط لها على الورق، أو تلك الهائمة في تصوّرات الخيال.

لكنّ وضع هذا العرض في سياق محور «التّجارب النّاجحة في مجال نشر المعرفة»، وإحاطة هذا المحور بإطارٍ واسعٍ من مناقشة موضوع «الحرّيّة في الوطن العربيّ»، عبر الحقائق الواردة في «تقرير التنميّة الإنسانيّة العربيّة ٢٠٠٤»، لا سيما

(*) أُعد هذا العرض الموجز لتجربة منتدى الفكر العربيّ خلال خمسة وعشرين عاماً بإشراف أ. د. هُمام غَصِيب، مدير إدارة الدراسات والبرامج في المنتدى، وقدّمه أ. كايد هاشم، مساعد مدير الدراسات والبرامج، ضمن محور تجارب ناجحة في مجال نشر المعرفة في **الملتقى العربي الثّاني للتنمية الإنسانيّة** الذي نظمّته جمعية البحرين النسائية في المنامة/ مملكة البحرين يومَيْ ٧و٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

الجانب المتعلّق «بالحريّة الذّاتية»، أمر يدعو إلى التريّث والتمهّل، كما يغري أو يغوي بالتساؤل عن المساحة المعرفيّة التي استطاعت هذه التّجربة أن تمتدّ على أديمها، والعمق الذي أوجدته لنفسها في أداء دورها الفكريّ، وفي الوقت نفسه مدى فضاء الحريّة الذي أُتيح لها أن تُثمر فيه ثمراتها، وماهيّة الظّروف الموضوعيّة والضّغوط التي قلّصت من هذا الفضاء، أو حدّت من اتساعه؛ ومن ثمّ الخُلوص إلى القول إنها كانت تجربة ناجحة إلى هذا الحدّ أو ذاك، أو إنها كانت غير ذلك.

إنّ الإجابة عن مثل تلك الأسئلة تحتاج إلى بحثٍ وفحصٍ وتقييمٍ بمعاييرَ محّددة، قد تثقلُ على طبيعة ورقة موجزة كهذه، كلّ ما هو مطلوب منها أن تقدّم عرضاً لتجربة تُقدّم مع تجارب أخرى، مُشابهة أو مُختلفة، في السّياق المُشار إليه. إذًا، لا سبيل إلى المواءمة بين فضول الأسئلة المستقصية والملحّة، ويُسْر العرض وأداء الغرض منه، إلاّ بالبدء من حيث ما بلغته الرؤى المؤسِّسة للمنتدى في تمحيص الواقع المُعاصر، وما تومىء بهِ من ملامح مستقبليّة.

الرؤى المؤسِّسة

ولعلنا لا نقفز قفزًا عشوائيًّا عن المراحل حين نستخرج من بواكير أدبيّات المُنتدى صياغة للرؤية المبرّرة لوجوده. وهذه تنعكس اليوم – فكرًا وتخطيطًا وعملاً – في صميم أعماله ومساعيه؛ فتفرض انعكاساتها بأشكال شتّى من الأداء الفكريّ.

كما تشكّل رصيده الثرّ في مجابهة التحدّيات التي ما زالت تتوالى على منطقتنا العربيّة، سواء القادمة من خارج المِنطقة، أو النّابعة من داخلها نتيجةً لتأثيرات الفكر العولميّ، والانفتاح الاقتصاديّ بين أجزاء العالم، وما يمكن أن يحمله صِدام الثّقافات والقطب الأوحد والاستقطاب الثّقافيّ من مؤشرات على تغيّرات مفصليّة في البنية العربيّة عموماً. ففي الاجتماع التّأسيسيّ للمُنتدى (١٣-١٥/٣/١٩٨١)، الذي دعا إليه رئيسه وراعيه سموّ الأمير الحسن بن طلال في مدينة العقبة الأُردنيّة، إثر انتهاء مؤتمرّ القمّة الاقتصاديّ العربيّ في عمّان (٢٥/١٠/١٩٨٠) حدّد سموّه غايتين أساسيّتين يجب أن يحقّقهما المنتدى المُقترح تأسيسه آنذاك:

«الأولى تتضمّن إيجاد الأفكار والتصوّرات التي تُبنى عليها المواقف العمليّة، التي ترتبط بأولويّات المنطقة العربيّة». «والثّانية هي توعية المواطن العربيّ ومتّخذ القرار بهذه الأفكار، حتّى يصبح المواطن دعامةً لها، وحتّى يتحوّل من متلقٍّ للأفكار إلى متفاعلٍ معها؛ وكذلك حتّى يعتمد صاحب القرار الأسلوب العمليّ في النّظر إلى المشكلات التي تواجه الوطن. «فالهدف من هذا المنتدى هو دعم المسيرة العربيّة تداعيًا لدعم الإنماء وترسيخ الانتماء». وعبارة «الانتماء و الإنماء» أصبحت شعارًا للمنتدى، ليس لموسيقيتها اللغويّة، ولا لوقعها العاطفيّ في النّفس، بل لخطورة معناها؛ «فمشكلة الإنماء والانتماء [والكلام هنا لسموّ الأمير الحسن] في غياب الوعي للمجتمع الأهليّ، ومؤسّساته،

وأفراده، هي أشبه بمشكلة الأميّة الثّقافيّة. وأمّة تعيش درجات من الأميّة الثّقافيّة لا تستطيع أن تتحدّث عن التّطوير الذّاتيّ لقُدراتها الإبداعيّة، ولا تستطيع أن تُقدم على التّغيير الإرادي. فمن المستحسن أن يكون ذلك التّعبير الإراديّ عن طريق تهيئة الأجواء الملائمة للتّغيير، ابتداءً بالتّغيير الإرادي الذّاتي، الذي يستند إلى تعميق أسباب التفهّم، وتوضيح مضامين التّفاهم فيما بين مجتمعاتنا العربيّة، في الوطن والمهجر».

لقد أوضحت القمّة الاقتصاديّة العربيّة تلك وما ظهر فيها من تداعيات الجفوة على العلاقات البينيّة العربيّة، أهميّة بلورة خطاب اقتصاديّ عربيّ. وهو ما تلاقت على البحث عنه نخبة من الخبرات الاقتصاديّة والجامعيّة والأكاديميّة من أربع عشرة دولة عربيّة، إلى جانب سموّ الأمير الحسن، اجتمعوا على الاقتناع بالحاجة إلى بلورة هذا الفكر العربيّ التنمويّ، مستقلاً عن المواقف الرّسميّة والخلافات القطريّة. وفي اجتماعهم التّأسيسي المُشار إليه أكّدوا - مرّةً أخرى - ضرورة أن يقدّم المنتدى شيئًا جديدًا، وأن يكون حرًّا في نشاطه، مستقلاً في تمويله وإدارته عن الأنظمة الرّسميّة.

ولقد أتاحت جفوة الثمانينيّات التي حلّت بالعلاقات العربيّة العربيّة إثر «كامب ديفيد»، الفرصة لهاجس حريّة نشاط المُنتدى المرتبط بالاستقلال الإداريّ والماليّ، أن يختبر نفسه اختبارًا صعبًا، ويجترح مشروعيته - إذا جاز التّعبير - بامتلاك حريّة الحوار والمبادرة و«الجرأة الأدبية» لاختراق جدران الجفوة، وتجاوز الحساسيّات والشّعور بالألم والحسرة، ليصل جزءًا مهمًّا مما انقطع بين العربيّ وأخيه العربيّ من ناحية، وبين العربيّ وجيرانه في هذه المنطقة والعالم من ناحية أُخرى، ألا وهو الحوار العقلاني؛ ففي الجانب الأوّل «كان لمؤتمرات آفاق التّعاون مع مصر دور مهم في تمهيد الطّريق لبناء الثّقة والشّروع في الحوار من جديد مع المفكّرين في مصر». وتكرّر ذلك الاختبار الصّعب نفسه، وهذا الدّور المؤمن بإرادة التّغيير أمام الأحداث الجِسام في مساعي المُنتدى لفتح الحوار واستئنافه مع إيران والعراق كليهما، بعد حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانيّة العراقيّة)، ثم زادت الصعوبة، ولكن دون أن تنتقص من الإيمان بهذا الدّور المتجذّر في المشروع القوميّ الذي أخذ التناسي والإقصاء يأتيان عليه مع نشوب حرب الخليج الثانية واحتلال الكويت في مطلع عقد التسعينيّات، وما نجم عن ذلك من تداعيات دراماتيكيّة مؤلمة.

تقييم التّجربة للقدرة على الاستمرار

إذا قلنا أنّ نجاحًا ما تحقّق للمنتدى وأهدافه في الحوارات العربيّة العربيّة، والعربيّة الدوليّة خلال الثمانينيّات وأوائل التسعينيّات، التي شهدت أيضًا تركيزه على الدّراسات المستقبليّة؛ فإنّ ذلك بالمقابل كلّفه الحيلولة دون إستكمال بعض من طموحاته، بسبب السُّحب القاتمة التي تلبّدت في الأجواء العربيّة

والهزّات الدّاخليّة في الوطن العربيّ، وأشدّها وقعًا غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثّانية، وما تبعهما من انعقاد مؤتمر مدريد ودوران عجلة العملية السّلميّة، والاتفاقات العربيّة الإسرائيليّة. ولعل حرب الخليج الثانية تلك تركت أثرًا مباشرًا على المنتدى أكثر من غيره من المؤسّسات غير الحكوميّة العربيّة؛ إذ تبدّى هذا الأثر في ضعف إيراداته، وانقطاع عدد من أعضائه عن التّواصل معه لفترة من الزّمن، وعرقلة بعض مشروعاته البحثيّة والفكريّة؛ ما أثّر على زخم نشاطه. مع ذلك كان عليه أن يتماسك داخليًّا ويستمرّ في أداء رسالته، وأن يأخذ دوره - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - في دفع اليأس عن أبناء الأمّة وتجديد روحهم المعنويّة؛ فيزيد من فاعليته من خلال النّهوض بالمسؤوليّات التي ألقتها على عاتقه المرحلة الجديدة، على الرغم من حلكتها وغموضها.

كان المنتدى في خلال العشر سنوات الأولى من عمره (١٩٨١- ١٩٩٠) قد نظّم (٢١) حواراً عربيًّا عبر المؤتمرات والنّدوات وورش العمل، جمعت الكثير من مفكّري الأمّة وصانعي القرارات فيها، وشملت محاورها العامّة: التّعاون العربيّ؛ والتّعليم؛ والاقتصاد؛ والسّياسة؛ والتنمية؛ والإعلام؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ والأمن العربيّ؛ والصّحوة الإسلاميّة؛ وهموم الشّباب والمجتمع العربيّ؛ والنّظام الإنسانيّ العالميّ وحقوق الإنسان في الوطن العربيّ.

وعلى خط مواز نظّم المنتدى خلال الفترة نفسها نحو (٢٢) حوارًا عربيًّا دوليًّا بالمشاركة مع هيئات ومنتديات مشابهة في إفريقيا، وأمريكا الشّماليّة، وأوروبا، وجنوب شرقيّ آسيا، والصّين، والاتحاد السوفييتي - السّابق -، والدّول الاسكندنافيّة، واليابان، وألمانيا؛ إضافةً إلى حوارٍ لأتباع الأديان. وإلى جانب هذه الحوارات أنجز المنتدى ضمن برنامج البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة المستقبليّة، دراسات مهمّة تناولت: الأمن القوميّ العربيّ، والأمن الغذائيّ في الوطن العربيّ، وتقويم تجربة مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّ، والتّعليم العربيّ في القرن الحادي والعشرين، وآفاق التّكامل الإقليميّ بين الدّول العربيّة، والنّظام العربيّ الجديد، وغير ذلك من موضوعات. وفي مجال البحوث والدّراسات الاستراتيجيّة تمّ تناول موضوعات مثل: الاعتماد الذّاتيّ الجماعيّ العربيّ والإسلاميّ، وحوار الجنوب الجنوب، وهجرة العقول، وانتقال الأيدي العاملة العربيّة، وسياسات التّعليم في الوطن العربيّ؛ إضافة إلى ترجمة عدد من الأعمال العالميّة والتّقارير الدّوليّة إلى اللّغة العربيّة، لا سيما تقارير اللجنة المستقلّة المعنية بالقضايا الإنسانيّة، عن التصحُّر (١٩٨٦)، والمجاعة (١٩٨٦)، وأطفال الشّوارع (١٩٨٧)، وكتاب «ثورة حُفاة الأقدام» لبرتراند شنايدر، أمين عام نادي روما السّابق (١٩٨٧).

ولولا الظّروف التي فرضتها أحداث بداية التسعينيات، لكان المنتدى قد استمر في تقليده الذي

استحدثه عام ١٩٨٨ بإعداد وإصدار التّقرير السّنويّ عن «حالة الأمّة العربيّة» بالاشتراك مع مركز الأهرام للدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة في القاهرة. ولولا تلك الظّروف أيضًا لكان تسنّى لانطلاقة جديدة أن تحدث بإقامة فروع للمنتدى في مناطق الخليج العربيّ، والمغرب العربيّ، ووادي النّيل، وغيرها.

ولكن المنعطف الحادّ المتمثّل في حرب الخليج الثانية، دعا أعضاء المنتدى إلى إجراء تقييم لهذه الأزمة من مختلف جوانبها ولكلّ أبعادها المنظورة وغير المنظورة، ولدوره فيها أيضًا، ما وفّر إطارًا للحوار حول أسباب الحرب وتداعياتها، وتقديم آليات تجاوزها، وفي الوقت نفسه تقييم جهود المنتدى في مجالات النّشر، ونوعيّة الحوارات والموضوعات التي يحسُن التركيز عليها، من أجل متابعة إنجازاته، وربط برامجه بأولويات محدّدة، وتجنُّب التّكرار في البرامج والأنشطة عبر التنسيق مع المؤسّسات الأخرى. وتلا ذلك تقييمان آخران: الأول عام ١٩٩١ وانصبّ على «إمكانات التّعاون بين المنتدى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ»، وأثمر ندوتين، هما: «التنمية البشريّة في الوطن العربيّ» (١٩٩٣)، و«التّعليم العالي في البلدان العربيّة» (١٩٩٥).

وفي عام ١٩٩٧، قام المنتدى بعمل تقييم آخر لأنشطته ومدى مطابقتها لأهدافه الموضوعة؛ فضلاً عن تقييم أنظمته وتعليماته الدّاخليّة، وتوسيع مصادر تمويله، ورفع مستوى مطبوعاته، ومراجعة وضعه القانونيّ وشروط العضويّة فيه.

وواقع الأمر أن الجهود التقييميّة بدأت منذ عام ١٩٨٧ بلجنة خاصّة شكّلها المنتدى، وأعدّت تصوّرًا متكاملاً لعمله في السّنوات التالية، خاصّةً فيما يتعلّق بأسلوب تنظيم برامج العمل، والعلاقة مع مراكز البحوث والمنتديات العربيّة الأخرى، والانتقائيّة في توسيع العضويّة العاملة. وإلى إحدى أهم التوصيات التي خرجت بها هذه اللّجنة يُنسب الفضل في استحداث تقليد عقد المنتدى لمؤتمر فكريّ سنوي لمناقشة إحدى القضايا المهمّة على السّاحة العربيّة، بمشاركة أهل الرأي والفكر وأصحاب القرار، والمؤسّسات الشّقيقة. وآخر هذه المؤتمرات عُقد في مملكة البحرين (٢٧-٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) برعاية كريمة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وكان موضوع المؤتمر "الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق"، وشارك في تقديم أبحاثه ومداولاته نخبة من المفكّرين والباحثين العرب، الذين تناولوا فلسفة الوسطيّة، وكيفيّة مخاطبة الإنسان المُعاصر خطابًا وسطيًّا، والمفهوم القرآنيّ للوسطيّة، والوسطيّة في الإسلام وفي عالم اليوم.

توسيع قاعدة التنسيق والاتصال

ولا بدّ من وقفة صغيرة هنا للقول إنّ هذه التقييمات التي ما زالت مستمرّة بين حين وآخر، كانت رافدًا لبقاء المنتدى وتلمُّس سُبُل مواصلته لمهامه، حتّى في ظلّ أشدّ دواعي الإحباط والانتكاس والتّراجع

العربيّ، كما مرّ ذِكره قبل قليل. فقد أعطت جهود التقييم وتوصيات اللّجان المكلّفة بذلك روحًا جديدة لنشاط المنتدى، الذي كان قد أسّس لنفسه قاعدة من التّعاون مع هيئات عربيّة ودوليّة متعدّدة، وساعدت التّوصيات وسرعة تنفيذها على توسيع هذه القاعدة الحيويّة، التي شملت – على سبيل المثال لا الحصر – منظّمات الأمم المتحدة (منظّمة العمل الدوليّة، واليونسكو، واليونسيف، واللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا «إسكوا»، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وجامعة الدّول العربيّة ومنظّماتها المتخصّصة، والصّندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ومجلس الوحدة الاقتصاديّة، والسّوق الأوروبيّة المُشتركة، ونادي روما، ومؤسّسة آل البيت، واتحاد المحامين العرب، والجمعيّة العربيّة لعلم الاجتماع، وجمعيّة اقتصاديي العالم الثّالث، ومجلس التّعاون الخليجيّ، ومكتب التّربية العربيّ لدول الخليج، ووزارة التّربية في البحرين، وجامعة محمد الخامس في المغرب. كما ساهم المُنتدى في تأسيس المجلس العربيّ للطّفولة والتنمية عام ١٩٨٧، ونسّق أنشطته بشكلٍ دوريّ مع عددٍ من مراكز البحوث العربيّة، منها: مركز الدّراسات الاستراتيجيّة في الجامعة الأُردنيّة، ومركز البحوث والدّراسات في جامعة القاهرة، والجمعيّة العلميّة الملكيّة ومؤسّسة آل البيت في الأُردنّ.

مضامين لخطاب المستقبل وضرورة التّطوير

وعدا تلك الصّلات التي شكّلت قاعدةً وإطارًا لمضامين النّشاط الفكريّ المنتدى، فقد جاءت مرحلة التسعينيّات لتؤكّد موجبات رؤية سموّ الأمير الحسن بن طلال في أنّ التّكامل بين المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص يستوجب «ثقافة مشاركة»؛ بمعنى دعوة المجتمع إلى المشاركة المؤسّسيّة، دون إغفال نقطة الضعف البادية في غياب المؤسّسات العربيّة الفاعلة على الصُّعُد الرسميّة والأهليّة والأكاديميّة والاستثماريّة، وبحيث يكون العنقود المتداخل الذي يضمّ الأمن والاقتصاد والثّقافة هو «العنقود التّعاقديّ بين القطاع الرّسميّ للدّولة والفكر الأكاديميّ، والماليّ، والاستثماريّ، والإنتاج الصّناعيّ والتّجاريّ»، وذلك تأكيدًا للدّعوة إلى المشاركة الأهليّة، وتطوير المنظّمات غير الحكوميّة، والنّقابات، وغيرها من صور القاعدة العريضة المُشارِكة في صنع القرار».

ومن معين هذه الرؤية، ركّز المنتدى اهتمامه ونشاطه في مطلع الألفيّة الثّالثة والقرن الميلاديّ الجديد على أدوارٍ يرى نفسه أهلاً لها لتطوير مسار أمني واقتصادي وثقافي مطلوب في وطننا العربيّ. وأبرز هذه الأدوار/ المتطلّبات: الإسهام بجسر الفجوة بين الفكر وصُنع القرار، الذي يشتمل على إسهامات المجتمع العربيّ داخل الوطن وخارجه، وتطوير أُطر حضاريّة للاختلاف لمعالجة النّزاعات العربيّة، وتطوير النّظام التربويّ العربيّ من زاوية التركيز على مواءمة التّعليم لاحتياجات المواطن والوطن على السواء، وتطوير القاعدة المعرفيّة من

خلال المسار الموازي للأجهزة التنفيذيّة وهو المؤسّسات الفكريّة. إنّ «هجرة أعداد غير مقبولة من الكفاءات العربيّة إلى الخارج مثلاً - وكما يراها رئيس المنتدى وراعيه - هي انعكاس لعدم مواءمة النّظام الاقتصاديّ للاحتياجات الوظيفيّة لهذه الكفاءات. كما أن العطالة تعود إلى غياب التّوجيه الكافي لطموحات الشّباب، المبني على القاعدة المعرفيّة الموثوقة لدى مؤسّسات الدّولة أو القطر».

من هنا تميّز عقد التسعينيّات ومطلع هذا القرن في نشاط المُنتدى بتطلّعه إلى ضرورة التّعامل مع التحدّيات المستقبليّة، وتحديدًا ضمن عناوين من أمثلتها: العولمة؛ منظّمة التّجارة العالميّة؛ مشروع الشّرق الأوسط والشّراكة العربيّة المتوسطيّة؛ الثّورة المعلوماتيّة وثورة الاتصالات؛ صوغ رؤية للفكر التّصالحيّ؛ التّعامل مع أزمة النّظام المؤسّسيّ العربيّ؛ انتهاج أسلوب المجموعات البحثيّة المتعدّدة الاختصاصات؛ تأكيد دور المُنتدى في الدّبلوماسيّة الوقائيّة، والتحرّك الصّامت في استشراف الأزمات ودراستها؛ تحديد النّظر في مفهوم الاستغراب مقابل الاستشراق، والتّفكير في إنشاء مركز أو وحدة لدراسة الاستغراب.

ولم تكن «ضرورة التّطوير» في هذه المرحلة مقتصرة على الرؤى مع تأجيل الآليّات؛ فقد سارع المنتدى في عام ١٩٩٩ إلى إنشاء إدارة للدّراسات والبرامج، تشكّل في تعزيز مسيرته ودعم دوره، العَصَب التنفيذي القائم بعمليّة التّنسيق والتّواصل؛ إذ أشرفت هذه الإدارة على الارتقاء بمستوى المطبوعات والكتب (التي يزيد عددها اليوم على المئة)، وتطوير موقع المنتدى - باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة - على الإنترنت؛ إضافة إلى مهامها الأساسيّة في وضع برامج عمل المُنتدى وخططه ومتابعتها، والتّشبيك مع مراكز البحوث والدّراسات في داخل الوطن العربيّ لتفعيل الخطاب العلميّ والثّقافيّ في الوطن العربيّ، ومن ذلك التّشبيك عن طريق الاتصال الإلكترونيّ.

ومع تواصل الحوارات والمؤتمرات والنّدوات واللّقاءات الفكريّة، تمّ استحداث سلسلتين جديدتين في سلاسل مطبوعات المنتدى، هما: سلسلة «دراسات المنتدى» التي صدر كتابها الأول عام ٢٠٠٤ عن «العمل العربيّ المشترك: آمال وعقبات ونتائج» من تأليف د. محيي الدّين المصري، عضو المنتدى والأستاذ الجامعيّ من الأُردنّ، وسيصدر كتابها الثّاني تحت عنوان «المجتمع المدنيّ والتّحوّل الدّيمقراطيّ في الوطن العربيّ» للدّكتور الحبيب الجنحاني، عضو المنتدى من تونس، في مطلع عام ٢٠٠٦. وهي سلسلة تُختار موضوعات حلقاتها من الدّراسات والمعالجات البحثيّة ذات المساس المُباشر بقضايا الوطن العربيّ السّاخنة، مع اعتناء خاصّ بالواقع الرّاهن للإنسان العربيّ فردًا ومواطنًا، ووسيلةً للتنمية الشّاملة وغايةً مرجوّة لها. كما تهدف هذه السّلسلة، وهي تجمع خيوط الحقائق والمؤشّرات وتفسيرات الوقائع ودلالات الأحداث، إلى إشراك الإنسان العربيّ المتعلّم والمثقّف في تفسيرها ومناقشتها كجزء من مشاركته في صنع القرار.

أمّا سلسلة «كراسات المُنتدى» فقد جعلت نُصب أعينها توعية القارىء المهتمّ، لكنْ غير المختصّ، بقضايا السّاعة وشؤونها في الوطن العربيّ وسائر أرجاء المعمورة. واتخذت لهذه الغاية أسلوباً ميسّرًا من السّهل الممتنع، وشكلاً وحجمًا يرغّبان بالمطالعة والتثقّف. وقد صدر منها حتّى الآن «ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشّباب العربيّ» لسموّ الأمير الحسن بن طلال، في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، ومؤخرًا «حقائق عن النّفط» للأستاذ كمال القيسي، عضو المنتدى والخبير والمستشار في مجال الطّاقة والنّفط.

وفي الطّريق سلسلة ثالثة تصدر بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عامًا على تأسيس المنتدى، وتحمل اسم «كتاب المنتدى»، ستكون موجهة أيضًا إلى القارىء العربيّ غير المتخصّص، لكن مع مراعاة توجيه مضامين منتقاة إليه تساعده على ارتياد آفاق المطالعات المنهجيّة، إلى جانب الفائدة الثّقافيّة العامة التي يجنيها من مضامين كتب هذه السّلسلة.

هذا، فضلاً عن التطوير المستمرّ لمجلّة **المنتدى** التي تصدر مرّة كل شهرين، ونشرة المنتدى باللغة الإنجليزيّة، وإصدار كشافات دوريّة للمجلّة تيسّر الرجوع إلى محتوياتها والاستفادة مما تنشرة من دراسات ومقالات متخصّصة وتقارير ومتابعات في مختلف الشؤون الفكريّة؛ إضافة إلى أنها وسيلة تواصل فعّالة بين المنتدى وجمهوره الخارجي من مؤسّسات وأفراد بما فيهم الأعضاء والباحثين ومراكز البحوث والدّراسات.

وفي الإطار نفسه، جاء إشهار الموقع الإلكتروني الجديد للمنتدى هذا العام ليكون في خدمة أهداف المنتدى والباحثين، وضمن سياق تسريع عمليات الإنتاج الفكري وتوسُّع الأنشطة والبرامج على صُعد متنوعة. ويشتمل هذا الموقع الإلكترونيّ على تعريف بنشاطات المنتدى من المؤتمرات والندوات، وقوائم بإصداراته من سلاسل الكتب والدراسات والنشرات والتقارير، فضلاً عن نظامه الأساسي، وأعضائه من مختلف البلدان العربيّة.

ومن الخدمات التي يقدّمها هذا الموقع باللغتين العربية والإنجليزية: الاستفادة من خاصيّة الاستخدام السّهل والسّريع لاشتراك الباحثين في خدمة الرسائل الإعلامية، وشراء مطبوعات المنتدى ومنشوراته، والرجوع إلى أرشيف المعلومات الخاصة بالأنشطة، مثل المؤتمرات والندوات واللقاءات الشهريّة وقوائم المنشورات، فضلاً عن توفير خدمة البريد الإلكتروني لموظّفي المنتدى.

ولا بدّ قبل اختتام هذا العرض من الإشارة إلى تجربة حديثة ناجحة للمنتدى تدخل في صُلب عنايته بتفعيل قطاعات المجتمع المدني، وتنشيط العنصر الحيويّ فيه، ألا وهو الشّباب، من خلال التهيئة لبرلمان شباب عربيّ بدأت خطوات تحقيقه تبرز في المؤتمر الشّبابيّ العربيّ الأول، الذي بادر المنتدى إلى عقده تحت عنوان «الشّباب العربيّ وتحدّيات المستقبل» (٥-٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤) بالتعاون مع الصّندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الكويت، وبمشاركات شبابيّة كبيرة من مختلف

الأقطار العربيّة. وكانت إحدى دلائل نجاحه ما تمخّض عنه من لجنة متابعة ولجنة تشاوريّة معظمها من الشّباب المشارك، وأولى مهماتها العمل على التحضير للمؤتمرات الشّبابيّة التاليّة واختيار موضوعاتها وإجراء الاتصالات اللازمة بشأن ترتيبات عقدها. وقد تمّ إقرار عقد المؤتمر الشّبابيّ الثّاني بعنوان «الشّباب العربيّ في المهجر» في مطلع شهر نيسان/ إبريل عام ٢٠٠٦، وقطعت الخطوات التنفيذيّة شوطًا نحو عقده في موعده المقرّر، ويُنتظر أن يكون كسابقه في الضخامة من حيث المشاركة، بل يزيد عليه.

نكتفي بهذه الملامح السّريعة من تجربة مُنتدى الفكر العربيّ على مدى ربع قرن وبعض مؤشّراتها المستقبليّة. لكن لا بدّ من القول إنّ رؤى العمل والبحث عن وسائل تنفيذها ضمن أُطر الحوار والتّواصل والانفتاح على الذّات والآخر، ومتابعة التقييم، كلّها عناصر ما زالت قادرة على تغذية الطّموحات المستقبليّة بالمزيد من الأفكار والطّروحات التي نضع أمام هذا الملتقى بعضًا منها كنماذج لعناوين عامّة قد تُسهم في إطلاق النّقاش هنا أو هناك؛ إضافةً إلى الإسهام في صياغة التوصيات، مع الإشارة إلى أنها تشكّل جزءًا من النّظرة الاستشرافيّة لمنتدى الفكر العربيّ:

١- الحاجة إلى بناء مرجعيّة فكريّة حديثة لصُنع المستقبل العربيّ.
٢- رصد معالم التّقصير في النّظام العربيّ (قوميًّا وقطريًّا) في مواجهة تحدّيات العصر.
٣- مخاطبة الشّباب العربيّ بلغة العصر.
٤- العناية بالأفكار والطّروحات المتعلّقة بإمكانات ظهور قوى مجتمعيّة جديدة في الأقطار العربيّة، تتجاوز نمط تهميش القوى المدنيّة، وتكون قادرة على تحقيق موازنة معقولة بين قوّة الدّولة وقوّة المجتمع.
٥- تأكيد دور المثقّفين العرب في حمل مسؤوليّات بناء المستقبل العربيّ، وفي بناء مجتمع عربيّ قادر على حماية النّفس والتنمية والتوحّد.
٦- تأكيد دور الجامعة العربيّة، والحاجة لإعادة بنائها وتعزيز دورها في حلّ الخلافات العربيّة.
٧- الحاجة إلى التنمية السّياسيّة ونُظم المشاركة الشّعبيّة في آليات الحكم المحليّ والمركزيّ.
٨- ضرورة قيام الحكومات العربيّة بالاهتمام بالخبراء والعلماء والمثقّفين العرب، والسّماح لهم بحريّة الفكر والبحث العلميّ للحيلولة دون المزيد من هجرتهم.
٩- بحث إمكانات إنشاء مشروع عربيّ مشترك من أجل نشر الفكر العلميّ في العالم العربيّ، ووصل الأمّة العربيّة بالتيارات العلميّة والأدبيّة والفنيّة في العالم الحديث، وتوفير الوسائل الماليّة والتنفيذيّة اللازمة له.
١٠- تأسيس علاقات مهنيّة وفكريّة منظّمة بين المثقفين العرب في الأقطار العربيّة ونظرائهم من عرب المهجر.

■

مقالات

(١)

الفساد سرطان في جسم الدولة الحديثة *

د. جميل جريسات **

الفساد نوع من السلوك الشخصي أو المؤسسي يهدف إلى الإثراء غير المشروع على حساب المنفعة العامة. ولقد تم تحديده في أحد برامج الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الحكم بأنه «إساءة استعمال السلطة للربح الشخصي». وفي مؤتمر دولي لمكافحة الفساد نظمته الأمم المتحدة وعقد في المكسيك (كانون الأول / ديسمبر٢٠٠٣) وافقت حوالي ١٠٣ دول على بعض المبادئ الأساسية التي تحتوي على قواعد في تنظير وتطبيق برنامج محدد لتحقيق نزاهة الحاكمية في الدول المعاصرة.

تتمثل الرؤية العالمية للفساد في أنه يتبلور في مظاهر متعددة، وأنه وباء واسع الانتشار. وهو يتضح عندما تتضارب المصالح الشخصية والخاصة مع مصلحة المجتمع ومستقبله. ويشمل أمراضاً اجتماعية كثيرة منها التزوير والرشوة والابتزاز والفساد السياسي والمحسوبية والعنصرية وسوء استعمال أموال الدولة بأي شكل من الأشكال.

إن من أول ضحايا الفساد فقدان الثقة وتدني المستويات الأخلاقية في دوائر الحكومة، وبين من يعملون في جهاز الخدمة المدنية. وفي الوقت نفسه، فإن ثقة المواطن بذوي السلطة الإدارية والسياسية ضرورة ملحة من أجل النجاح في تنفيذ السياسات العامة في مختلف المجالات، وثقة الشعب لا تنمو في تربة الفساد.

مع أن الاهتمام بالقيم والأخلاق في إدارة السياسة العامة ليس أمراً حديثاً أو مقتصراً على دولة دون أخرى، إلا أننا نرى في العقدين الأخيرين، بشكل خاص، تجديداً وتشديداً في هذا المجال لم نعهدهما في العقود السابقة. هنالك قناعة عامة

---

* مساهمة مقدّمة إلى كتاب المنتدى الذي سيصدر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه.

** أستاذ العلوم السياسيّة والإدارة العامّة/ جامعة فلوريدا الجنوبيّة؛ عضو المنتدى.

وعالمية أن الفساد هو من أهم عوائق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشير الخبرة العالمية إلى أن الفساد الإداري قد أدى إلى فشل الكثير من الخطط والمشاريع التنموية في معظم الدول النامية وحتى في الدول الكبرى والصناعية.

خلفيات نظرية وتطبيقية في موضوع الفساد والأخلاق

ليس هدف هذا البحث الخوض في متاهات فلسفة الأخلاق الميتافيزيقية المجردة وتشعباتها، بل هو التركيز على الجانب العملي التطبيقي في نطاق الخدمة العامة (Applied ethics in public service) .
ولقد تشجعت على الخوض في هذا الموضوع بالذات بعد مطالعتي للأبحاث المنشورة في مجلة المنتدى (العدد ٢٢١) حول موضوع «الوسطية بين التنظير والتطبيق»، وما تناولته الأبحاث من آراء وتحليلات مفيدة وثاقبة. وأجد نفسي مسترشداً بشكل خاص بفكرتين وردتا في كلمة الأمير الحسن بن طلال الغنية بالأفكار الرائدة:

الفكرة الأولى هي أنه على المفكرين العرب أن يركزوا على الجوامع (القواسم المشتركة) التي تجابه العالم العربي وتعيق تنميته وتقدمه. والفكرة الثانية تتعلق بموضوع الوجدانية (Innernet) لما لها من علاقة بالضمير الإنساني، والمسؤولية الخاصة، والضوابط الذاتية لكل فرد.

لا شك أن موضوع الأخلاق والسلوكيات وتدنيها مع انتشار الفساد هو موضوع واسع ومتشعب. وبعد مقدمة قصيرة لخلفيات نظرية، أود تقديم خطوط عريضة لبرنامج عملي يمكن اعتباره قاسما مشتركا، وينطوي على فوائد محتملة في أجواء أية دولة عربية.
وفي مجال الخلفيات النظرية لموضوع القيم والأخلاق في المجتمع أقدم بإيجاز ثلاثة أسس:

أولاً، التراث العربي الإسلامي. تنال القيم والسلوك الأخلاقي مركزاً عالياً في هذا التراث علميًّا ودينيًّا. وقد استعرضت الأستاذة فاتنة حمدي بعض المساهمات الفكرية في بناء هذا التراث (المنتدى عدد ٢٢١)، وفي تطوير الفكر السياسي الإغريقي، خاصة كتابات أرسطو وأفلاطون. وكما أشارت الأستاذة حمدي في بحثها «فلسفة الوسطية»، نجد في كتابات الفارابي عن المدينة الفاضلة تعريفات مبدعة لقيم وقواعد أخلاقية لا زالت أهدافاً إنسانية تسعى إليها المجتمعات، مثل العدل والحكمة والسعي الحثيث لتحقيق العدالة في الحكم. «الشرور تزال عن المدن إما بالفضائل التي تكمن في نفوس الناس، وإما بأن يصيروا ضابطين لأنفسهم» (المنتدى عدد ٢٢١). ومن جملة المفكرين الذين أعطوا الأخلاق مكانة عالية في سعي المجتمع لتحقيق العدالة والسعادة، يبرز الإمام أبو حامد الغزالي وتفكيره العميق بالإنسان ومعرفته لنفسه وأخلاقياته كأساس للإصلاح والنمو والوصول إلى الدرجة المرغوبة من السعادة الشخصية والعدالة الاجتماعية.

ولأن القيم والأخلاق في الإدارة العامة ذات مركز جذري، فلا بد من ذكر مفكر عربي إسلامي ذي فكر رائع، وهو ابن تيمية الذي توفي في دمشق عام ١٣٢٨. لقد اطلعت على أفكاره عن مؤسسة «الحسبة» كنظام أخلاقي واقتصادي واجتماعي.

يميز ابن تيمية، بأسلوب واضح وعملي، الفارق بين المسؤول العادل الذي يسعى لمنفعة المجموعة ولصد

السوء والضرر عنها، والمسؤول المستبد المعتني بمنفعته الشخصية والمستبد برأيه. لقد طالعت آراء ابن تيمية عن مؤسسة «الحسبة»، ووجدت الكثير مما يمكن الاستفادة منه حالياً في إصلاح المستويات الأخلاقية في أجهزة الدول العربية الحاضرة.

آراء ابن تيمية في الاقتصاد، خاصة وسائل الإنتاج والاستهلاك ونقائص السوق وآثارها على المستهلك ونزعة السوق للاحتكار والاستغلال، هي أفكار رائدة قبل أن يكون الاقتصاد قد برز كعلم بذاته. غير أن ما يلفت النظر، خاصة فيما يتعلق بموضوعنا هذا، هو ما أورده ابن تيمية عن فكرة العدالة في المجتمع، وعن كيفية الوصول إلى نظام اقتصادي عادل، وهو أن مثل هذه العدالة لن تتحقق إلا إذا بنيت على أسس أخلاقية واضحة.

الخلاصة، نالت القيم والأخلاق في المسؤولية العامة اهتماماً كبيرًا وأصيلاً في الفكر العربي والإسلامي منذ زمن بعيد ليس فقط في كتابات المفكرين، بل أيضا في النصوص الدينية. القرآن الكريم يدعو الناس، بوضوح، مرارًا وتكرارًا، لاتباع «الصراط المستقيم» و «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». ونجد الكثير الكثير من التحفيز أو من الردع :

- ﴿وإنَّك لَعلى خُلُق عَظيم﴾
- ﴿إنَّ اللّه يأمُركُم أنْ تُؤدّوا الأمانات إلى أهْلِها وإذا حَكَمتُمْ بيْن النّاس أنْ تحكُموا بالعدْل﴾.
- ﴿يوْم تجدُ كلُ نفس ما عملتْ مِن خير محضراً وَما عمِلتْ من سوء تودُ لوْ أنَّ بيْنها وبينَهُ أمدًا بعيدًا﴾.

هذه الدعوات الصريحة الواضحة ما هي إلا أمثلة مقتضبة أوردها للدلالة على ما يحتويه الفكر العربي والتراث الإسلامي من قيم وأخلاق مرتبطة بفضائل الاستقامة والأمانة والعدل ونبذ الفساد. هذه القيم والأخلاق هي خير الدلالات على جوهر التراث والحضارة العربية، وليس ما يصفه المغرضون والمتطرفون من الداخل أومن الخارج للوطن العربي.

ثانياً، الفكر الغربي. من الفكر الغربي أشير باختصار كبير إلى آراء فيلسوف الأخلاق الألماني إيمانويل كانت (Emanuel Kant) الذي عاش في الفترة ١٧٢٤-١٨٠٤. ترك «كانت» بصماته على الموضوع بشكل لا يُمحى. وكانت منهجيته تحليلية تعتمد العقلانية المجردة، وتسعى جهوده لمعرفة وتحديد الأسس الأخلاقية التي تملي عمل الإنسان وتصرفاته. قناعته راسخة باستقلالية الفرد وحريته. وفي الوقت نفسه، يعتقد أن البيئة الأخلاقية أو المجتمع الأخلاقي يحدد القواعد والمستويات الأخلاقية التي يتوقع من أفراده أن يحافظوا عليها ويتعايشوا ضمنها.

الأخلاق، بحسب فلسفة «كانت»، ليست وسيلة، بل هدفًا يسعى جميع أفراد المجتمع لتحقيقه. وقد أعطى مثلاً مناسباً لتوضيح مفهومه هذا. قال: إن المجتمع الأخلاقي كجوقة أو فرقة موسيقية. كل فرد في هذه المجموعة له دور خاص ومستقل، ويختاره بحرية أكيدة. وهذه الأدوار الكثيرة والمختلفة تنتج، مجتمعةً ومتفاعلةً، الموسيقى أو السمفونية التي تتراوح جودتها مع درجة المهارة والبراعة التي يبديها كل عازف بمفرده. استقلالية الفرد تؤهله وتعطيه الحرية السلوكية، لكن هذه الاستقلالية تصب في إنتاجية المجموعة. وتحت الظروف المناسبة يمكن تحقيق المجتمع المثالي، وهو المجتمع الأخلاقي، الذي يعيش الناس ضمن قواعده ومبادئه الأخلاقية الواضحة، أي أن إبداع الفرد هو

إثراء للمجموعة أيضا.

ثالثاً، الأخلاق التطبيقية (Applied ethics). كما ذكرنا في البداية، يهتم هذا البحث بناحية معينة هي ما يعرف بالأخلاق التطبيقية أو العملية، وهي من أهم التطورات والمستجدات في هذا الميدان في العقود الأخيرة. والتركيز على الأخلاق التطبيقية يعني الاهتمام الأكبر بالواقع والممارسات الميدانية والعوامل التي تؤثر على، أو تبلور، الممارسات الأخلاقية أو اللاأخلاقية، وكيفية التأثير في سلوكيات الأفراد، خاصة من بيدهم سلطات مؤسسية، سواء كانت حكومية أو تجارية، لتنفيذ المسؤوليات والواجبات بأمانة وأخلاقية مهنية صادقة.

وبالتحديد، أقدم باختصار كبير مناظرة بين شخصين من ذوي الأثر الكبير في العلوم السياسية والإدارية الحديثة. ولقد تمت هذه المناظرة في الأربعينيات بين هربرت فاينر (Herbert Finer)، أستاذ العلوم السياسية المحافظ من بريطانيا، وكارل فريدريك (Karl Frederick)، المولود في ألمانيا، الذي عمل مدرساً في جامعة هارفرد لسنوات عدة.

اعتقد فاينر أن البيروقراطية في الدولة الحديثة قد تهدد الديمقراطية وتشجع الدكتاتورية بالحد من حريات الناس لما تكنه من نزعة مؤسسية استبدادية. ورأى في البيروقراطية تهديداً للديمقراطية الغربية كما نعرفها. وقد وصل إلى هذا الاستنتاج لقناعته أن البيروقراطية في المجتمع الحديث تتمتع بسلطات كبيرة تدعمها قوة الاختصاص وكثرة العدد وازدياد عوامل التسلط، في حين يضعف عامل المساءلة (Accountability)، خاصة أن البيروقراطيين غير منتخبين من الشعب ولا يؤدون الولاء له بل لمصالحهم ومنافعهم الخاصة والمؤسسية. لكن الجهاز الإداري (البيروقراطي) ضروري لإدارة شؤون الدولة الحديثة. كيف التوافق بين هذه الضرورة الملحة لخدمات الأجهزة الإدارية، وما تنطوي عليه من تهديد للحريات؟ حسب رأي فاينر، الحل هو في تفعيل وتقوية وزيادة عوامل الضبط المكنة، مثل التشريع الصارم الذي يحدد الصلاحيات ويقيدها، ويزيد من الرقابة الخارجية على المؤسسات الإدارية (External control).

اتفق كارل فريدريك مع فاينر على وجود مشكلة أساسية تواجه الدولة الديمقراطية، وهي ازدياد سلطة الأجهزة الإدارية ومسؤولياتها دون تحسين أو تطوير وسائل الرقابة. لكنه اختلف معه جذرياً في وصف العلاج للمشكلة، وانتقد تحليلاته المقتصرة على عوامل الضبط من خارج الإدارة، خاصة الضبط التشريعي المحدود حتماً بإمكاناته.

استنتج فريدريك أنه لا يمكن للمراقبة من خارج المؤسسات الإدارية، أي السلطة التشريعية، أن تتخذ قرارات وتملي القوانين في كل كبيرة وصغيرة، ولا يمكن لهذه المراقبة أن تراقب تنفيذ التشريعات بكل دقائقها. لكن هنالك قوة كبيرة كامنة يجب استغلالها وتنميتها لزيادة تحمل المسؤولية وتحسين الأداء. هذه الطاقة الكامنة هي ما ينبع من داخل الفرد ومن وجدانه (Inner check)، ومن انتمائه لعمله ولمهنته كمعلم أو طبيب، أو محاسب، أو أستاذ جامعة، أو ضابط أمن عام، أو غيره (Professional ethics). الشعور الوجداني والانتماء المهني، مع وضع قواعد ومبادئ أخلاقية مهنية واضحة، ومعاملة العاملين بالتساوي هو خير ما يمكن أن نقوم به لتحسين الأداء،

وتقوية الشعور بالمسؤولية لدى العاملين في الدولة.

النتيجة، لا يمكن ملاشاة حرية التصرف والمسؤولية الفردية في اتخاذ القرار مهما تعددت القوانين والتعليمات الإجرائية لموظفي الدولة. ومن البديهي أن حرية التصرف هذه، (Discretion)، تكون دائماً ضمن حدود وقيود يحددها الدستور والقوانين، وتفصّلها التعليمات الإجرائية. مع ذلك، لا يمكن للقانون أو التعليمات، أن تحدد كل حالة، أو أن تشتف كل الظروف التي تواجه المسؤول في نطاق العمل الرسمي.

كيف نضبط، إذاً، هذه الحرية الفردية، (التصرف)، في تنفيذ السياسة العامة؟ هنا تُدرس أهمية المسؤولية الفردية وتوافقها مع أسس أخلاقية وقيم نزيهة، وتُحدد، وتُدعم، وتُعمم على مستوى المؤسسات، بل المجتمع بأكمله. وفوق ذلك يجب أن تدخل هذه القيم والفضائل في مناهج التدريس على جميع المستويات. كما يتم تصميم برامج تدريبية لموظفي الدولة في هذا الموضوع. وبما أن المعرفة هي خير عامل للتغيير والتطوير، فإن توسيع نطاق المعرفة وتعميقه في موضوع الفساد ضرورة لا يجوز تحاشيها.

لذا، في مجال التعليم والتدريب، على المفكرين والباحثين مسؤولية كبرى في تحديد الموضوع وتطوير محتواه وأساليبه بما يتماشى مع حاجة كل دولة وخصوصياتها، ويتناسق مع التطور العالمي في الموضوع. ويمكن الاستعانة بأساليب ومنهجيات عدّة للبحث، منها:

١ - دراسات الحالات (Case studies): يمكن دراسة حالات معينة حيث كان عامل الفساد أساسياً وأدى إلى نتائج سلبية قابلة للبحث من حيث الأثر على الآخرين، والكلفة المادية، والقانون الذي ينطبق على هذه الحالة، وأساليب التحقيق، والأخطاء المرتكبة، وجميع العوامل المؤثرة. وعند توفر الكثير من هذه الحالات المدروسة، يمكن اختيار الحالات المناسبة من أجل التعليم والتدريب، خاصة ما يلائم أغراض برامج التدريب العملي لموظفي الدولة ولموظفي القطاع الخاص أيضاً.

٢ - المسح المعلوماتي (Survey) للحصول على آراء الموظفين والسياسيين والمواطنين وأحكامهم حول القواعد والمبادئ والأحكام الأساسية والمخالفات الأكثر شيوعاً، وآرائهم حول أنجع السبل لعلاج هذه العيوب والحد منها.

٣ - ورشات عمل (Workshops) لنشر المعرفة والتأكد من تعددية الأنماط التثقيفية حول الأخلاق الوظيفية للمسؤولين في الدولة وللمختصين من خارج الدولة. وعلى أساتذة الجامعات مسؤوليات واضحة، مثلاً التباحث في أفضل السبل لتحديد المشكلات الأخلاقية في الدولة، ومعالجتها وترجمة المبادئ والقواعد بشكل عملي، والاستفادة من اختصاصاتهم وقدراتهم المهنية والبحثية.

٤ - على المفكرين في كل بلد عربي أن يبتكروا ويبدعوا في استنباط أساليب خاصة في البيئة التي يعيشون فيها كي يخلقوا الوعي الضروري في جميع مجالات التبادل الثقافي حول خطورة الفساد ومظاهره وأضراره ووسائل العمل للحد منه.

وفي هذا المجال، يجب الانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية والاستفادة منها، والمشاركة في النشاطات الكبيرة في السنوات الأخيرة لتكوين مستويات عالمية تشارك فيها جميع الدول. وقد أصبحت المحصلة الشاملة لهذه النشاطات الدولية إبراز ما يُعرف الآن بالمستويات العالمية للأخلاق (Global ethics).

من الخطأ اعتبار القيم والأخلاق وتحمل المسؤولية في الممارسات الإدارية والسياسية فرضيات (Assumptions) مسلمًا بها. إنها تحديات تتغير، ويمكن دراستها وتحليلها بحسب أسباب ومؤثرات وحوافز وروادع تسود المؤسسات الحديثة. ثم يجب القناعة أن العكس، أي الفساد، رذيلة يمكن احتواؤها ومعالجتها بالتعليم والتدريب وبالحوافز والعقوبات. وكي يتم كل هذا لا بد من توفر القيادات السياسية والإدارية في الدولة التي تعكس القيم والأخلاق المتوخاة، وتبدي حزماً واضحاً في مقاومة النشاطات المعاكسة. وهنالك عنصر ضروري آخر لتحقيق النتائج المرغوبة، وهو وجود سياسة واضحة محددة معلنة ومعروفة من الجميع كي يعملوا بها في التنفيذ.

أين تكمن أكثر ظواهر الفساد؟ وكيف تتجسم في العمل اليومي؟

يمكن من ممارسات عدة دول تلخيص المخالفات الشائعة والتحديات الأخلاقية التي تغذي الفساد في معظم الدول، بما فيها الدول العربية، كما يأتي:

١ - الهبات والعطايا (Gifts): قبول مثل هذه الهبات ذات القيمة المادية ممن يتعاملون مع المسؤولين أو لهم مصالح خاصة مع مؤسسات الدولة، ويسعون للتأثير على صنع القرارات العامة.

٢ - تزوير (Fraud) مستندات وتقارير عمل رسمية بغية الحصول على منفعة خاصة، مثل علاوات وأجور سفر ومياومات وتعويضات للمسؤولين من دون استحقاق.

٣ - المحاباة والواسطة والمحسوبية التي تفضل مواطناً على آخر لأسباب شخصية، أو تتملق ذوي القوة والنفوذ والثروة بتفضيلهم أو ذويهم على غيرهم في المعاملات الرسمية (Favouritism)، ما يؤدي إلى عدم تساوي المواطنين أمام القانون.

٤ - تفضيل الأقارب (Nepotism) في التوظيف والترفيع وإجازة منافع الدولة المادية والصحية والتعليمية وغيرها، ما يخالف القانون وينمي ضعف الكفاءات الإدارية ويغذي مختلف عناصر الضعف المؤسسي للدولة.

٥ - استغلال المنصب الرسمي للثراء غير المشروع أو الاستفادة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

٦ - عدم معاملة المواطنين بأمانة واحترام وتقديم الخدمات لهم بأقل التكاليف المادية والزمنية وبالمساواة.

٧ - عدم المحافظة على أموال الخزينة العامة، كودائع وأمانات، لدى الموظف وإنفاقها لخدمة الأهداف المشروعة فقط، مع اتباع أكثر الوسائل فعالية، خاصة في توقيع العقود والمشتريات للدولة.

وفيما يتعلق بالدول العربية بشكل خاص، لا يجوز التعميم المطلق لأن هذه الدول تختلف عن بعضها في

الممارسات العامة، وتتفاوت سياساتها وإجراءاتها في معالجة الفساد ورفع المستويات السلوكية للعاملين في أجهزتها ودوائرها. هذه الخصوصيات حقيقية وناجمة عن عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وتربوية. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن ثقة المواطن بدوائر الدولة وموظفيها ليست على خير ما يرام. ولذا تكثر الشائعات، ويعم التشكك، وتنخفض الثقة، وتتدنى معنويات العاملين في الدولة للاعتقاد العام أنه من الصعب على المواطن أن ينال حلاً منصفاً لمطلبه إلا بالواسطة أو بالرشوة. لا شك أن هذا الاعتقاد مرتبط بشيء من الواقع، ويرى الكثير من المواطنين أن الفساد متأصل في الدولة، وأن أصحاب المراكز العليا هم المستفيدون من الفساد المؤسسي، وهم أيضا العقبة الرئيسية التي تعيق كل محاولات الإصلاح في جميع الدول العربية.

بعض العناصر الأساسية في استراتيجية الإصلاح

لذا، نعود إلى السؤال الأساسي في هذا الموضوع، وهو: ما هي العناصر الأساسية لنجاح السياسة العامة الهادفة إلى محاربة الفساد ورفع المستويات السلوكية لدى العاملين في القطاع العام خاصة (دون استثناء القطاع الخاص)؟ وقبل التطرق إلى بعض عناصر هذه السياسة الإصلاحية لا بد من التأكيد على أن ظاهرة الفساد ليست نتيجة حتمية لعامل معين، بل هي حصيلة عدة عوامل تعليمية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

ولذلك، فأي حل يقترح يجب أن يتناول الكثير من العوامل المسببة. ولن تنجح استراتيجية التغيير والإصلاح دون تشخيص صادق للمشكلة، وإرادة سياسية وإدارية لا غموض فيها من حيث التصميم على تنفيذ هذه الاستراتيجية. فيما يأتي أقدم بعض الأفكار والممارسات التي قد توفر نوافذ وعوامل مساعدة في السياسة العلاجية واستراتيجية التنفيذ:

١ – تشخيص المعضلة. دقة التشخيص لمعضلة الفساد هي جزء من الحل. وإن تحديد المؤشرات والنتائج بأسلوب محايد وموثق هي عملية معقدة، لكنها ضرورية ونجاحها يتطلب كفاءات خاصة وموضوعية.

٢ – وجود هيئة أولجنة عليا من ذوي الخبرة والسمعة الحسنة والإنجاز العلمي مزودة بجهاز تحقيق كفء ونزيه، تعطي المشروع مؤسسية وتساعد في تحديد المسؤولية وتقدير كفاءة الإنجاز. وتعيين هذه الهيئة هو من مسؤوليات السلطة السياسية العليا للدولة. ويكون ترشيح أعضائها حسب أسس واضحة تعتمد الكفاءة والنزاهة أولاً وآخراً. ويستحسن أن يتم الترشيح بمشاركة سلطات الدولة الثلاث. فمثلاً: تُرشِّح السلطة القضائية بعض الأسماء، وتُرشح السلطة التشريعية بعض الأسماء، ويُرشح رئيس الوزراء البعض الآخر. يُمنح أعضاء هذه اللجنة حصانة خاصة، ويعينون لفترة محددة (٤سنوات مثلاً) قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ – التأييد السياسي لعمليات مكافحة الفساد دون غموض هو أمر أساسي في نجاح هذه العمليات. ويتبلور هذا التأييد بالفعل عند الالتزام الواضح من السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وتوجيه السياسات العامة لخدمة هذا الهدف، أي مكافحة الفساد في جميع خدمات الدولة.

٤ - زيادة المعرفة والخبرة في الموضوع (كما أوردناها أعلاه)عن طريق الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات والتحليل والتحديد لبث الوعي وتنوير السياسة العامة والمشرفين على تنفيذها.

٥ - تبني الشفافية في القرارات العامة والانفتاح على المواطنين كي يزول الظلام المهيمن والمغذي للتشويه والتمويه، وبالتالي نشر الشائعات المغرضة. الضوء خير وسيلة لردع اللصوص من دخول البيوت وسرقتها. الشفافية نور يساعد في اكتشاف الهوة وتحاشيها، كما هي ضرورة لمعرفة الحقائق بموضوعية من أجل تطبيق الروادع بحق وإنصاف. وللشفافية في اتخاذ القرارات فائدة أخرى، وهي تمكين الفعاليات الشعبية من المشاركة في برامج الإصلاح، ومن تمثيل الكثير من الفئات الاجتماعية في رسم السياسة العامة للتغيير المؤسسي المرغوب.

٦ - تقوم الصحافة في أي مجتمع حر بدور أساسي في خدمة المواطنين وتثقيفهم في الأمور والأحداث اليومية. لكن الخدمة الصحافية لن تكتمل إذا لم تؤد دور الحارس والمراقب والمدافع عن المصلحة العامة وحقوق المواطن. وقد فشلت الصحافة العربية إجمالا في هذا الميدان، وإن أجادت تملق السلطة وحماية من يعملون فيها بالدرجة الأولى ومنفعتهم. وبدون شك نجد أشخاصاً وكتاباً ممن قدموا خدمات جلى للمجتمع العربي، لكن التحقيقات الصحافية (Investigative reporting) رفيعة المستوى ما زالت نادرة. والسبب هو ضحالة الكفاءة والانتساب المهني، بل إن الحياد الصحافي ونزاهة الحرفة الصحافية أصبحت مهددة بتفشي التلفيق والمحاباة وتملق السلطة. ومع اختلاف الأسباب والبواعث بين مجتمع عربي وآخر، فإن المحصلة هي تدني الثقة، وضعف الاعتماد على مهنة الصحافة بشكل عام.

٧ - تحديث القوانين والإجراءات المتعلقة بسلوكيات العاملين في الدولة، مع بناء قدرات السلطة القضائية، ودعم حيادها ونزاهتها في تطبيق القوانين وتنفيذ قواعد الردع، حماية لحقوق المواطنين وتحقيقاً للعدل والمساواة أمام القانون. وللتأكد من فعالية القوانين المعدلة والمحدثة، لا بد من خلق التوازن بين مختلف فئات المجتمع والمشاركة الشعبية في مثل هذه العمليات حتى لا تكون القوانين والإجراءات المعدلة عاكسة للمصالح الضيقة والمستبدة بأمرها في السياسة العامة.

٨ - التدريب المستمر لموظفي الدولة ضرورة لتحديد القيم والأخلاق الواجبة في نشاطات الخدمة العامة، ومعرفة المسؤوليات ومحتويات القوانين والإجراءات والعقوبات المادية والمعنوية المترتبة على المخالفات. وتفيد الخبرات العملية أن الكثير من المخالفات هي أخطاء ناتجة عن قلة المعرفة وقصر الخبرة. لذا، فالتدريب قد يعالج الكثير من مثل هذه الحالات ويمنع حدوثها. المعرفة نور والجهل مصيبة لمن يعملون في خدمة الجمهور.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على التفاوت في الممارسات والخبرات العربية، لكن الآراء الواردة في هذا البحث معنية بالقواسم المشتركة والظواهر العامة. ودلالة على الاختلاف في مستويات النزاهة في دوائر

الحكومات العربية، نقدم ما توصلت إليه مؤسسة الشفافية الدولية (Transparency International) فيما يعرف بمؤشر الفساد لعام ٢٠٠٤ (Corruption Perception Index 2004) الذي يشمل ١٤٥ دولة. يصنف هذا المؤشر بعض الدول العربية على سلم النزاهة (من الأكثر إلى الأقل نزاهة أو من الأقل إلى الأكثر فساداً) كما يأتي:

١ – من ١ إلى ٢٥: لا دولة عربية مذكورة.

٢ – من ٢٦ إلى ٥٠ : عُمان، والإمارات العربية، والبحرين، والأردن، وقطر، وتونس، والكويت.

٣ – من ٥١ إلى ٧٥ : السعودية، وسورية.

٤ – من ٧٦ إلى ١٠٠ : مصر، والمغرب، والجزائر، ولبنان.

٥ – من ١٠١ إلى ١٤٥ : ليبيا، وفلسطين، واليمن، والعراق، والسودان.

نستنتج مما سبق أنه لا يجوز الافتراض أن الفساد متأصل ومتجذر في الخلق العربي، بل هو صفة يكتسبها البعض من ظروف معينة، مثل الفقر والجهل والعادات القبلية والثقافة العشائرية والفساد السياسي وغيرها من العوامل. وبدون شك، إن الممارسات السلبية من قبل موظفي الدولة أو موظفي الشركات تتأثر بالمحيط العام، كما تستفحل عند عدم وضوح المستويات العامة، وعدم تحديد الإجراءات، وقلة التدريب، وقلة الدعم السياسي للإنجاز المتفوق، وهزالة الرقابة الصحافية، وعدم احترام حقوق المواطن، وما شابه. ومع تعدد العوامل المغذية للفساد، يجب تطوير استراتيجية الإصلاح لتتناول مختلف هذه العوامل. ويجب أن تبنى هذه الاستراتيجية على معرفة أكيدة بالداء، وأن تشمل عدة مناهج وجبهات للعمل والإصلاح، إذا كانت جادة وواضحة الرؤية. ومع ادراكنا لخصوصيات كل دولة، فمن الثوابت في تطوير استراتيجية عربية لمحاربة الفساد الحفاظ على عناصر القوة في التراث العربي، وضمان استقلالية الهوية العربية، مع الاستفادة من التيارات والمستجدات العالمية في تحديد هذه الاستراتيجيات وتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، لا بد من الدعم الحقيقي والإرادة الصادقة للإصلاح من قبل القيادات السياسية والإدارية في الدولة، وليس الاقتصار على الإعلانات للدعاية السياسية ولغايات العلاقات العامة. ومن الضروري أيضا أن لا تقتصر استراتيجية الإصلاح على المنحى القانوني الضيق، بل أن تمتد إلى مجالات إيجابية لدعم الأخلاق الرفيعة، وتثقيف العاملين في الدولة وتدريبهم في الممارسات المرغوبة وغير المرغوبة أخلاقياً. كما يجب أن يمتد برنامج الإصلاح ليشمل عمليات التربية والتعليم وغرس الفضيلة في النفوس منذ حداثتها. إن العملية متشعبة وبطيئة، لكنها أساسية لبناء مجتمع تسوده العدالة ومؤسسات قادرة على القيام بمسؤولياتها بأمانة وبفعالية. ■

مقالات

(٢)

دور التعليم وأثره في التنمية المستدامة

د. عدنان بدران •

يمكن النظر إلى التنمية المستدامة على أنها ذلك المسار التنموي الذي تنتهجه الدولة فترسم استراتيجيته وسياساته العامة، وتتولى المؤسسات المتخصصة وضع الملامح والمؤشرات الرئيسية لخططه وبرامجه التنفيذية. يتم ذلك من خلال التعاون والتشارك المتكافئ بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ويقوم بالتحقيق والإنجاز المواطنون جميعاً، أفراداً ومجموعات ومؤسسات وشركات. ويهدف هذا المسار التنموي إلى تحريك المجتمع باتجاه مزيد من الاقتدار نحو مواجهة احتياجاته الاجتماعية والإنسانية المتجددة في جانبيها المادي والروحي بشكل متصاعد الارتقاء ومتواصل النمو. والتنمية المستدامة لا تكون على شكل طفرات قصيرة تظهر فترة وتختفي فترة، بل تكوّن خطًا متواصلاً من التراكم. كل ذلك في إطار من التواصل الفعال والمرن مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية في أبعادها السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والقانونية، ومع معطيات الحضارة المعاصرة، والاستفادة من تجارب الأمم، في إطار من المحافظة على الموارد الوطنية وتنميتها وتعظيم الاستفادة منها. والتنمية المستدامة في هذا الإطار هي التنمية التي تعمل من أجل ازدهار المستقبل الوطني، وإيصال الدولة إلى مستوى

• رئيس وزراء الأردن السابق؛ عضو المنتدى.

الدول المتقدمة، إنسانياً واقتصادياً وعلمياً وتكنولوجيا وثقافياً وما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية والحاكمية الجيدة والتنوع. كل ذلك من خلال الفهم العلمي والعقلاني لحركة التاريخ، وتفعيل الحاضر، والبناء على ما سبق إنجازه، وتهيئة الأجيال المستقبلية لتتحمل مسؤوليتها في العمل والإنتاج والإدارة والريادة والقيادة. ومن هنا فإن سؤال التنمية المستدامة في جوهره العملي هو سؤال الموارد والإمكانات، والقدرة على توظيفها في صنع التقدم حسب المعايير الحضارية السائدة في العصر، وتلك التي يتجه إليها المستقبل.

لقد غير التقدم العلمي والتكنولوجي والثورات المعرفية المتلاحقة التي اجتاحت العالم خلال العقود العشرة الماضية مفهوم الموارد والإمكانات من كونها موارد طبيعية، من خامات ومعادن وأراضٍ وسكان، إلى كونها إمكانات معرفية، وموارد بشرية منظمة، وإبداعات عقلية، وقدرات مهنية، ومهارات إنتاجية، توظف الخبرة الإنسانية، بكل ما فيها من علم وتكنولوجيا وإدارة وتنظيم وتشارك وابتكار، لكي تنتج السلعة والخدمة والمعرفة التي يحتاجها المجتمع ويتبادلها مع المجتمعات الأخرى. ولعل الأمثلة التي نراها في الدول المتقدمة المحدودة الموارد الطبيعية هي نموذج على ذلك، ابتداء من اليابان، ومروراً بسويسرا والدنمارك وهولندا، وانتهاء بكوريا وتايوان وسنغافورة. وهذه جميعها دول فقيرة بالموارد الطبيعية، لكنها غنية جداً بمواردها البشرية وطاقاتها المعرفية المتطورة. إن بعضها، مثل سنغافورة، ليس لديها موارد طبيعية على الإطلاق، ومع هذا فإن صادراتها الصناعية تصل إلى أكثر من (٩٣) مليار دولار سنويا.

إن ملخص ذلك كله أن العالم المتقدم انتقل قطعاً إلى عصر المعرفة، وأن الاقتصادات الحديثة التي هي أساس التنمية المستدامة أصبحت اقتصادات معرفة، وليس اقتصادات موارد طبيعية وخامات معدنية أو سكان.

وإذا استثنينا الدول التي لديها خامات عالية القيمة في السوق العالمي، مثل البترول والغاز، فإنه ليس هناك من دولة في العالم حافظت على معدلات نمو اقتصادي مضطرد، ورفاه اجتماعي متنامٍ، وتميز فكري وثقافي وفني، إلا إذا أرست دعائم اقتصادها على أسس مستقرة من المعرفة المعاصرة المتجددة التي يشكل التعليم النوعي والعلم والتكنولوجيا والخبرة والإنتاج أركانها الخمسة الرئيسية.

من هنا يأتي دور التعليم وأثره في التأسيس للتنمية المستدامة والمحافظة عليها في تصاعد مضطرد. ذلك أن المعرفة تبدأ بالتعليم والتثقيف الذي لا يتحقق إلا من خلال نظام تعليم ديناميٍّ متفاعل مع العالم، وثقافة مجتمعية حداثية متفاعلة مع العصر... نظام تعليم متطور بذاته ومطور لمنتسبيه، مدرك لرسالته ودوره التاريخي... تعليم يزداد خصباً بالخبرة المكتسبة من خلال التشابك بين التعليم والثقافة والفكر والتكنولوجيا، وبين احتياجات المجتمع. ويحافظ على تجدده بالتعلم المستمر، وبالثقافة المتجددة المبدعة،

والابـتـكـار والمخاطـرة، والـتـنـافس في الأعـمـال والمشـروعـات، والانـطـلاق إلى الأفـق الإقـلـيـمـي والعالمي.

هذه الحالة التي «أصبحت حالة عالمية» لا تختلف من بلد إلى آخر ولا من مجتمع إلى آخر إلا من حيث التفاصيل والبرامج الفرعية، هي المدخل لتقييم نظام التعليم ولإصلاحه في مراحله المختلفة، ابتداء من التعليم الابتدائي وانتهاء بالدراسات العليا وبرامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

إن التنمية المستدامة، التي من شأنها أن تحافظ على معدلات نمو اقتصادي عالية دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف للموارد الطبيعية، تتطلب تعظيم مدخلات العلم والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية. وهذا من شأنه أن ينعكس على جذب الاستثمارات الوطنية والدولية للدخول في مشروعات إنتاجية جديدة مجزية مستفيدة من المهارة التكنولوجية العالية للقوى العاملة، ومن القدرة العلمية المعمقة لدى الخريجين من شتى المعاهد والجامعات على حل المشكلات التي تعترض المشروعات، بل قدرتهم على المساهمة في تطوير تلك المشروعات وتوسيع آفاقها الإنتاجية والتسويقية. ومثل هذا الأمر لا يتحقق إلا في ظل نظام تعليمي وطني قادر على تفعيل قوى الإبداع والابتكار لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، التي تأصلت ونمت خلال مراحل التعليم المختلفة. إن كل ذلك يضع النظام التعليمي أمام عدد من المسؤوليات ينبغي أن تكون المرجع الرئيسي عند النظر في مسألة التعليم وتحديث مفرداته ومرافقه وتحسين اقتصادياته. إن نظام التعليم الذي يؤسس للتنمية المستدامة:

- هو نظام يقوم في جميع مراحله على تنمية القدرة العقلية والموقف النقدي للفرد، وتعميق المهارات لدى الطلبة من إناث وذكور؛ ويطلق إمكانات الإبداع والابتكار والمخاطرة والاعتماد على الذات لدى هؤلاء جميعاً لمواجهة المشكلات وإيجاد حلول لها.

- وهو نظام يضع المعلم والمتعلم على صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته، وبالتالي يقوم على العلاقة التفاعلية بين المدرس والطالب من جهة، وبين المؤسسة التعليمية وبين المجتمع من جهة أخرى.

- وهو نظام يؤسس لثقافة المعرفة والثقافة الرقمية، ويشجع حرية الرأي، ويقبل التنوع، ويستثمر التباين لإغناء المعرفة، ويتعامل مع العالم بلغته ومفاهيمه.

- وهو نظام يؤصل للتخصص أفقياً وعمودياً، ولا يسعى إلى قولبة المنتج التعليمي، بل يحترم المراحل المختلفة والمتباينة في التعليم والتخصص باعتبار أن التكامل بين التخصصات والمهارات هو أساس الإنتاج والارتقاء.

- وهو نظام يعطي قيمة عليا للعمل. وفي النهاية هو نظام يؤهل الخريج لأن يبدأ عمله بنفسه من خلال تأصيل روح الريادة والمخاطرة.

إن نظام التعليم الحداثي المتطور في هذا الإطار من شأنه أن ينعكس مباشرة على التنمية من خلال زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية ومواجهة متطلبات سوق الإنتاج والعمل، ومن خلال التوسع في الهيكل الاقتصادي. إن التعليم في هذا الإطار، كما إن التنمية المستدامة في المفاهيم التي أشرنا إليها، تتطلب تفهمًا عميقًا من صانعي القرار وراسمي السياسات، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التشابكية التي تربط العلمي بالاقتصادي، والتكنولوجي بالاجتماعي وبالسياسي، إضافة إلى التشابك والتداخل بين المؤسسات. كما إن دور راسمي السياسات وصانعي القرار في تفهم اقتصاديات التعليم النوعي الذي يخدم التنمية المستدامة يحتل أهمية كبيرة. هناك الكثيرون الذين ينظرون إلى التعليم على أنه عملية داخلية قائمة بذاتها، وليس استثمارًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وانسانيًّا بعيد المدى ومن الطراز الأول. وهذا الاستثمار حتى يكون ناجعًا ومنتجًا هو الذي يكون ثروة الأمة ويصنع مستقبلها. ومن هنا فإن تعاون القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني ومع المؤسسات الرسمية في تحسين اقتصاديات التعليم وفي تمويل مشروعات التعليم النوعي، إضافة إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، باعتباره الجزء المكمل للتعليم، ينبغي أن يحتل أهمية كبرى. ولا بد من التأكيد أن التعليم النوعي المتميز هو استثمار عالي الكلفة. ولهذا فإن الابتكار في طرائق تمويل هذا الاستثمار يصبح ضرورة وطنية. ويشمل ذلك إنشاء الصناديق والوقفيات وبنوك تمويل الطلبة، والاهتمام بتأليف الكتاب وترجمته ونشره، وكذلك الاهتمام بسائر الصناعات التعليمية. إضافة إلى ذلك، فإن توسع القطاع الخاص في إنشاء وتمويل الجامعات والمعاهد، ومراكز البحث والتطوير، ومراكز إبداع الشباب والطلبة الموهوبين، وغير ذلك الشيء الكثير، أمر لا يقل أهمية عن مساهمة الحكومة.

إننا نتطلع إلى تطوير النظام التعليمي لدينا في مختلف مراحله حتى يؤدي التعليم هذا الدور، فينطلق الأردن في تنمية مستدامة تنقله إلى مصاف الدول الناهضة خلال السنوات العشر القادمة.

■

(٣)

عـــودة إلى تصــــادم الحضـــــارات *

د. كامل أبو جابر **

لقد كان جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، هو الـذي طـرح السـؤال: «لماذا يكرهوننا؟» وهو الرجل الذي تكلّم في زلة لسان «عن حرب صليبية (مع العرب)». ويبقى هذا السؤال مشحوناً بطبقات متراكمة من المعاني التي لم يُفصح عنها. وكلمة «هم» المتضمنة في السؤال تشير بلا ريب إلى حشود غير محدّدة من البشر، أو حشود تتألف من المسلمين والعرب، في حين أن كلمة «نحن»، المتضمنة أيضاً، تدل بدون شك كذلك على حشود من البشر هم أساساً من المسيحيين ويعيشون في ذلك الجزء من العالم المعروف بـ «الغرب». هذا الرئيس يبدو مولعاً في الحديث عن ثنائيات عند الاختيار، كقوله مثلاً «من ليس معنا فهو ضدّنا». وهو قول مهم جداً في الواقع لأنه يشير إلى دوافع لا واعية وخفية بانتظار الكشف عنها.

المشكلة ليست في السؤال لأنه سؤال مشروع كغيره من الأسئلة؛ لكن المشكلة تكمن في النقص الخطير لدى الرئيس في متابعة ما يجري من أحداث كي يجد جواباً لهذا السؤال. وبدلا من أن يبحث جدياً عن جواب لمسألة تعاسة العالميْن العربي والإسلامي واستيائهما لدرجة أنهما يستمران في إنتاج المتطرّفين والإرهابيين، نجده يحشد القوة الضاربة للعالم الغربي بأسره ويقودها ضد بلديْن مسلميْن ضعيفيْن ناميين ابتليا بقيادتين رهيبتين، وهما أفغانستان والعراق. وقد يتخيل المرء أنه، بعد كل هذا العنف الذي وقع منذ أن شنّ الغرب «الحرب على الإرهاب»، ربما كان من الممكن أن يكرّس قادة الدول الصناعية الكبيرة - مجموعة الثمانية G8 - بعض الوقت، في اجتماعهم في بريطانيا في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥، للتفكير مليًّا حول ما أبقى الذين قصدتهم كلمة

* مترجمة عن الإنجليزيّة ومقدّمة إلى كتاب المنتدى الذي سيصدر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه. ترجمة: **الدكتورة فاتن بستاني**؛ مراجعة: **الأستاذ سمير أبو عجوة**، مدير التحرير.

** وزير أردنيّ سابق وعضو سابق في مجلس الأعيان الأردنيّ؛ عضو المنتدى.

«هم» المتضمنة في سؤال الرئيس غير سعداء ويشعرون بالاغتراب إلى هذا الحدّ؟

من موقع يمنحني أفضلية لكوني عربياً أمضيْت الأربعين سنة الأخيرة من حياتي أدرّس الطلاب العرب الشباب، وأحاضر في أجزاء مختلفة من العالم العربي، أستطيع أن أقول بثقة أن العرب بعامتهم، كباراً وصغاراً، لا يضمرون أي كره للغرب، وليس هذا فحسب، بل إنهم في الواقع معجبون به ويحترمونه ويتمنّون أن يحاكوا الغرب الديمقراطي الإنساني العلمي المتطوّر. وبقدر ما يتساءل الغرب: «لماذا يكرهوننا؟»، هم أيضاً محتارون ويسألون السؤال نفسه: «لماذا يكرهنا الغرب؟»

إن ما يكرهه العرب والمسلمون ليس الغرب، ولا مؤسساته، ولا شخصياته، ولا منجزاته؛ بل هو بعض السياسات والأفعال التي تكرّس سياسات الاستعمار والاستعمار الجديد وأفعالهما، وتخذل المبادئ النبيلة للنزعة الإنسانية والليبرالية الغربية بذاتها. إن العرب يكرهون «ازدواجية المعايير» التي تعلن بكل وضوح وبشكل سافر أن حياة الفرد الإسرائيلي أو الأمريكي تعادل حياة عشرة فلسطينيين أو عراقيين، وأن القانون الدولي ومواثيق جنيف والقانون الإنساني، كلها برمتها، يمكن ثنيها، بل حتى تجاهلها كليةً، إذا كان الأمر يتعلق بالقضايا العربية. وتُقدَّم الأعذار للتغطية على إسرائيل وعلى معاملتها الوحشية اللاإنسانية المستمرة للفلسطينيين في أجسادهم وأرواحهم ومعتقداتهم وأراضيهم ومنازلهم وأماكنهم المقدّسة.

كيف يجوز أن يدعى السجناء – الذين يتمتعون منذ قديم الزمان، أو يجب أن يتمتعوا، بمعاملة إنسانية معينة – «مقاتلين أعداء» يمكن أن تهان إنسانيتهم بمعاملتهم كأنهم أدنى من الحيوانات. وهنالك أيضاً رفض صارخ بين العرب فيما يتعلق بخضوع بعض أنظمتهم المُذل للهيمنة الغربية وللاستقلال الزائف لقليل منهم لم يكتفوا بالسماح للجيوش الغربية بالعودة إلى المنطقة وإقامة قواعد لها فيها، بل دعوها للقيام بذلك.

أمريكا اليوم ليست جاراً غير مرحّب به في الجوار فحسب، بل إن العلاقات معها ستبقى أحد التحدّيات المهمة التي تواجه كلاً من الأنظمة العربية وشعوبها في المستقبل. وسيستمر التحدّي نظراً للأسطورة التي لا زالت تسيطر على العقل الإسرائيلي، والأمريكي كذلك، وتُوجّهها. تلك الأسطورة الصهيونية التي وجدت حضنًا دافئًا لها في الوعوظ البدائية الملهبة للعواطف والحماس التي يردّدها المحافظون الجدد الأمريكيون المتحمسون إلى نشوب معركة «هرمجدون» والمجيء الثاني للمسيح. وهذا يشكل تحدياً كبيراً نظراً لتأثير الحكومة على الضبط المتزايد لوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات الكبيرة. فوسائل الإعلام هذه تستمر متعمدة في التركيز على ما ليس من الإسلام في شيء بدلاً من التركيز على حقيقة الإسلام. وهكذا تسلّط الضوء على الاختلافات بدلاً من القواسم المشتركة.

ويجب هنا تذكير الغرب أنه لا يحارب أيديولوجيا تستند إلى تأويل فاشل للتاريخ، كما كانت الحال مع الماركسية، بل أيديولوجيا وثقافة قد ترسختا في نفوس الناس وهوياتهم منذ ١٥ قرنًا. ولن ينجح ذلك الرأي كثير السذاجة، الذي يزعم أن اللون الأخضر للإسلام يمكن أن يحل محل اللون الأحمر للشيوعية. وبسبب العداء الجماهيري للاختراق الغربي، استقطب الإسلام السياسي معتنقين جداً، ليس هذا فحسب، بل لقد أصبح المعارضة الوحيدة ذات المصداقية والبديل الوحيد للأنظمة الفاشلة الضعيفة في العالم العربي. وكلما ازداد دعم الولايات المتحدة لهذه الأنظمة، وكلما ازداد اعتماد

هذه الأنظمة عليها، ازداد اغتراب الأنظمة عن شعوبها مسببة تطرّفاً أشد وتعصباً أكبر.

اعتقد الرئيس الراحل أنور السادات أنه قد نجح في إزالة «الحاجز النفسي»، وهي فكرة أحبها الغرب كثيراً، لكنها لم تصبح حقيقة حتى في شوارع القاهرة أو الاسكندرية أو في أي مكان على أرض النيل. وفي كلمةٍ ألقاها الأمير حمد، أمير قطر، مخاطباً المجتمعين من مسلمين ومسيحيين ويهود في المؤتمر الثالث حول الحوار الديني المنعقد في الدوحة، في ٢٩-٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، كان (الأمير) مباشراً وصريحاً عندما تكلّم عن «الحاجز النفسي ذي العلاقة المباشرة بالإرث الثقافي(المتراكم سلبياً) على مدى فترات تاريخية طويلة (والناجم عن) المنطق الاستشراقي الذي ركّز على التناقضات بين الشرق والغرب، وكثيراً ما بلغ حدود الرفض العرقي لكل ما هو غير غربي».

وأضاف الأمير أن بعض الدراسات تتجاهل البُعد الثقافي للحركة الإسلامية المعاصرة التي تعبّر عن نفسها أحياناً برفض هيمنة الشمال وتهميش الشعوب الإسلامية التي «تعتز» بتراثها الثقافي الأصيل ورموزه.

هنالك في الواقع تصادم حضارات، قد عبّر عن نفسه عبْر القرون بطرق متنوعة. أحياناً كان في الساحة الفكرية. وفي كثير من الأحيان كان في السياسة. ودائماً كان في الاقتصاد. وفي أكثر من مناسبة كان في ساحة القتال. إنكار هذا التصادم سيكون مثلما تفعل النعامة، كما يقول المثل في الثقافة العربية، تدفن رأسها في التراب لتختبئ، ناسية أن أجزاء أخرى من جسدها ما تزال مكشوفة. لكن على المرء أن يسارع فيقول إن الإقرار بوجود التصادم لا يعني ضرورة استمراره. ومجرد ما يعنيه ذلك أن على المرء أن يبدأ من الواقع الموضوعي إذا كان فعلاً يأمل بالتغلب عليه.

بعد قراءة مقالة الأستاذ صموئيل هانتنغتن في مجلة *Foreign Affairs* في ربيع عام ١٩٩٣ حول «تصادم الحضارات»، شغلتُ نفسي لسنوات في محاولة لدحضها، لكن جهدي توقف إثر أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ المروّعة. عندها بدأت أتساءل: ما الذي يسبب كل هذا اليأس في نفوس شباب مسلمين وعقولهم، ويدفعهم إلى أن يُقْدموا على ما فعلوه، وهم قد نشأوا بين حب أمهاتهم ودفئهن وعناية آبائهم المنضبطة؟

يمكن القول إنه ما من أم تعانق ابنها وتدلله كالأم العربية، والعلاقة بينهما تكاد تكون عبادة في كثير من الأحيان. ما الذي يجعل شاباً فلسطينياً أو فتاة، أو عراقياً، يلف نفسه بحزام ناسف من المتفجرات، ويسير إلى حتفه، أو يقود سيارة إلى موت أكيد مروّع؟ هذه الأسئلة ليست أكثر من مجرد تذكرة تعيد إلى الأذهان سؤال الرئيس بوش وتصنيفه الشامل الذي يُدخل مجتمعاتٍ بأسرها في «محور الشر» أو يجعلها «دولاً مارقة».

في دراسته حول «الاستشراق»، يبيّن المفكر الراحل إدوارد سعيد بشكل مستفيض الجذور العميقة التي تسبب تصادم الحضارات، على الرغم من أنه يكره فكرة التصادم، وربما كان يأمل في دحضها. لذا كان يعتقد بأن أطروحة هانتنغتن كانت فجّة للغاية وساذجة ومفعمة بالتعميمات المدهشة. غير أن الأستاذ سعيد كان عالماً لطيفاً للغاية، ورومانطيقياً، وبطبيعته يكره الصراع. كانت حياته مكرسة لتهذيب الفهم. وربما، بصفته لاجئاً فلسطينياً في الغرب، فَهِمَ أفضل من أي شخص آخر معنى النزاع والوحشية. وكان محقاً في اعتراضه على توجّه هانتنغتن الاختزالي للتاريخ الذي أوصى فيه القادة الغربيين بأن يزيدوا ويوسّعوا قوتهم العسكرية حتى يتمكنوا من دحر الآخرين،

خصوصاً الإسلام والمسلمين.

هنالك عوامل موضوعية للتصادم المستمر بين الحضارات، خصوصاً بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. يخبرنا التاريخ عن وجود اختلافات بين المدارس الفكرية والطوائف والفروع المختلفة للديانة الواحدة. مثلاً، بين الكاثوليك والبروتستانت في الغرب، وبين هؤلاء والأورثوذوكس في أماكن أخرى. وفي الغرب، كانت حرب الثلاثين عاماً – التي انتهت في صُلح وستفاليا عام ١٦٤٨– واحدة من أشد الحروب دموية في تاريخ النصرانية، وأدت إلى ولادة نظام الدولة الأوروبي الحديث، وفي نهاية المطاف إلى ظهور ما نتج عنه من مستوطنات غربية في الأمريكتين.

كان الدين، وما يزال، أحد أهم العوامل في تشكيل جميع المجتمعات. فالعلمانية التي يجري إطراؤها بإسراف في الغرب لم تستطع أبداً التغلب على تأثير الدين في الحياة العامة أو الخاصة هناك. أما محاولة الشيوعية اجتثاث الدين باعتباره في نظرها «أفيون الشعوب»، فقد باءت بالفشل الذريع حتى بعد ٧٠ عاماً من المحاولات اللينينية والستالينية المستديمة لتحقيق ذلك. والمهم أنه إذا كان الدين عاملاً مهماً إلى هذه الدرجة في كل مجتمع، فمن المنطق أن يكون أيضاً ذا أهمية قصوى في سياق العلاقات بين الدول والمجتمعات.

إن المواجهة بين الإسلام والغرب ليست ظاهرة جديدة، ولم تكن نتيجة لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، بل يعود تاريخها إلى بداية نشأة الإسلام. فمنذ ذلك التاريخ المبكر، اعتبر الإسلام نفسه مساوياً للمسيحية واليهودية، ليس هذا فحسب، بل إنه الكلمة النهائية – الختام – في الوحي الإلهي للبشرية. وفي حين تَقبَّل الإسلام هاتين الديانتين ومعتنقيهما باعتبارهم «أهل الكتاب»، يبقى السؤال مطروحاً ما إذا كانت هاتان الديانتان التوحيديتان قد قبلتا الإسلام ندًّا لهما. إن تراكم الاستياء النفسي الغربي ناشئ مع الزمن عن افتراض المسلمين بأنهم ليسوا فقط مساوين، بل هم متفوقون أخلاقياً على «المادية الاستهلاكية الغربية». والإسلام اليوم ينظر إلى نفسه ويقف أمام العالم باعتباره الحضارة الوحيدة المساوية للحضارة الغربية. وهو بالفعل الحضارة الوحيدة التي يجد المرء فيها جيوب الرفض الشرس للعولمة ما زالت قوية. إن نقص التنمية في المجتمعات الإسلامية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يُنظر إليه على أنه مجرد حالة مزعجة عابرة لا تنفي بأي شكل من الأشكال التفوق الأخلاقي الإسلامي.

من البداية، يجب أن نشير إلى استمرار وجود تناقض أساسي بين الثقافة الغربية – التي تدّعي بأنها قد أصبحت علمانية، حتى مجاوزةً التديُّن، معلنةً انتصار العقل، كما هو واضح في إعلان فريدريك نيتشة في عام ١٨٨٢ «بأن الله قد مات»، وهو إعلان تكرر قبل بضع سنوات على غلاف مجلة "Newsweek"– وبين الثقافة التي تتمحور فيها حياة الفرد حول الدين. وحتى اليوم، تجد الثقافة الغربية صعوبة في تقبّل هذا التنوع في ثقافة الفسيفساء الإسلامية. والثقافة الغربية، تقليدياً، تثمّن التجانس وترفض التغاير. وحتى في أمريكا، وهي أكثر البلدان الغربية تسامحاً، وإن لم يكن تقبلاً، نجد أن العناصر المجتمعة في بوتقة واحدة لم تنصهر بعد. وفي الواقع، فما زال الإيرلنديون والإيطاليون واليونانيون والأمريكيون السود... إلخ، يمارسون حالة عدم ارتياح في التعايش سوية، في أفضل الأحوال. أما في أوروبا، فإن الدولة الأمة قد نشأت حول فكرة شعب له لغة واحدة وعقيدة واحدة. كما إن نجاح اليهود في

الغرب يرتبط بنجاح اليهودية في مماثلة نفسها بدايةبـ «المصلحين البروتستانت»، وتأكيدها على العهد القديم، أكثر من كونها ديانة متسامحة حقاً. وحتى يومنا هذا، نجد البلدان الأوروبية تتمركز حول طائفة دينية واحدة، وحيثما توجد طائفتان، كما في ألمانيا، نرى أن هنالك انقساماً جغرافياً بينهما. غير أن الأقليات المسلمة في جميع البلدان الأوروبية ما تزال الأغلبية تنظر إليها بطريقة مختلفة.

لم يكتف الإسلام باحتلال أراض كانت جزءًا من الامبراطورية الرومانية؛ بل دخل إلى النفوس فاعتنقته، وأحلّ لغةً مكان لغاتٍ أخرى، واستبدل القيم، حتى نسيج الحياة بحد ذاته غيّره من أسلوب إلى أسلوب آخر مختلف كليةً وعلى طول الزمان. والبحر الأبيض المتوسط الذي كان يوماً ما يُعتبر «بحيرة رومانية»، تغير وضعه وصار الحد الفاصل الكبير بين سواحله الشمالية والجنوبية والشرقية. وعلى ضفتي تلك البحيرة العظيمة وقفت الحضارتان، مثل ديكيْن عظيميْن يتصارعان، يُحدّق كل منهما في الآخر، وما زالت المعارك الدامية بينهما غير محسومة إلى اليوم. وقطع العرب، المسلمون، الصلة بين الغرب وبقية العالم القديم في آسيا وإفريقيا، وكذلك الطرق التجارية. وبعد فشل الحروب الصليبية، انتهت المعارك باحتلال المسلمين للقسطنطينية، التي غيروا اسمها إلى «اسطنبول»، وبانهيار الامبراطورية البيزنطية.

حتى ذلك الوقت، تلك اللحظة ما بين القرنيْن الخامس عشر والسادس عشر، كانت الحضارتان عبر البحر الأبيض المتوسط تقريباً متساويتيْن من حيث التكنولوجيا والقوة العسكرية. وفي حين أُصيب العالمان العربي والإسلامي بحالة من الركود والانحطاط المخيفين استمرت أكثر من ٤٠٠ سنة، شهدت الحضارة الغربية عكس ذلك تماماً. وتخلى الغرب لفترة من الزمن عن محاولاته لإعادة اختراق الشرق الأوسط، وبدأ يبحث عن طرق تجارية ليتجاوزه. ولم يكن عصر الاستكشاف من الناحية الجغرافية فقط، بل شمل المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للسعي الإنساني كذلك؛ إنه عصر مستمر حتى اللحظة التاريخية الراهنة. ومع الحروب المهلكة التي دارت رحاها داخل الحضارة الغربية وانتهت بانهيار الفاشية والنازية والشيوعية، اكتملت انتصارات الغرب العسكرية على نفسه وعلى الآخرين، ما فسح المجال للرئيس بوش أن يُعلن انتصار قوى الديمقراطية واقتصاد السوق.

يظل الإسلام اليوم عقيدة حيوية تهدي الناس للدخول إليها، وقد أصبح عنصراً مهماً في كل بلد غربي تقريباً. إنه يقف هنا في تباين مادي واضح مقارنة بكل ما حوله، وليس هذا فحسب، بل لقد أصبحت له جاذبية عظيمة بحيث أخذ يكتسب عدداً متزايداً من الداخلين فيه. وإن تأكيده على الالتزام بمبادئ أخلاقية صارمة يزيده تميزا إتّباعُ نظام صارم في المأكل والملبس بين المتمسكين به.

إن الافتراضات التي تضعها الحضارتان حول قيمهما الإنسانية الجوهرية تتباين فيما بينهما. فالمجتمع الغربي يُعطي قيمة عظيمة للمنافسة، بل حتى المواجهة، ولإخضاع قوى الطبيعة. لا شئ يقف في طريق التقدّم.

يمكن هنا الخروج عن صلب الموضوع بملاحظة أن العرب، من بين جميع المسلمين، يتلقون انتباهاً سلبياً خاصاً في الفكر والفعل الغربي. من الناحية التاريخية، لقد عبّر الإسلام عن نفسه، وما يزال، في الأراضي العربية وباللسان العربي. هذه المكانة الخاصة المميزة التي انفرد بها العرب عن سائر الشعوب المسلمة الأخرى تزداد تعقيدًا، تاريخيًا، بالنظر إلى حقيقة أن العالم العربي يشمل أهم منطقة استراتيجية في العالم، بما تضمه من المرات المائية، وجبل طارق، والسواحل الجنوبية

والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، وقناة السويس، وباب المندب، وبحر العرب، ومضيق هرمز، والخليج العربي. وقد ازدادت أهمية هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي بسبب اكتشاف أن المنطقة العربية تحتوي على ثلثيْ احتياطي النفط في العالم تقريباً. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد اغتراب العرب عن الغرب بسبب تبنّي القوميين العرب للاشتراكية وبروزهم في حركة عدم الانحياز. وإن المكانة الخاصة للعرب في حركة عدم الانحياز وتأثيرهم فيها وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، ونضالهم الضاري ضد الاستعمار في الجزائر وفلسطين، والآن في العراق وأماكن أخرى، كل ذلك يميّزهم ويجعلهم موضع اهتمام غربي خاص. وبصورة خاصة، إن ما يحيّر العرب ويحبطهم هو استمرار تقيح الجرح الفلسطيني والطريق العسير الذي تمر فيه المسألة الفلسطينية، والنفوذ الصهيوني في الدوائر السياسية ووسائل الإعلام في الغرب.

من الواضح، إذًا، أن عاملَي التاريخ والجغرافية، ومفهوم الأمن، بالإضافة إلى التباين بين نظاميْن مختلفيْن في القيم تبقى جميعا أسباباً للديالكتيك (الجدلية)، وحتى الصدام بين حضارتيْن. فمن جهة، لدينا حضارة استكشافية، قلقة، حيوية، لا تعتبر شيئًا مقدّسًا، أو مخزياً، أو بعيداً عن متناول النقاش العقلاني؛ ومن جهة أخرى، لدينا حضارة تحاول جاهدة أن تتخلص من القيود التي تربطها «بالسلفية» (المذهب التقليدي) و«غيرها من الموجّهات». إنه في الواقع الصراع، على مر الزمن، بين الشباب والهرم، الذي يزداد تعقيداً هنا لأن الاثنيْن يعيشان في عالميْن مختلفيْن، وينتميان إلى نطاقين زمنيين مختلفين.

فالشباب لا يرغب في العيش بانسجام مع الطبيعة، وإنما يريد أن يقهرها. فبالنسبة للشباب، «المحور هو الإنسان»، أما بالنسبة للطرف الآخر «فالمحور هو الله». ويزداد الأمر تعقيداً بسبب الصراع المتواصل داخل الطرف الآخر والذي يخص روحه وهويته، وإذا كان ينبغي عليه التغيير فكيف؟ وفي أي اتجاه؟ إن تفوق عقل الإنسان والتوجه البراجماتي (العملي) نحو الحياة هي أمور ما زالت تهيج في فكر المسلم وتجعله يتساءل إلى أي طريق يلتفت؟ لقد سُمّي «عصر التنوير» الغربي بهذا الاسم بسبب الاعتقاد أن عقل الإنسان هو الذي اكتشف نفسه ونوّرها. ولهذا السبب يطلقون عليه أيضا اسم «عصر العقل». ومعظم مفكري العرب اليوم ما زالوا يتأملون في المسائل ذاتها التي طرحها مفكرّو منتصف القرن ١٩، من أمثال رفاعة الطهطاوي ورشيد رضا ومحمد عبده وآخرين، دون أن تلوح أجوبة محدّدة في الأفق بعد.

ما زال العرب المصدومون اليوم يعيشون في تلك المرحلة الانتقالية من الحياة: بين ما كانوا عليه في الماضي، وبين الحاضر المُربك المشوّش المحيّر. إن النظام القديم قد تحطّم دون أن يكون له بديل موثوق بعد. وصدام الأفكار الداخلي، مضافاً إليه الضغط الخارجي الرهيب، يستمر في إدامة تلك المرحلة الانتقالية الفظيعة التي يعيشون فيها. وبالنسبة للسؤال: إلى أي طريق نتجه؟ ليس هنالك جواب محدد بعد، ولا يبدو أن يتوفّر جواب قريباً. إن الجهود التنموية المُسرّعة، ومعظمها مدفوعة بهاجس المحافظة على أمن النظام، قد ساهمت في كثير من الحالات بتعقيد المشكلات بدلاً من حلها.

إن عجز المجتمعات العربية المستمر عن إنشاء مؤسسات متينة تستطيع تحديث حياتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وأنسنتها وتحريرها هوعامل محبط آخر في العلاقة الجدلية (الديالكتيك) بين الشرق والغرب. إن حياة معظم المجتمعات العربية ما زالت تدور حول الإعجاب بشخصية الحاكم إلى درجة العبادة، وما يصدر عنه من قرارات، بعضها عقلاني وكثير منها

هوائي يعتمد على نزواته. مع من يستطيع الغرب أن يفتح حواراً، وعلى أي مستوى من الأفعال؟ هذا واحد من العوامل التي تعقِّد العلاقة (بين الشرق والغرب). هل القادة، وغالبيتهم من أبناء الانقلابات، يمثلون شعوبهم؟ والأمر الذي يزيد الطين بلّة اليوم بالنسبة للغرب هو أن معظم النخبة في العالم العربي أصبحوا يميلون إلى السمات والثقافة الغربية، في حين أن الجماهير ما زالت تفكّر بشكل مختلف. ومن جهة أخرى، هنالك جهود جنونية للحّاق بالغرب آثارها الاختراق الغربي للمنطقة، خصوصاً منذ غزو نابليون لمصر في القرن الثامن عشر. وبما أن الخوف من الغرب هو أمر أساسي في العقل العربي، فإن معظم الجهود الإنمائية الاجتماعية الاقتصادية مدفوعة بالهاجس الأمني. كما إن شعور العرب بأنهم مطاردون كالفريسة، ومُستهدَفون ومُستَغَلّون يؤجج إحساسهم بالإرباك وعدم المواءمة والعجز.

إذًا، هنالك عوامل موضوعية بالفعل تدعم فكرة وجود صدام بين الإسلام والغرب. إلا أن هذا القول لا يُنحي باللائمة على هذا الطرف من المواجهة أو ذاك. إنه مجرد تأكيد لما هو واقع أصلاً، مع توفر النيّة لإيجاد طرق لتجسير الهوة، أو، على الأقل، لتضييقها. ويجب تسخير الافتتان المتبادل بين الحضارتيْن على مرّ الزمن للمساعدة على تعزيز التفاهم، أملاً في بلوغ التقبّل المتبادل. ولا يجد العرب مشكلة في قبول عالم أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة، ولا في التعاون معه؛ فمعظم العرب مفتونون بها. لكن النقطة المهمة هي أن العرب يطالبون بالعدل في التعامل مع مشكلاتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يطالبون أن يتقبل الآخرون أسلوبهم في الحياة ويحترموه.

لقد شعرت شخصياً بالرضا عندما تمت المصالحة بين المسيحية واليهودية – العدوتين التاريخيتين – في الآونة الأخيرة من خلال مجلس الفاتيكان الثاني عام ١٩٦٢. وحتى بعد أن أصبحت الحضارة الغربية تسمى اليهودية المسيحية، بعد أن كانت تسمى سابقاً اليونانية الرومانية، ثم سميت المسيحية، ظننت أن هذا سيكون مقدمة لمصالحة تاريخية مع الإسلام. إلا أن الأمور أخذت تسير من سيئ إلى أسوأ، وتزامن ذلك مع مجيء الجناح اليمين للحكم وتنفيذ سياساته في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل منذ ١٩٦٧. إن أيديولوجية المحافظين الجدد التي تشوه صورة العرب وتحطّ من إنسانيتهم، بل وتعتبرهم كالشياطين، مصحوبة برهاب شديد للإسلام تشجع على ولادة السياسات المتطرفة والعدمية. وإن قبول غالبية العرب– شعوباً وأنظمة– بواقعية دولة إسرائيل يجب أن يمهد السبيل إلى تفاهم أفضل. إن السلعة الأساسية التي ينتجها العرب هي النفط الذي عليهم أن يبيعوه، وبصورة خاصة إلى الغرب. وهم مهتمون بأمن المنطقة واستقرارها مثل الغرب، وأكثر. ولا بد للغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، أن يتخلص من الصورة النمطية المنحازة ضد العرب التي كونها بسبب تأثير التيار الصهيوني المحافظ الجديد؛ ولا بد لهذه النظرة التحيزة أن تتغير حتى يكون هنالك مواءمة وتوفيق بين الطرفين: (الشرق والغرب). إن العرب، على الرغم من بعض أنظمتهم المهزومة، لن يختفوا عن وجه الأرض، ولن تجبرهم سياسة الترويع على الخضوع. ولا يمكن الاستمرار في النظر إلى مشكلات العرب من خلال عيون صهيونية، وإلا ستصبح كلمات روديارد كبلينغ – شاعر الاستعمار– حقيقة واقعة لكل زمان: «الشرق هو الشرق، والغرب هو الغرب، ولن يلتقي الإثنان قطّ».

هنالك حضارتان مختلفتان، إحداهما شرق والأخرى غرب، وبإمكانهما أن يلتقيا لما فيه خير الحضارة الإنسانية الواحدة. ■

(٤)

إعادة الهيكلة الماليّة الدّوليّة والدور الجديد لصندوق النّقد الدّوليّ

د. حميد الجُميلي •

في ظل العولمة النيوليبرالية تجري عملية إعادة هيكلة مالية واسعة النطاق يتحول من خلالها دور رأس المال من خادم للاقتصاد المنتج إلى عين عليه؛ وتصبح وظيفة المال في الاقتصاد المالي المعولم وسيلة للتكاثر المالي وليس للتراكم الإنتاجي. وبذلك يفقد رأس المال وظيفته الأساسية، وتصبح الأموال وهما في رقم دفتري أو نبضة إلكترونية.

لقد دمج رأس المال في قوة العولمة التي أتاحتها التكنولوجيا ووسائل الاتصالات ليتحول إلى رأسمالية مالية مسرحها حركات رؤوس الأموال بين الأسواق والبورصات المالية، بعيداً عن أنظمة الرقابة الحكومية.

وفي عصر العولمة المالية يحل عصر الحكم العالمي للشركات ورأس المال الدولي والمضاربين الدوليين محل الاستعمار الذي كان يتمثل في الاحتلال الفعلي للدول. والاستعمار الجديد هو أكثر جشعاً ومكراً واستثراء من الاحتلال القديم.

ومن خلال العولمة المالية تجري إعادة الهيكلة المالية؛ حيث يتم الاستيلاء على ثروات الآخرين ومواردهم، لكن بعمليات تكنولوجية أكثر ذكاء، وتتم في الخفاء ولا تراها العين المجردة. ومن أبرز مظاهر إعادة الهيكلة المالية ما يأتي:

الظاهرة الأولى: تدويل الأزمات المالية وإتاحة الفرصة أمام المضاربين الدوليين، أمثال جورج سوروس، لإحداث الأزمات المالية. فالمضاربين يستطيعون من خلال

• أستاذ الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس - ليبيا؛ عضو المنتدى.

استثماراتهم بالأموال المضاربة أن يسحبوا في غضون ثوان قليلة البلايين من الدولارات من سوق إلى سوق، مسببين انهيارات في أسواق الأوراق المالية، وتخفيض في قيمة العملات الوطنية، وأزمة اقتصادية تحطم الاقتصاد الإنتاجي، وتحطم الشركات والبنوك الوطنية، وتذهب بادخارات المواطنين أدراج الرياح.

الظاهرة الثانية: تمكين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات التمويل الدولية العملاقة من إخضاع الاقتصادات التي تقع ضحية المديونية لشروط قاسية في مقابل تقديم القروض (قروض الأزمات)، وبحيث يصبح الصندوق والبنك وشركات التمويل المتحكمين باقتصاد ذلك البلد، كما حصل في جنوب شرق آسيا وروسيا.

الظاهرة الثالثة: تحويل اقتصادات منتجة ومناطق في حوامة الاضطرابات والأزمات المالية إلى اقتصادات محطة فاقدة لاحتياطياتها وفاقدة لاستقلالها الاقتصادي. وإنه لأمر مخيف رؤية البنوك والشركات الوطنية والنشاطات التجارية وهي تتهاوى وتؤول إلى الإفلاس عشية وضحاها. فمن مجموع ٢٨٢ شركة مدرجة على سوق جاكارتا للأوراق المالية كانت عاملة مع مطلع عام ١٩٩٨، نجد أن ٢٢ شركة ظلت قادرة على العمل بعد أزمة جنوب شرق آسيا وإظهار العملة الوطنية.

وقد وجدت الكثير من دول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية أن رأس المال العالمي هو الذي يتحكم باقتصاداتها دون الحصول على موافقتها، وترسل إليها فاتورة الخسارة في كازينو رأس المال العالمي من خلال صندوق النقد الدولي.

وهكذا يصبح جنون رأس المال العالمي القائم على السلب ونهب الثروات أمراً مرعباً. وقد وصف الاقتصادي الأمريكي لستر ثورة أخلاقيات هذا النظام بأنها أخلاقيات «الجريمة» تعتبر ببساطة نشاطاً اقتصادياً.

الظاهرة الرابعة: تقسيم الاقتصاد بين دول المركز، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، ودول الأطراف الدائرة في فلكها.

وإن دول المركز تقوم باجتذاب الأموال من شتى أنحاء العالم لأسواقها المالية، وتقوم بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر، كالقروض أو الاستثمارات المالية، أو بشكل غير مباشر، عبر الشركات المتعددة الجنسية. وطبقاً لهذا الرأي الذي يراه جورج سوروس، فإن إحداث الأزمات المالية في دول الأطراف تعود بالفائدة على اقتصادات دول المركز من خلال شراء أسهم الشركات التي أفلست، وتقديم القروض بشروط قاسية، وهبوط أسعار المواد الأولية، وانخفاض أسعار المستوردات بسبب هبوط قيمة العملة في البلدان التي وقعت ضحية الانهيار.

الظاهرة الخامسة: اختفاء نظم الرقابة المالية على حركة رؤوس الأموال، خاصة اختفاء السيطرة الحكومية على المضاربة.

وفي مثل هذا النظام يمكن أن توجه قنابل العولمة المالية نحو أي بلد لتتركه خراباً ودماراً دون إطلاق رصاصة واحدة. فأجهزة الكمبيوتر التي تعمل بشكل ذاتي تستطيع في غضون ثوان قليلة أن تسحب المليارات من أموال المضاربين العالميين من أي سوق لتترك ذلك البلد محطماً ومدمراً بعد أن تستنزف احتياطياته، وتطيح بعملته الوطنية، وتسبب إخفاقاً في تسديد التزامات ديونه، ليتم إخضاع اقتصاد ذلك البلد الضحية في نهاية الأمر إلى الحكم العالمي لصندوق النقد

الدولي، وإلى ملكية أسهم الشركات المتعددة الجنسية. أما الوصفات التي تنطوي عليها شروط الصندوق، فسوف تؤدي إلى إلزام دول الخراب باتباع برامج الإصلاح المالي، وعند ذلك تستغل الشركات المتعددة الجنسية الفرصة للانقضاض على بقايا الاقتصاد لإعلانه للبيع في كازينو رأس المال العالمي.

وطبقاً لهذه العملية، أصدر المضاربون الدوليون حكمهم بالإعدام على اقتصادات جنوب شرق آسيا، ثم قاموا بالمضاربة على أساس هذا الحكم؛ وبذلك تحولت دول جنوب شرق آسيا من نمور إلى قطط أليفة.

الظاهرة السادسة: قيادة العالم من كارثة مالية إلى أخرى بعد إطلاق العنان للقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة المالية العالمية. وبعد أن أخذت المؤسسات والتشريعات الوطنية تتلاشى وتضمحل لتحل محلها مؤسسات كونية وتشريعية كونية، لم تعد الدول قادرة في ظلها على ضبط تحركات عناصر اقتصاداتها.

لذا فإن العولمة المالية تملك وسائل تدمير ذات قوى هائلة تتمثل في القوة الرعناء للأموال المضاربة التي تستطيع أن تأتي بدمار شامل هائل وسريع يؤدي إلى انهيارات اقتصادية؛ حيث تتهاوى العملات الوطنية والأسواق المالية، وتغلق البنوك أبوابها، وتعلن الشركات إفلاسها. كما ينضم ملايين البشر تحت مظلة الفقر. وكل ذلك يحصل بطرفة عين؛ وكل ذلك يحدث من خلال الضغط على أزرار الحاسوب (الكمبيوتر) في واشنطن و وول ستريت دون الحاجة إلى إطلاق رصاصة واحدة، سوى رصاصة الرحمة الاقتصادية بإعلان انهيار الاقتصاد والشركات، إذا اقتضى الأمر.

إن سرعة انتقال الأموال في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على الرأسمالية المعلوماتية هي سرعة انتقال النبضات الإلكترونية؛ إذ إن المليارات من الدولارات تنتقل من سوق لأخرى في أجزاء من الثانية. وهذه السرعة التي تزيد على سرعة الصوت تعطي هذه الأموال الهائلة نتائج تدميرية هائلة، تدمر اقتصاد البلد بقوة تدميرية تعادل القوة النووية. إنها قنابل الرأسمالية المعلوماتية التي تدمر الاقتصاد.

ولعل السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية التي حدثت في التسعينيات من القرن الماضي هو أن نسبة الربع فقط من الاستثمارات الأجنبية كانت مستثمرة في القطاعات الإنتاجية؛ في حين أن نسبة ٧٥٪ الباقية كانت مستمرة ومستثمرة في أنشطة مضاربة في الأسواق المالية، وتتمكن من أن تغادر البلد في أي لحظة. وينطبق هذا التحليل على دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا؛ إذ في زمن قياسي لا يتعدى طرفة عين من خلال البرامج الحاسوبيّة تم إخراج البلايين من الدولارات من سوق إلى أخرى، تاركة البلد الذي خرجت منه يتخبط تحت أنقاض التدمير الاقتصادي.

وضمن عمليات إعادة الهيكلة المالية الدولية نيط بصندوق النقد الدولي دور جديد يتمثل بصفقات الإنقاذ التي يقدمها الصندوق للدول المنكوبة بعد تدميرها من خلال الأزمات المالية والمصرفية التي يحدثها رأس المال العالمي. وفي مقابل صفقات الإنقاذ، تلتزم الدول التي أصابتها الأزمة باتباع برامج التكيف التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والتي تعني من الناحية الفعلية تقليصاً عنيفاً في النفقات الاجتماعية، وبشكل أساسي في أنشطة الرعاية الاجتماعية.

وفي نطاق هذه الظاهرة تواجه بلدان الجنوب اليوم مرجعيات منظومة العولمة النيوليبرالية التي باتت أكثر عداء لتوجهاتها وخصوصياتها التنموية. وفي إطار هذه العولمة تخضع بلدان الجنوب لعولمة الفقر بدلاً من عولمة التنمية.

فالعولمة النيوليبرالية ومرجعياتها تنتهك بقواها السيادة الوطنية، وتخترق الأنظمة ونظم الرقابة الوطنية، وتدول الأزمات وتنقل أعباءها إلى الطرف الأضعف في المجتمع الدولي.

كما إن تعمق هذه الظواهر سيخلق شمالاً في الجنوب وجنوباً في الشمال، ما يعني زيادة فجوة الغنى والفقر بين شعوب العالم. والظواهر الجديدة أخذت تلزم عالم الجنوب بالخضوع لبرامج ضبط اقتصادي تزرع الاضطراب، وتخلق الفوضى الاقتصادية والاجتماعية، وتلغي أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتحاصر دور الدولة، وتقلص من قدرتها على تصميم سياساتها الاقتصادية.

الظاهرة السابعة: ظهور النظام التجاري العالمي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، والذي يستند إلى خطاب منافق ليبرالي متطرف ينسجم مع الحمائية الانتقائية، ويفتح أسواق الدول النامية عنوة، ويحمي الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية. وفي هذا النظام يتم القضاء على البنى الدفاعية وأنظمة الحماية لبلدان الجنوب، ويتم اختراق أسواقها عبر اتفاقيات جولة أورغواي التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية التي باتت منظمة دكتاتورية. وفي النظام التجاري العالمي ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قانونها العدواني والتمييزي حول التجارة الخارجية. والقانون نموذج للقسرية في العلاقات التجارية الدولية يقوم على التهديد بفرض عقوبات بحق البلدان التي تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها أنها مذنبة. ولا تفتح أسواقها أمام سلعها وخدماتها واستثماراتها.

والعولمة النيوليبرالية ومرجعياتها تطلق الأصولية السوقية العدوانية وقواها المدمرة لتقرر من يصبح غنيًّا ومن يصبح فقيرًا، ولتكبد الدول النامية خسائر هائلة عبر آليات العولمة المالية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد يعمل في المقام الأول لخدمة ٢٠٪ من سكان العالم؛ لكنه يستثني ويذل ويحط ويهمش من قدر الـ ٨٠٪ الباقين، وهم سكان عالم الجنوب. وهذا النظام يلزم عالم الجنوب بالاندماج في الاقتصادي العالمي من موقع متخلف لأداء وظائف محددة طبقاً لشروط العولمة ومرجعياتها.

إن منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين بكل ظواهرها تعمل على إدارة الاقتصاد العالمي إدارة شديدة المركزية تمنع ضهور نظام دولي متعدد الأقطاب. فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول اليوم الإبقاء على النظام الدولي الهرمي الذي تقف هي على قمته، وفي محاولتها هذه يتعرض الأمن الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية لمزيد من السلطوية والفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار.

وعبر هذه الظواهر تحاول مراكز الرأسمالية العالمية تحميل العالم أجمع كلفة وتضحيات الخروج من أزماتها الاقتصادية بعد أن عجزت وسائلها الاقتصادية المالية والنقدية عن ذلك. كما تحاول منع دول الجنوب من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا، والدخول في ثورات العصر، واحتلال موقع بين التكتلات الاقتصادية العملاقة عبر إلحاقها وإدماجها بالاقتصاد العالمي كمجتمعات طرفية. وكذلك تمنع دول الجنوب من بناء منصاتها الصناعية والتكنولوجية عبر آليات الحماية التي كانت متاحة في القرن العشرين للدول المتقدمة النمو وللدول حديثة التصنيع.

وفي منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين التي تهيمن عليها المؤسسات الدولية يتم تفويض مبدأ تعددية

الأطراف، ويتم تآكل توافق الآراء الدولي من أجل التنمية، ويتم التشكيك بصوابية المبادىء التي نصت عليها الصكوك الدولية، كميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وميثاق بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وعبر هذه الظواهر تتزايد عوامل التدمير الاقتصادي والاجتماعي لعالم الجنوب، ويتم تحميل الدول النامية تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة جراء ما يسمى إعياء التكيف أو إرهاقه؛ فضلاً عن عدم وضع حلول بناءة لمشكلات الاقتصاد العالمي المترابطة ولمشكلات دول الجنوب خاصة، وإبعاد دول الجنوب عن المساهمة الفعالة في القرار الاقتصادي الكوني، خاصة في المسائل التي تشكل جوهر مستقبلها الاقتصادي.

وتحت شعار (العولمة النيوليبرالية وحرية الأسواق والتحررية الاقتصادية الجديدة) تشن المنظومة الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها حرباً ضد أيديولوجية الدولة والقطاع العام، وتعلن أن الخطر الذي يهدد مستقبل الجنوب يأتي من الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية ومن قطاعها العام. وراحت هذه المنظومة تمهد الطريق لتفكيك القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الشؤون الاقتصادية بما يسمح بتطبيق اللبرلة المؤدجلة.

طالبت بلدان الجنوب في قمة الجنوب التي انعقدت في كوبا عام ٢٠٠٠ بإقامة تعاون دولي يكون عادلاً ومنصفاً، ويمنح أولوية عالية للتنمية المتكاملة والشاملة عبر حوار مثمر وبنّاء مع الدول المتقدمة، على أساس من المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة التي تعزز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتزيد من إمكانية تحقيق الأمن الاقتصادي الدولي، وإقامة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس التعددية القطبية بدلاً من التفرد وهيمنة القطب الواحد، وعلى أساس المشاركة الدولية في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي بدلاً من المركزية العالمية لعملية صنع القرار الاقتصادي العالمي.

وإزاء هذا المشهد فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد أداة لاستغلال إمكاناتها إلى أقصى حد بما يؤدي إلى تشجيع التنمية وتقاسم الموارد والمعرفة الفنية الموجودة في عالم الجنوب، وتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي، وتشجيع النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة.

إن منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين زعزعت الثقة في النظام التجاري العالمي من خلال جعل النظام العالمي أكثر سلطوية ودكتاتورية. وعليه، لابد من إعادة النظر في اتفاقيات جولة أورغواي، والابتعاد عن الحمائية الانتقائية الجديدة التي تمارسها مراكز الرأسمالية العالمية ضد بلدان الجنوب، ومشاركة الدول النامية مشاركة تامة في إعادة صياغة اتفاقيات جولة أرغواي بحيث تكون الجولات القادمة جولات إنمائية تصحح اختلالات الهياكل الإنتاجية لدول الجنوب؛ فضلاً عن تعزيز نظام الأفضليات التجارية، ووفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزامها في التنفيذ الكامل للمعاملة التفضيلية لصادرات البلدان النامية.

ومن خلال العولمة النيوليبرالية يتم تسويق نظريات اقتصادية جديدة تقوم على الأحادية، وعلى برامج التكيف الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن خلال هذه النظريات يتم إخضاع دول الجنوب لإعادة هيكلة واسعة النطاق تلغى من خلالها جميع أنظمة الرقابة الحكومية، وتطلق يد الاستثمارات

الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية للَّعب باقتصادات الجنوب.

وفي ضوء منظومة اقتصاد القرن الحادي والعشرين، واجـهت اقـتصـادات الجنـوب في السـنـوات الأخيرة عوامل وبيئة خارجية بدأت تعمل على الحد من تحقق أهدافها الاقتصادية، وجعلتها تبحث عن بيئة خارجية لتنميتها، وجعلت تنميتها تتم بالإنابة.

وتـعـمـل حـيـتـان الـعـولمة عـلـى محاصـرة المحتـوى الاقـتـصـادي لـعـالم الجنـوب كـرابـطـة اقـتـصـاديـة وكاستراتيجية للأمن الاقتصادي لعالم الجنوب. وتعمل هذه الحيتان على تقسيم عالم الجنوب إلى مجموعة من الدوائر الاقتصادية المتقاطعة فيما بينها والمتكاملة دوليًّا من خلال:

أ - إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية لعالم الجنوب، وخلق ولاءات اقتصادية جديدة.

ب- ربط اقتصادات الجنوب بمراكز الرأسمالية العالمية عبر مناطق التجارة الحرة.

ج- استخدام ثروات عالم الجنوب بما يحقق مصالح مراكز الرأسمالية العالمية .

د- إخضاع اقتصادات عالم الجنوب لإعادة هيكلة واسعة النطاق طبقاً لأولويات الليبرالية الجيدة.

وفي إطار مشهد العولمة النيوليبرالية تتفاقم معدلات البطالة والمشكلات الاجتماعية. وهي قنابل تفجر عاجلاً أم آجلاً؛ ملحقة اضطراباً سياسياً يترجم نفسه بفرار رؤوس أمـوال، وركـود اقـتـصـادي، وانـفـجـار البورصات المالية، وتدهور قيمة العملات.

والدور الجديد لصندوق النقد الدولي يفرض شروطاً جديدة على مديني العالم الثالث. فعندما تأتي الأزمة، يضمن صندوق النقد الدولي للدول الدائنة تسديد قيمة استثماراتهم على حساب رهن اقتصادات بلدان العالم الثالث، التي عليها أولاً أن تدفع فائدة عالية تعكس المجازفة التي يفترض أن الدائنين قد قاموا بها عن استثمارهم في هذه البلدان، ومن ثم عليها أن تدين لصندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ التزاماتها. كل هذا يعني أن تدخل صندوق النقد الدولي يلغي المجازفة المزعومة التي قبض المستثمرون مقابلها نسب فائدتهم الباهظة.

وقد عبرت قمة الجنوب المنعقدة في هافانا عن ذلك بقولها: إن صندوق النقد الدولي يعمل في الواقع العملي وكالة للرأسمالية المالية العالمية.

ولا بد من التأكيد أن الدول النامية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي طالبة قروضًا لمواجهة احتياجاتها. وعند ذلك يفرض الصندوق عليها شروطه الجديدة، ومنها رفع كل نوع من أنواع الرقابة الحكومية والضبط في التجارة والمال، وإزالة كل حاجز أمام الاستثمار الأجنبي، وإلغاء كل نوع من أنواع المساعدة أو الحماية للشركات الوطنية، وفرض إمكانية لا حدود لها للمشاركة الأجنبية في القطاع المالي؛ فضلاً عن فرض برامج التخصصية لصالح القطاع الأجنبي.

والمعضلة الكبرى التي تواجهها البلدان النامية أنه كلما زادت موافقتها على هذه الشروط، فإنها تكون أكثر عرضة لأزمات مستقبلية؛ وإذا لم تفعل ذلك، لا تتلقى المساعدة الضرورية لمواجهة الحاضر. وقد تساءلت قمة الجنوب عن أي عقلانية أو أي أخلاقية يمكن لها أن تكون وراء نظام مالي دولي يسمح لمجموعة من الأخصائيين مقيمين في واشنطن ويعرفون أن مناصبهم

تعتمد في نهاية المطاف على دعم الولايات المتحدة- بصفتها «المساهم الأكبر» في صندوق النقد الدولي- بأن يقوموا خلال ساعات بتصميم برامج ضبط اقتصادي يحيط الشك بملاءمتها لمصالح هذا البلد، وتتوقف عليها حياة الملايين من أبناء البشر؟

ولا بد لبلدان الجنوب من عدم تصديق أن مشكلاتها المستعصية يمكن حلها عبر صندوق النقد الدولي وشروطه. وقد طالبت رئاسة قمة الجنوب بإلغاء صندوق النقد الدولي الدكتاتوري المهترئ، والاستبدال به هيئة ناظمة للتمويل الدولي تتناسب مع الوضع الحالي للعالم، وتعمل على أسس ديمقراطية بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وإن بلدان الجنوب مطالبة بالضغط على هذه المؤسسة للكفّ عن فرض وصفاتها حول التحرير الشامل لاقتصادها. ويجب على كل بلد أن يختار بحرية درجة الضبط التي تلائم مصالحه دون ضغوط خارجية من أي نوع كان. كما يجب على الصندوق أن لا يتدخل في الشؤون الاجتماعية ودعم الأسعار، وأن يترك ذلك للحكومات الوطنية طبقاً لخياراتها.

ويجب على صندوق النقد الدولي أن يشارك الدائنين في حل الأزمة من خلال اتفاقات دولية تنص على إلغاء ديون البلدان المعرضة لمخاطر فقدانها للسيولة عندما تكون هذه الأزمات ناجمة عن ظروف خارجية.

لقد دعت قمة الجنوب إلى إقامة مصرف للجنوب تشارك فيه كمساهمة حكومات العالم الثالث وشركاته الحكومية، خاصة هيئاته المالية ورجال أعماله، ليقف في وجه صندوق النقد الدولي. وينبغي على بلدان العالم المتقدم أن تتعهد بأن تودع في هذا المصرف جزءًا من مواردها الحرة على شكل إيداعات. ومن شأن هذا المصرف أن يشكل أداة مفيدة لدعم العلاقات التجارية والمالية بين بلدان الجنوب.

وقد أكدت قمة الجنوب أن على حكومات بلدان الجنوب أن لا تكون متفرجة على عملية إعادة تصميم «للهيكلة المالية الدولية» ذات الأهداف الملتبسة والمريبة اليوم، وتسويف تلك الأهداف عبر خطاب طنان جديد فارغ ليس له أية علاقة بواقع بلدان الجنوب.

ويتمثل الدور الجديد لصندوق النقد الدولي بتشجيع الدول والشركات في البلدان النامية على الاقتراض بعد إخضاعها لشروطه. وهكذا يتم ربط هذه الدول بمديونية الصندوق ومؤسسات التمويل الدولية، وإدخالها في فخ المديونية. وهو الأسلوب الذي اتبع منذ منتصف السبعينيات. ويتم الأسلوب الثاني عبر المضاربين والمولين الدوليين الذين يقومون بإيجاد الفقاعات الاقتصادية ليمتصوا الأموال من الأسواق المحلية متى يشاؤون، ويفجرون تلك الفقاعات فاسحين المجال لصندوق النقد الدولي للتدخل عبر ما يسمى قروض الإنقاذ (قروض الأزمات)؛ فيبدو الصندوق المنقذ من الأزمات. فالمضاربون الدوليون يستثمرون أموالهم في العادة في نشاطات قائمة على المضاربة، لا في القطاعات الاستثمارية الإنتاجية. وتظل هذه الأموال متحفزة للقرار من الاقتصاد لكونها قائمة على المضاربة. ويمكن أن يتم ذلك في غضون ثوان قليلة من خلال عمليات التحويل الإلكتروني. وهذا هو السبب الذي يدعو دول الجنوب للمطالبة بوضع بنود رؤوس الأموال المضاربة.

وطبقاً لهذا التوجه، فإن الدول التي تحاول أن تضع تنظيمات مالية ونظم رقابة حكومية على حركة رؤوس الأموال في أسواقها المالية للتأكد من الخروج المنتظم للأموال المضاربة وعدم هروبها من الأسواق بصورة فجائية وغير شرعية وبطريقة مخططة، غالباً

ما توصف بأنها معيقة للتجارة الحرة، وتتعرض لشتى عمليات الابتزاز الاقتصادي والسياسي لإلغاء تلك التنظيمات ونظم الرقابة. من ذلك يتضح أن سبب ما يشنه المستثمرون العالميون على الرأسمالية الموجهة من قبل الدولة (النمط الياباني) هو كون الدولة تمنعهم من العبث في أسواقها، فضلاً عن وجود مؤسسات الإقراض الحكومية التي تفرض الأموال بأسعار تنافسية بحيث لايستطيع الممولون الدوليون مجاراتها حتى لو سمح لهم بدخول هذه الاسواق والعمل فيها بحرية تامة (النظام المصرفي الياباني لايسمح بعبث مؤسسات التمويل الدولية في سوق العمل إلاوفق القوانين اليابانية).

لقد بات لصندوق النقد الدولي دور مركزي في الاقتصاد المعولم القائم على المعلوماتية والرأسمالية المالية يتمثل في التدخل السريع لإنقاذ الاقتصاد الذي يقع ضحية خطط المضاربين الدوليين إذا كان نظاماً موالياً. وهنا يتدخل صندوق النقد الدولي بتقديم مايسمى بقروض الإنقاذ التي يقدمها للبلد المنكوب الذي يقع ضحية المموّلين والمضاربين الدوليين. ومن خلال هذه القروض يفرض الصندوق على ذلك البلد شروطه ووصفاته التقشفية. ومن خلال هذه الوصفات يضمن الصندوق لهؤلاء المولين قيام الدولة المنكوبة بسداد التزاماتها تجاههم. ومن خلال هذه الوصفات التقشفية أيضاً تفرض إعادة هيكلة واسعة النطاق على الاقتصاد المنكوب. ومثال ذلك بيع شركات قطاعها العام إلى المستثمرين الأجانب وتصفية الشركات وإشهار إفلاسها، كما تفرض على تلك الدول تخفيض قيمة عملتها الوطنية.

والنتيجة النهائية لهذه العملية هي ربط اقتصاد البلد وثروته باقتصاد المولين وبتوجهات صندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسية . وحقيقة الأمر أن هذه الاقتصادات تصبح مستعمرات لصندوق النقد الدولي وللنضام المالي العالمي ومؤسسات التمويل الدولي. كما يتدخل صندوق النقد الدولي في عملية إعادة الجدولة. فعندما يطلب بلد ما إعادة جدولة ديونه، فلا بد أن يخضع لشروط صندوق النقد الدولي. وهكذا يخضع الاقتصاد المنكوب الذي يسوقه سوء طالعه إلى السوق إلى مشروطية الصندوق مرتين، المرة الأولى عند فتح القرض، والثانية عند إعادة جدولة القروض.

إن سياسات صندوق النقد الدولي لا تعدو كونها جزء من تآلف الصندوق ووزارة الخزانة الأمركية، ووول ستريت، وهو ما يسمى بتآلف واشنطن. وهذا التآلف، بالإضافة إلى كونه يجعل الاقتصاد المنكوب تحت قبضة صندوق النقد الدولي، فإنه يجعل اقتصاد هذا البلد المنكوب غنيمة للشركات متعددة الجنسية، مستفيدة من قيمة العملة المنهارة ورخص المواد الخام ورخص العمالة. وهكذا فإن تآلف واشنطن يجعل من كوارث البلدان التي تقع ضحية المضاربة الدولية نعمة للشركات العملاقة متعددة الجنسية. ويصاحب تطبيق مبادىء صندوق النقد الدولي هبوط في مستوى المعيشة، وتراجع في القدرة الشرائية للأغلبية من المواطنين، وإلغاء المزايا التي تقدمها الدولة (الدعم) لمواطنيها.

لذا فإن حقيبة الإنقاذ تعتبر فرصة لقيام صندوق النقد الدولي بفرض مبادىء الرأسمالية المعلوماتية القائمة على الانفتاح والتحررية، وفتح أبواب الاقتصاد على مصراعيها أمام الشركات المتعددة الجنسية.

ويتجلى الدور الجديد لصندوق النقد الدولي من خلال الرأسمالية المعلوماتية، وانتقال الأموال عبر أزرار الحاسوب. فإن المستثمرين الدوليين إذا قرروا ترك بلد

ما بعد امتصاص خيراته حتى النخاع، أو لإيقاعه في قبضة صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، فإن شبكات الحاسوب لمعظم المستثمرين الدوليين المرتبطة ببعضها البعض والمبرمجة طبقاً لمقاييس متشابهة تبدأ في آن معًا بعمليات البيع مستهدفة مغادرة ذلك البلد المنكوب. وفي طرفة عين يفقد اقتصاد ذلك البلد رؤوس الأموال الموظفة في أسواقه، ويفقد احتياطياته، وتنهار أسهم شركاته، وتهبط قيمة عملته الوطنية، وتعلن الكثير من مؤسساته إفلاسها، وتتوقف الكثير من شركاته الوطنية عن دفع التزامات مديونيتها، ويقف ذلك الاقتصاد على عتبة أزمة مالية خانقة. وهنا يتدخل صندوق النقد الدولي طبقاً لتحالف واشنطن بتقديم صفقات الإنقاذ، أو قروض الإنقاذ، وإلزام البلد المنكوب بإعادة هيكلة اقتصاده، وفرض برامج تقشفية، وبيع شركات القطاع العام للمستثمرين في القطاع الخاص الأجنبي، ورفع القيود المفروضة على أسعار الصرف والتجارة، وغير ذلك من الإجراءات المعروفة.

ويتمثل الهدف الأول من صفقات الإنقاذ وقروضه التي يقدمها الصندوق في تمكين الاقتصاد المنكوب من الوفاء بالتزاماته نحو تسديد الديون والقروض، وإنعاش صناعات التصدير، حيث تبدأ هذه الصناعات بالازدهار؛ في حين تضعف الصناعات الوطنية الموجهة نحو السوق المحلية، التي لن تعود قادرة على الصمود بوجه المنافسة القادمة من الخارج.

وهنا تصبح الشركات الوطنية هدفاً لحيتان العولمة، حيث يتم شراء أسهمها بأثمان بخسة، كما حصل في المكسيك وجنوب شرق آسيا.

وعندما يسترد المضاربون أموالهم، مع فوائدها، فإنهم يعودون أدراجهم إلى ذلك البلد لخلق فقاعة اقتصادية جديدة، وامتصاص ما يمكن امتصاصه من ثروات البلد، ثم تفجير الفقاعة والإتيان بصندوق النقد الدولي مرة أخرى على أنه المنقذ. وقد شهدت المكسيك وأمريكا اللاتينية دورتين من هذا القبيل، وشهدت جنوب شرق آسيا دورة واحدة فقط.

وهكذا تدمر قوى المولين وأموال صندوق النقد الدولي اقتصادات بكاملها، كما حصل في الاقتصاد المكسيكي واقتصادات جنوب شرق آسيا والأرجنتين وروسيا.

ولا بد للاقتصادات العربية، التي وقعت ضحية الوهم الخادع لدور الصندوق، أن تعيد النظر في سياساتها ومواقفها قبل أن تذهب شركاتها ومؤسساتها أدراج الرياح؛ مثلما حصل في دول جنوب شرق آسيا. فعند ذلك ستكون الكلفة عالية جداً، لكنها ستدفع في كل الأحوال وبعد فوات الأوان؛ مثلما حصل الآن في أمريكا اللاتينية، خاصة الأرجنتين، ومؤخراً في روسيا ودول جنوب شرق آسيا. ■

(٥)

الفكــر العــربيّ المعــاصر ومســألة الإصــلاح الديمقــراطيّ

أ. عبد الله علي العليان *

يواجه الفكر العربي المعاصر الكثير من التحديات الراهنة التي تعتبر إحدى الإشكالات التي رافقت الدولة العربية التقليدية منذ نشأتها، ثم الدولة القطرية بعد الاستقلال. وأهم هذه التحديات مسألة الديمقراطية وآلياتها، كالانتخاب والاقتراع الحر النزيه والتعددية السياسية، لتصبح الممارسة صحيحة وجدية ومعبرة عن المضامين الدستورية التي ارتضتها الشعوب بحيث يكون هذا المسار الديمقراطي معبراً عن الواقع وممارساته القيمية بصورة صحيحة وإيجابية.

والحقيقة أن الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي مسألة مهمة للإصلاح السياسي، وإيجاد المناخ السلمي للتعبير، وإبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والإرهاب والتوتر وعدم الاستقرار الذي تعانيه الكثير من المجتمعات العربية بسبب هذه الأزمة وتوابعها العديدة.

والذي نراه معيقا في الراهن العربي أن مشروع تعميم الديمقراطية ـ مع أهميته ـ قد لا نجد له تلك الأرضية الحاضنة بسبب رواسب كثيرة، وتمددات متعددة، جعلت الديمقراطية تتراجع كثيراً عما شهدته الدولة العربية التقليدية قبل الاستقلال من انفتاح سياسي وتعددية حزبية نسبية.

والإشكالية أن الدولة القطرية، بدلاً من استكمال مشروع الديمقراطية القائم وتطهير الحياة السياسية للدولة التقليدية

* كاتب وباحث من عُمان؛ عضو المنتدى.

من الفساد وتطويرها، قد دمرت كل الهياكل القائمة وما فيها من إيجابيات، وأقامت بدلها النظم الفردية، وطبقت العلمانية في جانبها القهري والاستبدادي، وتولدت عن ذلك نزعة استبدادية غير مألوفة بسبب هذه السياسات الفردية، بل إن المجتمع ضربت أسسه وخلاياه الذاتية، وتضاءلت قدراته الدفاعية، وأصبح مهيأ أكثر من ذي قبل للاغتراب والانسحاق. وكلما أضيف للحياة العامة إنجاز علمي أو تكنولوجي أو فكري، تسارعت آلية التبعية، وتضاعفت أحجام الإلحاق والانخراط بأجهزة السوق الرأسمالية، وهو ما يعني في النهاية تنمية مفقودة وعجزاً متفاقماً. فلم يُبن المجتمع الحديث، وحتى لم تقُم الدولة العصرية، بل على العكس من ذلك، قامت الانقلابات العسكرية - في الخمسينيات وما بعدها - بتحطيم كامل مؤسسات المجتمع التقليدي، سواءً المؤسسات الليبرالية التي نشأت مع الدولة الحديثة، كالبرلمانات ومجلس الأعيان والتنظيمات النقابية، وغيرها». [1]

صحيح إن الديمقراطية تمثل بحق إشكالية قائمة، وهي ليست مجرد مشكلة بسيطة يمكن حلها عن طريق استيراد تكنولوجيتها بمضمونها القيمي والعقائدي، وفي ضوء انحيازها المصلحي التقليدي الليبرالي والرأسمالي والإمبريالي، دون فرز لما هو منها بالضرورة. ذلك لأنه يجب تأصيل الديمقراطية وتأسيسها في الحياة الثقافية والتوجهات الاجتماعية، بعد ضبطها بثوابت المجتمع، وتأسيسها على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة، من أجل توطينها وإقرارها في الحياة السياسية العربية، وحمايتها بإطار أخلاقي يجعل ممارستها نابعة من الضمير، وخاضعة لمحاسبة «النفس اللوامة» (الضمير)، ومحصنة بتنظيمات المجتمع وقيمه، وهادفة إلى تحقيق مصالحه. [2]

قد يقول البعض إن الديمقراطية تحتاج إلى وقت، وإلى نضوج الوعي بأهمية ممارستها لئلا تتحول إلى فوضى، أو تقفز إلى حرق مراحل قد تأتي بانعكاسات سلبية على المجتمع وتطوره واستقراره. ويُرى أن هذا القول مردود لأن «نضج الشعب» للديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ممارستها، تماماً مثلما أن الطفل لا يتعلم المشي إلا من خلال ممارستها المشي نفسه. إن الاستئثار بالسلطة مهما حسنت النوايا، ونادراً ما تكون كذلك، لا يمكن أن يؤدي إلى «نضج الشعب»، بل، على العكس، يؤدي دائماً إلى خنق إمكانات التفتح والنضج في الفرد والجماعة. أضف إلى ذلك أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ترزح تحت وطأتها الأقطار العربية لا يمكن التستر عليها، ولا قمع الإحساس بها والمعاناة منها بالاستبداد. إن المشاركة الشعبية في إطار ديمقراطي سليم هي وحدها القادرة على تجنيد الطاقات والإمكانات كافة للعمل من أجل التغلب على المشكلات والصعوبات في جو من المسؤولية وتحمل ما يلزم من أعباء. [3]

وهذا الاعتقاد صائب إلى حد كبير. فالممارسة التراكمية للديمقراطية السليمة هي الضمان من أية

---

(١) *«الإصلاح والديمقراطية في مجتمعاتنا العربية»*، أنظر عبد الله علي العليان؛ جريدة **الحياة**؛ العدد [١٥٢٩٢] بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ ص١٤.

(٢) د. علي خليفة الكواري؛ *«ماهية الديمقراطية المنشودة في الوطن العربي»*؛ مجلة **قضايا استراتيجية**؛ العدد ٦ (٢٠٠١)؛ ص ٩٩.

(٣) د. محمد عابد الجابري؛ **الديمقراطية وحقوق الإنسان**؛ مركز دراسات الوحدة العربيّة؛ بيروت؛ ط١ (١٩٩٤) ص١٠٦.

تعثرات جانبية ، وهي التي ستكسب المجتمع الخبرات والتراكم المعرفي للأسس الصحيحة للحراك الديمقراطي السلمي في الوطن العربي . ومن هذه المنطلقات فإن المشاركة بأي وسيلة من وسائل التعبير تعتبر مجالاً حيوياً للتفاعل - كما يقول د. هادي نعمان - في التأثير ، حيث إن السلوك الفردي يتبادل التأثير مع السلوك الجماعي ، وقد يوجه أحدهما الآخر تبعاً لعوامل وظروف متعددة . وفي الأحوال كلها يراد للمشاركة أن تكون فعّالة (Effective) حين يمكن أن تجد لها تحقيقاً في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية عبر فرص متكافئة في التعبير عن الاختيارات .

وهكذا فإن المشاركة، مع أنها تتضمن إشراكاً للمواطن، تتسع لتشكل منظوراً أو منهجاً في تهيئة الأفراد للتعامل مع الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل بكفاءة. وهذا المنظور يؤلف ما يطلق عليه منهاج العملية (Process approach)، الذي يقوم على تمكين المواطن من فهم المشكلات وأسبابها، وإشراكه في التعامل مع تلك المشكلات التي يحسن بها ، والتعامل مع طرائق حلها، حيث يشكل هذا الجهد أسلوباً منهجياً يعد الأخذ به ركيزة لتنظيم المجتمع وطريقاً لتقدمه.[٤]

كما إن المشاركة والتعامل في القضايا العامة - خاصة مجالات الديمقراطية وغيرها من المجالات كالتصويت والانسحاب والاقتراع - تجعل الأفراد يقتنعون بأن لهم «حقوقاً ولهم آراءهم ودورهم في إدارة الحياة في المجتمع . لهذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية، إذ يُدخِل الكثير من المفكرين موضوع الديمقراطية ضمن مبدأ المشاركة لأنها، في بعدها السياسي، تتضح بأجلى الصور في التعددية السياسية والفكرية . فيتضح في المشهد السياسي توزيع الأدوار في إدارة الحياة السياسية وتنظيمها، وتتوفر الحرية في القيام بالمسؤوليات، بما فيها حرية التعبير ، وعدم التمييز على أي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العشائرية .

إن التمعن في أحوال العرب إزاء التحولات الكبيرة في العالم يفصح أن مكانة العرب تتراجع باستمرار ، إذ إن كل تحول كبير يتبين فيه ذلك التراجع . وبهذا تزداد الفجوة بين واقع العرب وواقع التغيرات الكبيرة ، ولا يبدو الوطن العربي مشاركاً في ما يجري من حوله إلا بحدود .[٥]

ويعتقد بعض الباحثين أن غرس هذه الثقافة الديمقراطية فكرياً في الوطن العربي وتنميتها بصورة مضطردة ليست «فقط مدخلاً استراتيجياً لمدة عقد من الزمن ، وإنما هي مهمة قد تحتاج إلى قرن أو أكثر حتى تستقر الديمقراطية في ضمير الفرد، وتنعكس على سلوكه، وتصبح قيمة ثقافية ومعياراً أخلاقياً تخضع للضبط الاجتماعي مثل أي قيمة يجلها المجتمع ولا يرضى بالعبث بها».

من هنا ، فإن على مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي بعامة، وأصحاب الفكر

---

(٤) د. هادي نعمان الهيتي؛ **إشكالية المستقبل في الوعي العربي**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ ط١ (٢٠٠٣)؛ ص ١٤٦.

(٥) المرجع السابق؛ ص ١٤٧.

ورجال التربية والإعلام ونسائهم، إضافة إلى أهل المكانة الرسمية والدينية والاجتماعية في الوطن العربي، أن يلتفتوا خلال العقد القادم إلى أهمية تنمية الثقافة الديمقراطية والعمل على نشرها، باعتبار ذلك مدخلاً استراتيجياً لاستقرار الممارسة الديمقراطية في وطننا العربي، وتأسيسها في الثقافة حتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمرة.[٦]

وهذا الطرح صحيح لحد كبير. فثقافة القبول بالآخر والتعددية الفكرية - بغض النظر عن المصطلح سواءً كانت مسمّاة شورى أو ديمقراطية - تشكل بناءً إيجابياً لتطور المجتمع العربي. فالثقافة الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ ما لم يكن هنالك فهم وإدراك للمجتمع السياسي بأنه تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد القانونية. كما إن الفردية لا تشكل مبدأً كافياً لبناء الديمقراطية، والفرد الذي تسيره مصالحه أو تلبية رغباته، أو حتى رفضه لنماذج السلوك المركزية، لا يعتبر بالضرورة من ذوي الثقافة الديمقراطية حتى لو كان من الأسهل له أن يزدهر وينتعش في المجتمع الديمقراطي أكثر من غيره.[٧]

لذلك يجب على المواطن العربي أن يدرك أهمية الوعي بالديمقراطية والقبول بالآراء المتعددة في المجتمع، وعدم الركون إلى المفهوم السلبي الذي يرى أنه لا يمكن أن يتغير شيء في مجتمعنا العربي، وألا فائدة من الإصلاح، وأنه لا يمكن أن يتحقق التغيير... الخ. هذه المفاهيم اليائسة، في اعتقادنا، معيقة للإصلاح، ومثبطة للتقدم إلى الأمام تجاه النهضة الإصلاحية الجادة. وربما تشجع هذه المقولات على الجمود والتوقف، وعدم النظر إلى المستقبل بنظرة متفائلة.

المجتمع المدني والديمقراطية

يرى بعض الباحثين أن وجود المجتمع المدني يعد أحد الروافد المهمة لترسيخ الديمقراطية الحقيقية وتعزيز الوعي بأهمية الحراك الديمقراطي الواعي، بعيداً عن القفزات غير المدروسة وحرق المراحل الفكرية والثقافية. فالمجتمع المدني سيسهم من خلال العمل الطوعي في الدفاع عن القضايا ذات البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويدفع بالعمل المؤسسي إلى آفاق متقدمة، إلى جانب تعزيز الديمقراطية وبلورة مضامين تعددية للوظائف السياسية. ويرى البعض أنه لا يمكن أن نؤسس ديمقراطية فاعلة بدون مجتمع مدني فاعل يدفع بهذه الآلية إلى أفضل خطواتها من خلال الاستمساك بالتوجهات والرؤى الديمقراطية، والدفع إلى تطبيقها ولو تدريجياً في المجتمع العربي. لذلك لا يحتاج «الخطاب الثقافي العربي إلى تأكيد أهمية الديمقراطية وبيان ضروراتها، حيث تشكل تلك الأهمية القاسم المشترك لمعظم التيارات الفكرية والسياسية على الساحة العربية، على الأقل في مستوى خطابها المعلن

(٦) **مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين**؛ علي خليفة الكواري و آخرون؛ **الخليج العربي والديمقراطية**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ ط ١ (٢٠٠٢)؛ ص ٢٦٤، ٤٦٥.

(٧) **أزمة الدولة والمجتمع في العالم العربي والإسلامي**؛ د. محمد عبد الجبار وآخرون؛ **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام: حوارات لقرن جديد**؛ دار الفكر؛ دمشق؛ ط٢ (١٩٩٩)؛ ص ١٥٢.

والرسمي، وإن اختلفت وجهات النظر في مقومات هذه الديمقراطية ومرجعياتها وسبل تحقيقها. ويمكن القول إن الوعي المتزايد لأهمية الشرط الديمقراطي قد أضحى واحداً من سمات الثقافة العربية المعاصرة، بالرغم من بعض الاستثناءات، وبدت محاولات إعاقة هذا المطلب أو تأجيله تضعف وتفقد مصداقيتها تدريجياً. ولم يعد القول بأولوية الوحدة أو العدالة أو التنمية مستساغاً، بعد أن ثبت أن تأجيل هذا المطلب ووضعه في آخر قائمة الأولويات لم يسفر عن الإخفاق في تحقيق تلك الأهداف فحسب، بل كان سبباً جوهرياً في ذلك الإخفاق، وهو بهذا المعنى قد ساهم في تفسيره». [٨]

صحيح أن الديمقراطية ليست خالية من العيوب أو أنها وصفة جاهزة للنهوض والتقدم بدون معوقات أو سلبيات عند التطبيق؛ لكن تظل تجسيداً حقيقياً لاختيارات الشعوب ورغباتها وفق الاختيار الحر النزيه - إن طبقت تطبيقاً صحيحاً. وهذا الاختيار الحر هو الذي في اعتقادي يحقق النجاحات مع الوقت بالاستناد إلى التعدد في الخيارات، و إيجاد ما هو أصلح وأنسب في هذا الاختيار. «فالديمقراطية في جوهرها، إذا أمكن الحديث عن الجوهر، تأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وصنع حياتها وفقاً لرؤيتها. وهذا ما يتم السكوت عنه غالباً، بل وتقل أهميته عند الحديث عن الديمقراطية الغربية التي تصدر إلينا مصطبغة بمصالح صانعيها وأطماعهم. ونحن هنا لا نقلل من أهمية الديمقراطية الغربية وتجربتها الخصبة، بقدر ما نشير إلى الطابع المزدوج لحداثة الغرب. فحرية الرأي والاحتكام إلى الشعب، بالإضافة إلى المساواة السياسية والقانونية، وصولاً إلى التداول السلمي للسلطة استناداً إلى مبدأ الاقتراع المباشر أو التمثيلي، تشكل إسهامات فعلية لتجربة الحداثة الغربية». [٩]

لهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تنهض بدور مهمٍّ في هذا الميدان الحيويّ في مسيرة الفكر العربي، والوعي بأهمية دور هذه المؤسسات وتشجيعها على القيام بواجبها الوطني في الإسهام في تحقيق المواطنة الحقة، وما تسفر عنها من حقوق وأدوات فاعلة في تعزيز الديمقراطية.

كما أن هذا المسار المرتجى للتوجه الديمقراطي في الوطن العربي، يتطلب إرادة ورغبة في تحقيق هذا الهدف، باعتباره خياراً أو مطلباً شعبياً، بغض النظر عن رغبات الخارج وضغوطاته في هذا المجال. المهم أن تكون هنالك الرغبة في ديمقراطية «حقيقية، بدون إرادة مجتمعية تطالب بها وتدافع عن قيمها وتضحي من أجل تكريسها في الواقع الخارجي. ومن خلال هذا الثالوث (الوعي - الثقافة - الإرادة)، تتشكل الظروف الذاتية والموضوعية لعملية التحول الديمقراطي. فالامتزاج الرشيد بين هذه القيم يوفر إمكانية الانطلاق في خطوات عملية متواصلة في مشروع التحول الديمقراطي... فالممارسة الاجتماعية والسياسية، تستند إلى وعي عميق بالديمقراطية، وثقافة توضح سبل ترجمة هذا الوعي إلى برامج عمل ومشروعات سلوك. وبهذا تضيف الممارسة خبرة وتجربة تزيد من فرص

(٨) «إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني»؛ د. كريم أبو حلاوة؛ مجلة **عالم الفكر**؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ دولة الكويت؛ المجلد (٢٧)؛ العدد الثالث؛ كانون الثاني/ يناير- آذار/ مارس ١٩٩٩؛ ص ٢١.

(٩) المرجع السابق؛ ص٢٢.

النجاح، وتبدد كل أسباب الإحباط والتوقف عن التقدم والتطور. وهذا لا يعني أن عملية التحول الديمقراطي عملية بسيطة وسهلة». [١٠]

وقد يحاول البعض أن يحرف مسارات الديمقراطية بمفاهيم ومقولات فلسفية لا تمت للديمقراطية بأية صلة، كما فعلت الأنظمة الشيوعية والفاشية في وقت من الأوقات وانكشف ذلك التحريف. ولذلك فإن الديمقراطية، كما يقول د. عبد الكريم غلاّب، «عصية عن التضليل. ولذلك لا يمكن أن يضلل عنها نظام شكلي أو مؤسسات مزيفة، أو انتخابات مغشوشة، أو استفتاءات «مخدومة» ... ولا أن تغيب بدكتاتورية واضحة أو مقنعة. فقد انتهى عهد الدكتاتورية، وافتضحت وسائل العنف والقمع التي استعملت في كثير من حقب التاريخ، خاصة التاريخ الحديث، لتغييب وعي الشعوب بذاتها، وبمصالحها وحقوقها، وبوسائل بناء كيانها وتشييد مستقبلها.

والاختيار الديمقراطي النابع من كل هذه المفاهيم والقيم والوعي بالذات، هو اختيار نهائي. وإذا كان من الصعب الانحراف به عن مضامينه الحقيقية، فمن غير الممكن القضاء عليه لصالح اختيار آخر، وليكن اسمه ما يكون. فكل اختيار قائم على الوعي والإيمان والاحتذاء والممارسة، ومسنود بالنضال والتضحية، ومدعوم بالتصميم القاطع الذي لا رجعة فيه لا يمكن أن ينهزم في منتصف الطريق». [١١]

وهذا ما نريد أن يحققه الفكر العربي مستقبلاً في إرساء إصلاحات ديمقراطية متفاعلة مع حاجات الواقع العربي ومتطلباته في تنمية حقة، وتطور يسير بتدرج محسوب قوامه الشفافية، والانفتاح على الرأي الآخر المختلف، والقبول بالاختلاف في إطار ديمقراطية متفاعلة وفاعلة تحقق للفكر العربي ما خسره في العقود الماضية من تراجعات في جوانب كثيرة. والأمل معقود على المؤسسات والتجمعات الفكرية، كمنتدى الفكر العربي ومركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة الفكر العربي وغيرها من المؤسسات والتجمعات العربية، لوضع التصورات والأفكار والبرامج لإرساء واقع عربي جديد يراجع مسيرته بعقلانية واعية من خلال استنهاض معرفي، وتوجه إصلاحي داخلي ذاتي، ورؤية منفتحة على العصر، مع التمسك بالهوية والإرادة الذاتية، وعدم الركون والجمود على الراهن السلبي، وعدم الخضوع لإملاءات الخارج ومصالحه وأهدافه الخاصة. المهم أن يكون الإصلاح الديمقراطي صادقا وجادا ونابعا من قناعاتنا. وهذا ما نأمل تحقيقه. ■

---

(١٠) **الإسلام ورهانات الديمقراطية**؛ محمد محفوظ؛ المركز الثقافي العربي؛ بيروت؛ ٢٠٠٣؛ ص ٢٠٢.

(١١) **أزمة المفاهيم وانحراف التفكير**؛ عبد الكريم غلاب؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ بيروت؛ ط١ (١٩٩٨)؛ ص ١٢٩.

سلسلة اللقاءات الشهرية

- ١ -

[باللغة الإنجليزية]

مستقبل المياه *

المحاضر : السيدة مارغرت كاتلي – كارلسون Margaret Catley-Carlson،
رئيسة «الشراكة العالمية للمياه»

أدار اللقاء : د. هشام الخطيب، عضو مجلس الأمناء ورئيس لجنة الإدارة في المنتدى



السيدة مارغرت كاتلي – كارلسون



د. هشام الخطيب

ركزت الأستاذة المحاضرة في هذا اللقاء على مستقبل المياه في أرجاء المعمورة، خاصة في الدول التي تعاني شحًا في المياه، ومنها المنطقة العربية. وتناولت في عرضها بعض الطرائق والتقنيات التي يمكن استخدامها لزيادة مصادر المياه، بما فيها تقنية التحلية، من أجل مواكبة النمو السكاني الهائل في العالم. كما عرّجت على شرح بعض التفصيلات الفنية في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن السيدة كاتلي – كارلسون شغلت سابقاً منصب رئيس مجلس السكان، الذي أنشىء في عام ١٩٥٢ بصفته مؤسسة بحثية غير ربحية وغير حكومية. وكانت قبل ذلك نائبة وزير الصحة والرفاه الاجتماعي في كندا، كما ترأست وكالة الإنماء الدولية الكندية، وشغلت منصب نائب المدير التنفيذي (للعمليات) في صندوق رعاية الطفولة التابع لهيئة الأمم المتحدة. ■

* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٥/١٣)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٩.

- ٢ -

الإرهـــــــاب*

المحـاضـر : د. **خالد عبيدات**، السفير الأردني السابق والأستاذ الجامعي

أدار اللقاء : د. **علي عتيقة**، عضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة في المنتدى



د. خالد عبيدات



د. علي عتيقة

موضوع الإرهاب موضوع مركّب ومعقّد جدًا، سرعان ما يُصاب الباحث فيه بالدوار أو العجز أو الحيرة. فيتخيل أحياناً أنه اقترب من الحقيقة ويكاد يلمس بأنامله شيئاً محسوسًا، لكنه لا يلبث أن يرى أن الأمر عبارة عن وهم، فيعود يلعن ذلك الطلسم. إلاّ أن اليأس لم يتسرب بعد إلى ذلك الباحث لأنه يعود يبحث من جديد، ويحاول الغوص في ذلك الموضوع من جديد، إنما هذه المرة مستعيناً بفريق تبرع، أو تطوّع معه، لكن للأسف لا يقبضون جميعاً إلا الوهم. فالإرهاب يتغير ويتبدّل في كل لحظة، ويسلخ جلده ولونه وأسلوبه وهدفه، مستخدمًا كل أنواع التمويه ومختلف إبداعات الأقنعة، ولا يُرى منه إلا آثاره التي تثير الرعب لدى أكبر عدد من البشر.

لم ينجح أحد في وضع تحديد لهذا «الطلسم» متفق عليه. والعجيب أنه بقدر ما هنالك من رغبة عارمة في وضع تحديد له، هنالك بالمقابل قوى هائلة جارفة ليس لديها أية نوايا في تحديده؛ بل العكس هو

* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٥/١٤)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٣.

الصحيح، فهي تريده أن يبقى وعاءً مطاطًا يتسع لجميع الأوصاف التي تريد إلصاقها بالعدو حتى تحوله إلى هدف مشلول مرتبك خاوٍ أجوفَ لا يقوى على الدفاع عن نفسه بعد أن أُفرغ من كل وسائل الدفاع؛ ومن ثم تُنزل بهذا العدو كل أساليب الفتك والفناء فتحوله إلى رماد، وكأنه لم يكن.

وحتى هذه اللحظة، فالأقوى وصاحب اليد العليا هو الذي يحدد الإرهاب حسب مشيئته التي أصبحت قدرًا، وما على الآخرين إلا الانصياع. وإذا لم ينصاعوا، فتحل عليهم اللعنة، لعنة الوصم بالإرهاب. والويل لمن يوصم به. وهذا الموصوم لا يمتلك إلا أن يردّ ولكن حسب قدرته. لقد اتضح أن الإرهاب أصبح يمتلك وسائل الرد الفعّالة جداً، المؤثرة جداً، بل أصبح يشكل وبجدارة قطباً نداً احتل مكانه على مسرح القطبية. فأعاد إلى العالم من جديد «حكاية القطبين»، وأنهى بسرعة مرحلة «القطب الواحد». لقد أصبح الإرهاب قطباً في مواجهة القطب الثاني – ليس هناك ثالث ولا رابع – الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ويصطف من خلفها العالم كله طوعًا أو كرهًا.

ليس هنالك من وصف للإرهاب أبلغ من تتبع أحداث التفجيرات التي وقعت في الفنادق في العاصمة الأردنية عمّان مساء يوم ٢٠٠٥/١١/٩، والتي لا يقبلها أي عقل أو أي منطق أو أي إنسان. فهي تضم كل الأوصاف المتكدسة في جعبة الحقارة والنذالة والخسة والجبن، أوصاف لا تمت للإنسان بأية صلة حتى ولا للحيوان، بل إنها أوصاف «لكائن خلقته يد مِسخ» تهدف إلى هدم الإنسانية وحضارتها ووجودها. بئس هذا الكائن.

لا نجانب الصواب إذا أشرنا إلى أن العالم يصنعه «المفكرون، بالرغم من أنهم موجودون في الظل في أغلب الأحيان، بينما تتلألأ الأنوار وتسطع حول الأبطال العظماء المهيمنين على زمام السلطة والقادرين على اتخاذ القرارات التي يغير قسم منها مسار الدنيا سلباً أو إيجاباً. تقبع أهمية «المفكر» في أنه يُكوّن المنظومة السلوكية التي بموجبها يتحرك العظيم الذي يتخذ القرار. إن سعادة البشرية ستكون الأروع كلما كانت المعادلة أكثر توازناً بين السلطان والمفكر، وكلما كانت أكثر توازناً أيضاً بين الأخلاق والسياسة. وإن شقاء الإنسانية أو سعادتها يتوقف على المسافة بين الأخلاق والسياسة.

إن الفكر المطلوب لعلاج أو مكافحة الإرهاب لا علاقة له بالأصولية المتحجرة ولا بالأيديولوجية الراعبة. إنه فكر فلسفي روحي طموح متفجر من عدة ينابيع: من تولستوي وطاغور وغاندي وكونفوشيوس ولوتس وهايدجر وفرانس الاسيزي وبريزون وعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز. هؤلاء يجدون بالكلمة حلولاً لمشاكل الكون، ويحنون على الإنسان ليحيا كل الحياة، ينبض ويحب ويفكر ويكون. وعند أمتنا العربية والإسلامية من هؤلاء أمراء أحبوا السلام، وارتقى بهم الإسلام إلى ذروة مجد الإنسانية وحماية الوجود من البشاعات. ومن الأردن، على سبيل المثال، فإن جلالة الملك عبد الله الثّاني يبيّن أن شعور الإنسان في أي مكان في العالم بغياب العدالة يشكل بيئة خصبة لتفشّي العنف والإرهاب. ويبيّن جلالته أيضاً أن الإرهابيين يتغذون على اليأس والظلم كما يتغذى ابن آوى على الضحية. أما جلالة الحسين الخالد فقد وصف التداخل المُربك في بعض مصطلحات هذا العصر، ودعا إلى توضيحها وتأطيرها وتحديد مضمونها، مؤكداً أن «الاستشهاد ليس الإنتحار»، و «الفداء ليس الإرهاب» و «الجهاد في سبيل الله ليس قتل الأبرياء». وحينما عفا جلالته عن المذنبين الذين خرجوا على القانون، وسامحهم ودعاهم إلى العودة إلى أحضان الأسرة الأردنية الواحدة، أكّد أنّه «لا يبني بيته من



حجارة من الحقد، ولا يقيمه على أساسات من الكراهية»، «لا بل بالحب والتسامح والتعاون والشفافية نبني الوطن». كما أن سمو أمير الفكر الحسين بن طلال يمضي قدماً بالمشروع الحضاري الكبير ذي الشقين: الأول الحوار بين أتباع الديانات، والثاني الحوار بين المذاهب حتى تتجلى صورة الإسلام الصحيحة، وحتى لا يُسقط الجناة تهمهم الإرهابية على الإسلام ويحولوه إلى نُدبة أمنية. وقد فعل الأردنّ خيرًا حينما وجه إلى العالم في شهر رمضان من العام الماضي «رسالة عمّان». وجوهرها أن رسالة الإسلام السمحة كرّست طوال أربعة عشر قرناً الوسطية والاعتدال واحترام حياة الإنسان والحض على إعمار الأرض والحوار والجدال بالتي هي أحسن. وتلقت رسالة عمّان التأييد والدعم من «المؤتمر الإسلامي الدولي» الذي انعقد في عمّان في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤، وشارك فيه نخبة من علماء مسلمين من مختلف دول العالم. وتهدف رسالة عمان إلى سحب البساط من تحت أقدام «الفئة الضالة المضللة» بعد أن عرف القاصي والداني ضلالة أفكارهم الهدامة.

إن العالم جاد في البحث عن فكر يُجسّد الحوار. ويحترم الهوية، ويغيّب التطرف والأصوليّة. فالإنسان أغنى بكثير من أن تكون تلك الصفات هي كل ما في جعبته.

ويحاول الإنسان دائماً أن يطفىء نار الجنون بنور الفلسفة. وهذا الفكر المنشود المتحرر عاشق الحقيقة ينبذ أيديولوجيات الإرهاب التي انحطت بالدين إلى مستوى التكنولوجيا وشراستها، وشوهت جوهر التعاليم السماوية، ومارستها إسرائيل تجاه العرب بإسناد كامل من الإدارة الأمريكية.

إن الإرهاب وباء عالمي، والأصل في مكافحته التعاون على مستوى العالم كله لأنه وباء عالمي، وليس وباء محليًا أو قطريًا أو إقليميًا حتى لو كان من ضمن أسبابه أحد بؤر التوتر، كالقضية الفلسطينية مثلاً، التي «جعلت من المنطقة عشّ تفريخ للإرهاب». صحيح أنها قضية إقليمية من حيث المفهوم الجغرافي، لكنها قضية دولية الصنع وعالمية الأثر والتأثير؛ الأمر الذي يعني أن مقاومة الإرهاب تقتضي التعاون الدولي. والتعاون في مكافحة الإرهاب لا بُدّ أن يرتقي إلى أن يصبح «فلسفة» وليس «نزوة» عابرة. ولا يفوت على البال أن مساعدة الآخرين عن طريق التعاون معهم في مجال القضاء على الإرهاب هي في الوقت نفسه مساعدة وعون للذات نفسها.

الخطأ في توصيف الإرهاب ناتج عن عدم الاتفاق على تعريفه. من هنا تقع الأوساط الدولية في الخطأ حين

توصيفه؛ إذ يصبح لا فرق لديها بين الإرهاب والمنظمات الإرهابية من جهة، وبين منظمات المقاومة الوطنية والعمل الوطني من جهة أخرى. لكن يبقى موضوع الالتزام بحماية المدنيين أثناء الكفاح الوطني هو الفيصل، ناهيكم عن أن حماية المدنيين أثناء الكفاح الوطني سوف تُتيح لمناضلي العصر أن يفهمهم المجتمع الدولي، وربما يتعاطف معهم لتحقيق الاستقلال وتحرير المجتمع. لقد أكد قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٦١/٤٠ في ١٩٨٠/١٢/١٩ بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية ومكافحة العنصرية. كما أقرّ شرعية كفاح الشعوب وحركات التحرر الوطني وفقاً لمبادىء القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتمّ تأكيد ذلك أيضاً في قرار الجمعية العامة رقم ١٥٩/٤٢ في ١٩٨٧/١٢/٧.

ليس هنالك لبْس في أمر استخدام القوة في النضال من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير إذا كانت هذه القوة موجهة ضد أهداف عسكرية أو شبه عسكرية في المناطق المقاومة للاستعمار أو الاحتلال. لكن استخدام القوة ضد أهداف مدنية خارج مناطق النزاع، أو ضد أناس لا علاقة لهم بالأمر، هو الذي يثير الجدل. ومن ثمّ لا بد من وضع مميزات بين ما هو كفاح وطني مسلّح يحقّ له استخدام القوّة، وما هو ليس كفاحاً وطنياً ولا يحق له استخدام القوة.

لا يوجد حتى الآن تعريف واضح للمدنيين الأبرياء. ففي حالات مثل حالة المجتمع الإسرائيلي، كل الإسرائيليين- رجالاً ونساء- هم جنود احتياط يُستدعون للقتال في أية لحظة. كما لا يوجد اتفاق على حدود استعمال القوة فيما يتعلق بالكفاح الوطني المسلح. ونحن نعتقد أن وضع حدّ فاصل بين الإرهاب والكفاح أمر خاضع للتوجهات السياسية والمواقف السياسية، كما أن الحدّ الفاصل هو بذاته حد متغير سريع التقلّب، سريع التلوّن.

لا بدّ من توافر الرغبة الأكيدة في القضاء على الإرهاب لأنه ما زال هناك من يُبرر اللجوء إلى العنف كوسيلة سياسيّة لتحقيق الهدف، ولا يرى جريمة في ارتكابه تستوجب وصف فاعلها بالعار والخزي. فهي، كما يرى، شجاعة تطمح أن تكون عملاً بطولياً وفدائيًا لا تستجدي تأييداً من أحد، بل على العكس تفرض احترامها على الجميع. إن جريمة العنف السياسي جريمة لها منطقها في جو له دينامية استثنائية في نمط الحياة السياسية السائدة. لكن الخطر يكمن في أن هذه الجريمة مُهيّأة لأن تخرق الاستثنائية لتصبح هي القاعدة وليست الاستثناء، خاصة في الوقت الذي تنفقد فيه قدرة «المنتظم» القائم على السيطرة والمرجعية في ضبط المكاييل، فتهرع اللاعقلانية كالثيران الهائجة حينما تفتح لها البوابة ووراءها مَنْ يطاردها؛ إذ لم يعد في ذلك الجو معنى إنساني، بل جو تنبع فيه القيم من «الممكن» ومن الفعالية، وليس من الإنسانية. يقول ألبير كامو، واصفاً وضعاً كهذا: «إذا كنا لا نؤمن بشيء، وإذا لم يكن هنالك معنى لأي شيء، وإذا كنا لا نستطيع تأكيد أية قيمة، يصبح كل شيء ممكناً، ولا يعود هنالك أهمية لشيء؛ ففي وُسعنا إذًا أن نؤجّج محارق الجثث، كما في وسعنا أن نُنذر أنفسنا للعناية بالمصابين بالبرص أو الجذام. وحينئذ تكون الرذيلة والفضيلة مجرّد صدفة أو مجرّد نزوة».

يبدو أن الواقع الآن لا يواجه حقائق منطقية؛ إذ هنالك حقائق غير مُبرّرة ولا يمكن قبول صحتها إلا قهراً أو تعوُّداً، ومن العبث فهمها كحقيقة مطلقة لأنها وليدة غير

المطلق. وللسياسي حيَله الكثيرة، فلديه من طلاوة اللسان وبديع الكلام القدرة على إخفاء مرارة المعنى؛ كما أن كفاءته في براءة الصياغة تُخفي لؤم المقاصد. والتاريخ زاخر بالأمثلة منذ أن سُمّي الاحتلال حماية أو وصاية أو انتداباً، ومنذ أن سُمّي النهب استعماراً، ومنذ أن سُمّي العمل الوطني إرهاباً، و....، و.... . ومن أخطر الحيل السياسية والإعلامية «التكرار» من أجل التعويد؛ إذ يتم اللجوء إلى تكرار الكلمة بهدف تعويد المتلقي عليها تلقائياً، فلا يعود يفكر في تشريحها ولا في مناقشتها، فيتقبلها وجبة مطهية جاهزة كما شاء لها طاهيها.

تُلحّ وسائل الإعلام المسخّرة منذ أربعين عاماً على كلمة «إرهاب»، فتقع على الأسماع؛ ومن ثمّ تنخر في الوجدان، فتستقر في باب الاتهام والشتم، تشهيراً سياسياً، بل أخلاقياً، بل تكفيرياً، بل وحشياً، بمن تتلبسهم، أفراداً أو جماعات أو منظمات أو دولاً، حتى أصبحت من أفعل وسائل اغتيال الشخصية والمبادىء والقيم لتصبح مجردة من أية فضيلة.

وفي الإرهاب مثال رائع على تطويع السياسة للكلمة؛ كما أن الإرهاب مثال امتهان اللغة لأغراض السياسة. كلمة إرهاب أصبحت منحطة القوام تحمل طوفاناً من الاحتقار والشتائم والتهم النذلة الخسيسة يستخدمها موجهوها، بما توافر لهم من صول، لنفث موجات ازدراء للخصم ليصبح الذي يدافع عن نفسه باغياً مفترياً. إن الإرهاب هو الخطر الأعلى صوتاً في الإعلان عن نفسه وفي التخويف من سطوته. والإرهاب موجود في كل عصور التاريخ، لكنه يتجلى في عصرنا الحاضر، والخوف من تجلياته المستقبلية. ولذلك فإن اللغة المشتركة هي الأساس الذي لا بد منه لإيجاد أرضية للحوار لا يمكن القفز عنها إذا كان الهدف الحقيقي هو إجراء حوار صحيح وصادق. وإن غلبة لغة على لغة، أو غلبة مفهوم على مفهوم، ينسف أي أمل في حوار جاد إيجابي. كما إن الانخداع أو الادعاء بفهم مشترك لن ينطلي على أحد، ولا يستطيع إلغاء اللاتفاهم القائم. إن التواطؤ المفهومي، بالرغم من استعانته بجبروت القوة، لا يمكن أن يؤدي إلى تفاهم صحيح بين الأمم؛ كما أن انعدام اللغة المشتركة والمفاهيم المشتركة والإدراك السليم أمور خطيرة على الإنسانية.

ولا مناص من التنويه بأنه بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في نيويورك وواشنطن المشجوبة من المجتمع الإنساني، كما هي أحداث ٢٠٠٥/١١/٩ في عمان، كثر الحديث عن الإرهاب، الأمر الذي يولّد الخشية أن يفقد الإرهاب كل معانيه الدقيقة. إن التلاعب بالكلمات، ومن ثمّ حشوها بما لا تستوعبه من معان، أمر معروف في قمار اللعبة السياسية، مما يستدعي التذكير، ولو مراراً، بأنه بمقدار ما يكون هنالك من توازن مقبول بين السياسة والأخلاق، بمقدار ما تشقى أو تسعد البشرية.

صحيح أن العنف قديم قِدَم التاريخ؛ طبعاً ليس بمعنى الإرهاب الذي نكتوي به اليوم. وبين ١٩٧٠ - ١٩٩٠ تم نشر حوالي ستة آلاف كتاب وبحث عن الإرهاب والإرهاب المضاد، وظهرت مجلات ومراكز أبحاث ودور نشر متخصصة بالإرهاب، وتضاعف العدد، ربما بمتوالية هندسية، منذ ٢٠٠١/٩/١١، وسيزداد أيضاً بعد ٢٠٠٥/١١/٩. إن العدد اللامحصور لمحاولات تحديد معنى متفق عليه دولياً للإرهاب - هذه المحاولات الهادفة منها والمفخخة - لم يُفلح في حل الإشكالية. فكلٌّ بقي يغني على ليلاه، ولا يسمع إلا نفسه، والتهم متبادلة، كما هي القذائف القاتلة!!

قبل نصف قرن تعاون الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ضد النازية، فحطموها

وأنقذوا العالم من براثنها. وإثر النصر على النازية، تدارست الدول المنتصرة الموقف، فوضعت آليات للتعاون الدولي تحول دون وقوع كارثة أخرى، فكانت «هيئة الأمم المتحدة»، تلك الآلية التي تضمن الأمن والسلام العالميين، والتي جاءت بعد تنظيم دولي سبقها، هو «عصبة الأمم المتحدة». والآن لا تختلف حاجة العالم، من حيث المبدأ، إلى «الآلية» التي احتاج إليها عقب الحرب العالمية الأولى وعقب الحرب العالمية الثانية. إن هذه الحاجة تطرح على مائدة البحث مدى فعالية الأمم المتحدة والنظر جدياً في أمرها. وهذا لا يعني إلا العمل على تلبية الحاجة العالمية الماسة إلى كيفية مواجهة خطر الإرهاب لأن الجهد الدولي ينصبّ على الحيلولة دون وقوع أعمال إرهابية جديدة، والحيلولة دون تمكين قوى الشر من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وأكثر المهمات إلحاحاً تتجسد في تمتين التحالف الدولي المناهض للإرهاب حتى يتمكن من خلق جوّ يرفضه ويواجهه، مهما كانت أشكاله وأنماطه، ومهما كانت غاياته، ومهما كانت منابعه وأهدافه. إن جو التضامن الحالي يهيء المجال لإشادة نظام أمن عالمي يتصدى لأخطار القرن الحادي والعشرين. ويشير المنطق إلى أنه من الممكن قيام ذلك النظام تحت مظلة الأمم المتحدة بتفعيل مبادىء القانون الدولي ومساهمة المنظمات الدولية الإقليمية، شريطة أن يقوم كل ذلك على المساواة والشفافية، وأن تلعب فيه العلاقات الثنائية دوراً مهمًّا.

ومن الأفضل أن يكون التعاون «الدولي» مدعوماً بتعاون «شعبي» كتنيظم يعمل من أجل ترسيخ القانون والعدالة، ويخلق التضامن والتفاهم بين الشعوب بدلاً من الحرب والرعب، ويضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لتعمل على:

- الإلتزام والتقيد بمبادىء القانون الدولي، وتحريم اللجوء إلى القوة، وضمان أمن المدنيين وحمايتهم، بغض النظر عن أعراقهم ومعتقداتهم أينما كانوا وأينما وجدوا، والعمل على تقديم الإرهابيين إلى العدالة.

- معالجة الأسباب التي أفضت إلى النظر إلى «الغرب» كمنافق لا يهتم إلا بمصالحه، وانتقائي فاقد الإحساس، ويقيس بموازين متقلبة. وهذا يتطلب إحياء الجهود لإحقاق السلام في الشرق الأوسط، وتطبيق حقوق الإنسان. كما يتطلب العمل جدياً بمراجعة السياسات حيال العراق وإيران وأفغانستان وسوريا ولبنان. فالحرب على الإرهاب تعني قبل كل شيء محو أسباب الكراهية وعدم الثقة لأن الإرهاب يجيد استغلال العنف والخوف وانقسام المجتمع فينشر الأكاذيب، ويقتات على اليأس والظلم كما يقتات الوحش على الضحية.

- الاهتمام بجميع المشكلات ووضع الحلول الناجعة لها. ويأتي في طليعة هذه المشكلات: القيم الأخلاقية، والخرق المستمر للعدالة الذي نشأ عن الاستقطاب العولمي للثروة والإيرادات والنفوذ؛ إضافة إلى الهوة الواسعة بين الناس تجاه فُرص الحياة لأن الإرهاب ينمو ويترعرع في بيئات الفقر والحرمان. كما يجب التركيز على تحقيق العدالة الدولية والشرعية السياسية، وعلى ربط العولمة الاقتصادية بمبادىء العدالة الاجتماعية.

- العمل على إنشاء حركة تسعى إلى ترسيخ قيم التعدد الثقافي وحقوق الإنسان، وتشارك فيها الجماهير سياسياً، وليس عسكرياً، بوسائل تتطابق مع نبُل الأهداف. إن حلفاً جديداً من أجل العدل والسلام يجب أن يحل محل المتطرفين والظالمين وسفّاكي الدماء.

- هنالك أهمية قصوى لوضع استراتيجية تواجه ثقافة



«التكفير»، وتتناول - بالإضافة إلى الحل الأمني - الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية من أجل كبح جهود الذين اختاروا اللجوء إلى التخريب والدمار في سبيل تحقيق مآربهم. إنه لمن المؤسف والمحزن معاً أن يلجأ الإرهابيون المخربون، تجار مدارس التكفير، إلى ارتداء عباءة الإسلام، ينطقون باسمه، والإسلام بريء من خطابهم الدموي البعيد كل البعد عن ديننا الحنيف، بل والمناقض له ولتعاليمه السمحة.

إن الدعوة إلى تعاون على مستوى العالم للوقوف ضد الإرهاب هي في الأساس دعوة من أجل تحقيق السلام العالمي؛ إذ لا يمكن أن يكون التعاون فعالاً إلا بإحقاق السلام محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويأتي في المقدمة قبل كل ذلك تحقيق السلام داخل الإنسان نفسه، ومنه نقطة الانطلاق الحقيقية لأن وجود التناقضات داخل الإنسان تعيقه عن تحقيق إنطلاقة حقيقية نحو السلام. ربما ما وقع في الجزائر - أرض المليون شهيد - يشكل مثالاً للتناقضات داخل النفس في مرحلة الانفلات. فالإنسان الذي تواجد في بؤرة التوتر هو في الوقت نفسه مسالم، إرهابي، مفكر، منتمٍ، متمرد، كافر، مسلم، عربي، أما زيغي، جزائري، فرنسي. والحال في فلسطين قد لا يكون مختلفاً كثيراً عنه في الجزائر، وكذلك في العراق الآن، وربما في سورية ولبنان.

إن الدعوة للانضمام إلى مكافحة الإرهاب تتطلب التزاماً حقيقياً بإحلال السلام، صوناً للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفتحاً لباب الأمل لدى الفقراء والمحبطين والمقموعين، خاصة في البلدان النامية. ومن خلال هذا النهج الذي يجمع بين عزم جميع المجتمعات المدنية والوكالات الرسمية لإحقاق السلام، يمكن التغلب على الإرهاب. ولدى المجتمع الدولي مصادر مهمة لصنع السلام، فهنالك الأجندة الألفية التي تم التوصل إليها في مونتري ونيويورك وجوهانسبرغ للتخلص من الفقر واليأس وتعزيز الحكم الديمقراطي. وعلى دول الشمال أن تساعد دول الجنوب الفقيرة وتساندها لمواجهة الكوارث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالوسائل الفعالة لمكافحة الإرهاب تزدهر في نهج الشراكة المتعددة الأطراف.

وبما أن العالم يواجه الكثير من المشكلات التي لا تتوافر لديه الحلول لها، فهو يحتاج إذًا إلى منظومة للتضامن يقبلها الجميع، وإلى «منظومة للقيم» تشمل ما يتعلق بالنزاع بين البشر أنفسهم وبصراعهم ضد الطبيعة. ولقد أفرزت تجارب الإنسان عادات وقيماً رائعة وخالدة،

كالعطف والمحبة وتجنب الأذى والمساعدة والكرم، و . . . و . . . . كما أن لائحة حقوق الإنسان قد أكدت العدالة والتسامح والكرامة والحريات الأساسية. وإن صهر جميع تلك الروائع معاً يشكل الأساس النبيل لصرح إنساني لخير البشرية، والأمل كبير في أن تتضافر الجهود بكل حرص وجدية وإصرار وإخلاص من أجل خلق تلك المنظومة.

إن معركة تجفيف منابع الإرهاب هي معركة تتطلب حشد جميع الجهود لبناء «مجتمع جديد» تسوده قيم العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان والتصدي للفقر والظلم والتهميش، مجتمع يتساوى فيه الأفراد أمام القانون، وتختفي فيه دوافع التسلط والفساد والقهر. ولا تقتصر مسؤولية خلق «مجتمع جديد» على منطقة دون غيرها، أو على شعب محدد، أو على ديانة بالذات. لكن الغرب عموماً، وأمريكا بالذات، تقوم بدور مهمّ في هذا المجال؛ الأمر الذي يتطلب منه التخلي كلياً عن «المعايير المزدوجة» والكيل بمكيالين، والوقوف بعدالة تجاه قضايا الشعوب، وأهمها وأبرزها قضية الشعب الفلسطيني، وانتهاج سياسة لا تسطو على ثروات الشعوب الفقيرة؛ إذ يكفيها وضعها المزري. كما يتطلب الأمر كذلك تنقية العولمة من وحشيتها وعدم إنسانيتها وشروطها المجحفة إقتصاديًا بحقوق شعوب بلدان العالم الثالث.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تفاعل خلاق وقوي بين جهود الواعين من جميع شعوب العالم ومثقفيه ومفكريه وقادته الهادفة جميعها إلى بناء مجتمع يشارك جميع مواطنيه في رسم قوانينه واختيار مصيرهم بكامل الحرية والشفافية. كما يجب أن لا يُكافحَ الإرهاب بطريقة إنتقائية ومتقطعة في إطار عمل الدولة القومية وأولوياتها. وبما أن الكثيرين يدركون عواقبه الرهيبة، فهم يدركون أيضاً الكوارث التي يمكن أن تقع حين يضع يده على أسلحة الدمار الشامل. والكل يتذكر كيف أن كيلوغرامًا واحدًا من المسحوق الأبيض الناعم «البودرة» أوقع العالم في ذعر عجيب حين أرسل في رسائل بريدية. إذًا، يتعين على الجميع الاستمرار في الحملة الدولية ضد الإرهاب بتركيز لا ينقصه العزم ولا التصميم. ويجب تأطير هذه الحملة وتنفيذها بفهم كامل للحقيقة الماثلة بأن الإرهاب «واحد ولا يتجزأ»، وأنه «دولي» كيفما كانت مصائبه، يرتكبه أفراد أو منظمات أو جماعات أو كيانات أو دول تَعدُّه أداة فعالة لتنفيذ سياستها.

ومن غير المنطق أبداً أن الإرهاب الذي تواجهه أنت له الأولوية في المكافحة على الإرهاب الذي يواجهه هو (من الطبيعي أنه لا يمكن القفز عن الشعور الوطني والمسؤولية تجاه الوطن). فالأمر إذًا يتطلب نشر ثقافة مشتركة عالمية، ونشر شعور عام مشترك كأرضية لا بد منها لحشد الجهود المشتركة. وهنالك إلحاح أكيد على إعادة تأهيل المنظمات الدولية لتصبح أكثر ملاءمة لمشكلات العصر، تعكس آلامه وحاجاته طبقاً للحقيقة. ومن المؤكد أن عالمنا المعاصر القائم على «الاعتماد المتبادل» لا يملك بديلاً عن العمل المشترك النابع من منطلقات إنسانية عامة لا تتناقض مع الأديان التي أُنزلت هدى للبشرية.

لا أرى حرجاً في الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية تتحمل مسؤولية كبرى في هذا المجال، خاصة مع وجود التيار الجديد فيها المبشر بالهداية الأمريكية للعالم. ويجب أن لا تلغي هذه المسؤولية دور الآخرين، فالتعددية ثروة للإنسانية يجب تشجيعها وإفساح المجال لها. ولا أرى حرجاً من جديد في الإشارة إلى أنه يترتب على الدول الأخرى مسؤولية العمل على إشراك الولايات المتحدة، إذ لا يمكنها التعامي عن ذلك، وإلا فالخلل كبير جداً. كما

ينبغي على أعضاء المجتمع الدولي تنفيذ التزامهم بالاتفاقات الدولية ومبادىء القانون الدولي.

إن العلم جاد في البحث عن فكر يجسد الحوار، ويحترم الحرية، ويغيِّب التطرف والغضب والنفور والأصولية. وأكرر فأقول إن الإنسان أغنى من أن تكون تلك الصفات هي كل ما في جعبته. وأؤكد أن هذا الفكر المنشود المتحرر عاشق الحقيقة ينبذ أيديولوجيات الإرهاب التي انحطت بالدين إلى مستوى التكنولوجيا وشراستها، وشوهت جوهر التعاليم السماوية التي انتهكتها إسرائيل في ممارساتها تجاه الفلسطينيين والعرب، بإسناد كامل وبدون حدود من أمريكا، بهدف استبعاد الآخرين واستخدام وسائل منحطة سياسياً، واستخدام السلاح والتسلط والنفاق.

إن إغلاق الباب في وجه أي إحتمال لتوليد الإرهاب ليس مهمة فردية لمنظمة أو جهة أو مجموعة أو دولة، بل هي مهمة إنسانية عالمية يجب أن يتحمل الجميع مسؤوليتها. ولا يفهم من هذا أنها مهمة عسكرية أو أمنية فقط. إنها مهمة واسعة تدخل في جميع مجالات الحياة التي يُحتمل تواجد الإرهاب فيها، وتتطلب، إضافة إلى العسكرية، سياسة وفكراً وثقافة لأن الإرهاب مركب خطر فيه السياسة والفكر والعسكرة أيضاً. لذلك فعلى الجميع بناء آليات لتمكين الشعوب والدول من القيام بدورها في إطار من العلاقات والمبادىء الدولية الملزمة.

إن اتباع سياسة واحدة لمكافحة الإرهاب أمر من غير المحتمل أن يتكلل بالنجاح. لذا فمن الواجب التعرف على الفوارق في مآوي الإرهاب، ومن ثم اتباع السياسات التي تتواءم مع هذه الفوارق. والتحدي الكبير هذه الأيام هو تجاوز الجهالة والتجاهل من أطراف صراع الحضارات. وما على مَنْ يعتقد بهذا الصراع من الغربيين إلا العودة إلى العقيدة الإسلامية ليفهمها على حقيقتها، فيكتشف عقم هذا «الصراع»؛ إذ لا أرضية له في الإسلام. وما عليه إلا أن يتعامل مع المسلمين كشركاء، وليسوا كأطراف في صراع، وأن يقتنع بأن أيام الاستعمار قد ولَّت، ومن ثمّ عليه أن يتخلى عن فرض قيمه عليهم. والأولى بالغرب عموماً أن يشجع العرب والمسلمين على الدخول في الديمقراطية واختيار الحكم الصالح، وأن يدخل في حوار جادٍ ومنفتح مع العالم الإسلامي يحترم المساواة والفوارق، ولا يقتصر على الحكومات فقط؛ بل يمتد إلى التنظيمات غير الحكومية، والتنظيمات الدينية، ورجال الدين والنشطاء في المجتمع المدني حتى لو رفضت الحكومات هذا المسلك.

الاضطهاد هو الخميلة التي يترعرع فيها التطرف. والروح العدوانية تتعاظم في أجواء الحكم المطلق، سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي. والمعادلة ببساطة هي أن الناس يرتاحون حينما يتمكنون من الوصول إلى غاياتهم سلمياً؛ لكنهم يضطرون إلى استخدام العنف والإرهاب في غياب الديمقراطية، وحين يكون المسلك السلمي مغلقاً في وجوههم.

- الحملة ضد الإرهاب حملة طويلة يترتب التخطيط لها بعقلانية وصبر، فالعدو غير تقليدي ولا نمطي.
- على مكافحي الإرهاب تطوير إمكاناتهم دائماً لعلّها تكون الأعلى يداً.
- يجب حرمان الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل ومن احتمال حيازتها. ولعل هذا هو السبب الذي أدى إلى احتلال العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل مع انتحال جميع المسببات.
- تركيز استراتيجية مكافحة الإرهاب على مواطن

الضعف فيه، وحرمانه من المأوى والدعم والعطف والتمويل.

- على مكافحي الإرهاب إعادة بناء ما هدموه في طريق قضائهم عليه، وأن لا يديروا ظهورهم للدمار وكأن شيئاً لم يكن لأن الإرهاب سرعان ما يعود وينمو من تحت الأنقاض.

- على الغرب أن يقتنع بأن الإسلام والمسلمين قوة خير وليس قوة شر، وعليه أن يتعامل معهم على هذا الأساس.

- الاستمرار في عزل الإرهابيين عن طريق تقديم البراهين المقنعة للشعوب، والتعاطي مع القضايا التي تطرحها الشعوب، ومخاطبة الأوضاع التي تنمو فيها الروح العدوانية.

- يجب الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية طالما هي مجندة للتطرف، والفشل في حلها يعني الاستمرار في المعاناة. وعلى الغرب أن يدرك أن القضية الفلسطينية هي مصدر الشعور بالظلم وعليه حلها. يأتي ما يسمى «الإرهاب الفلسطيني» ردةَ فعل على الاحتلال الإسرائيلي، وسرعان ما يتوقف هذا «الإرهاب» إذ ا زال الاحتلال. ويأتي ما يُسمى «الإرهاب الإسلامي» ضد الولايات المتحدة ردّةَ فعل على الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل. لذلك فإن معالجة أمريكية عادلة تقوم على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والمستلزمات الأمنية لإسرائيل ستضع حداً للكراهية الإسلامية العربية لأمريكا. تسلك الإدارة الأمريكية سلوكاً متعامياً عن السبب الحقيقي للإرهاب في العالم، وتتظاهر بعدم معرفتها لأسباب كره العرب للسياسة الخارجية الأمريكية، وأهمها دعمها اللامحدود لإسرائيل لتصنع منها القوة الأقوى من كل محيطها مجتمعًا في كل الأزمان. فإسرائيل تقوم بقتل الفلسطينيين واغتيالهم، وتقلع، وتجرف، وتهدم كل ما هو فلسطيني بسلاح أمريكي وتمويل أمريكي. وإن أعمال إسرائيل هذه تستثير حمية كل فلسطيني وعربي ومسلم وإنسان شريف، وتستنفره مضحياً بروحه ضد إسرائيل ومعها أمريكا.

- مثلما أن خطر الإرهاب خطر عالمي، فالاستجابة له حري بها أن تكون عالمية أيضًا.

- تطوير فهم مشترك للخطر الإرهابي، وتنمية التعاون الدولي لمكافحته، بل تشجيع حوار سليم بنّاء حول الإسلام والإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

نحن العرب مرعوبون، نوَلّي الأدبار كلما سمعنا أي فرقعة؛ نُدبِرُ ولكن لا نعرف أين، فأصبحنا نوصف بالمدبرين. والمعضلة الكبرى كيف ننقذ أنفسنا من هذا الرعب المتجدد الطاقة، ذاتياً وبشكل دائم. وقد حاول البعض تبرير هذا الرعب بالجهل والفقر والمرض والقهر، فاستشرى اليأس، فبرره «علماء» يائسون بعطب جيني!! والصحيح ليس هذا ولا ذاك، لأن هذا المفهوم النحس ليس من المستحيل إبطال طاقته. ويحق للمرء أن يتساءل: هل وَأَدَ الإرهاب فكرنا؟ وهل مارس الإرهاب ضلاعته في تحنيط فكرنا؟ إن الذي يُهوِّنُ الأمر بعض الشيء هو أن الإرهاب هابط علينا، وليس نابعًا من عندنا. لذا فبالإمكان دحره، وبالإمكان اجتثاثه. ■

- ٣ -

[باللغة الإنجليزية]

لقاء مفتوح مع وفد باكستاني زائر من معهد إسلام أباد لبحوث السياسات (IPRI) *

أعضاء الوفد الباكستاني:

- **د. برويز إقبال تشيما Dr. Pervaiz Iqbal Cheema**، رئيس معهد إسلام أباد لبحوث السياسات
- **العميد المتقاعد منير محمود "Brig. Muneer Mahmud "Retd.**، القائم بأعمال نائب رئيس المعهد
- **د. رشيد أحمد خان Dr. Rashid Ahmad Khan**، باحث رئيسي في المعهد
- **د. مقصود الحسن نوري Dr. Maqsudul Hasan Nuri**، باحث رئيسي في المعهد
- **د. أحمد رشيد مالك Dr. Ahmad Rashid Malik**، باحث في المعهد

أدار اللقاء:

- **الأستاذ فالح الطويل**، سفير وعين أردني سابق، وكاتب ومحلل سياسي



تكوّن اللقاء من جلسة سين وجيم باللغة الإنجليزية. وحضره عدد من أعضاء المنتدى وعدد آخر من المهتمين والصحافيين. وتناول اللقاء موضوعات العلاقات الباكستانية العربية، والإرهاب، والديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، والعراق. ■

* عقد هذا اللقاء [رقم (٢٠٠٥/١٥)] في مقر المنتدى بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٩.

قـــراءة في كـــتـــاب

نماذج من العلمانية في الفكر العربي الحديث والمعاصر

تأليف: أ.د. أحمد ماضي

أ. محمد المشايخ *

يمثل هذا الكتاب ثمرة مطالعات وحوارات ومناقشات فكرية طليعية التأم شملها في وجدان مفكر قيادي بعد أكثر من ثلاثين عاما من التدريس في مؤسسة من أهم المؤسسات الأكاديمية العربية (الجامعة الأردنية) ، وبعد سنوات طويلة من الممارسة الفعلية لقيادة مؤسسة فكرية قومية (الجمعية الفلسفية العربية)، وخلال قيادته لواحدة من أهم مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الثقافي في الوطن العربي (رابطة الكتاب الأردنيين).



أما الأهمية القصوى لهذا الكتاب، فتتمثل في بحثه عن البدايات الحقيقية لأهم ظاهرة شهدتها حركة السير التاريخية عبر مسيرتها الطويلة على صعيد المعمورة كافة (العلمانية)، الأمر الذي لا يلجأ إليه إلا أساتذة الدراسات العليا في المؤسسات الأكاديمية العالمية حين يطلبون من تلامذتهم في مرحلة الدكتوراة طلبات تعجيزية تتمثل في تكليفهم بالبحث عن بدايات، أو جذور، أو أصول، تشكل ظاهرة أدبية، أو فكرية، أو علمية، في دولة ما، أو في مجموعة من الدول. وها هو أ.د. أحمد ماضي يكلف نفسه بمهمة أكثر تعجيزا في أثناء إجازة التفرغ العلمي التي منحتها الجامعة

* كاتب أردنيّ، والمدير التنفيذي لرابطة الكتّاب الأردنيّين.

الأردنية له في العام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠٣). وتصدر له دار الشروق للنشر والتوزيع بعض ما كتبه عن بداية، أو بدايات، العلمانية في القرن التاسع عشر على مستوى شمولي يمتد إلى الوطن العربي بأقطاره كافة، مع التوسع في البحث عن ظروف ولادتها، وتحديد مصدر تلك الظروف، فيما إذا كانت داخلية أو خارجية، ومقارنة دور الداخل بالخارج، مشوقا القارىء، ودافعا له، للتمني عليه بالاستعجال في نشر ما تبقى في مكتبته من أجزاء أخرى لهذا البحث العلمي المحكم.

بزوغ العلمانية

ويعاني قارىء هذا الكتاب، أيما معاناة، وهو يطالع عددا كبيرا من الصفحات ليعرف كيف بزغت العلمانية، بعد أن كان يعتقد أن د. ماضي سيقدم له تلك المعرفة على طبق من فضة أو من ذهب، ناسيا، أي القارىء، أن عمالقة الفكر لا ينطقون إلا بطريقة علمية لها أصولها وفرضياتها التي تحتاج الى إثباتات ودلائل علمية. ويضيف د. ماضي لذلك كله آراء أهم الفلاسفة والمفكرين في العالم العربي في موضوعة بزوغ العلمانية، وكلما أحس القارىء أن د. ماضي قد أوصله إلى الإجابة (من خلال شخصية محمد علي، الذي أثبت أنه كان علمانيا بإصلاحاته، وشخصية رفاعة رافع الطهطاوي، الذي أثبت أنه كان علمانيا في فكره عامة، وفي فكره الذي جسده في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» خاصة)، نجد خيوط الظاهرة تتسع وتتشعب، ويتدخل فيها المزيد من الشخصيات الفكرية، من مثل الحصري، وغالي شكري، ود. عزت القرني، ود. أنور عبدالملك، ود. عادل ضاهر، ود. ناصيف نصار، وألبرت حوراني، ود. هشام شرابي، وز. ل. ليفين، ود. محمد شيا، ود. فؤاد زكريا، وأنور الجندي، ود. لويس عوض، ود. محمود حجازي، وحسن العطار، ود. فهمي جدعان، وغيرهم.

وخلال تداخل تلك الآراء واختلافها واتفاقها وتشعبها، ترشح بعض نظريات د. ماضي في العلمانية، مؤكدا أنها تقوم على أسبقية العقل؛ وبجرأته المعهودة، يؤكد رفضها للدين.

كما يمكن القول إن هذا البحث يمثل ردا على خصوم العلمانية في الوطن العربي (الذين يؤكدون أنها مستوردة من الغرب، ولا تمت بصلة قريبة أو بعيدة لواقعنا، الأمر الذي يعني أنها نافلة، بل مهددة لقيمنا ووجودنا الحضاري القائم على الدين).

نماذج من العلمانية : شبلي شميل

وفي فصل جديد من فصول هذا الكتاب، يتوقف أ. د. ماضي عند نماذج من العلمانية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، مبتدئا بشخصية شبلي شميل (١٨٥٠-١٩١٧)، باعتباره أحد أبرز المفكرين العرب في العصر الحديث، إضافة إلى اعتقاد كثير من الباحثين أنه أول صاحب الأوائل في عصر النهضة. فهو من وجهة نظرهم: أول اشتراكي، وأول دارويني، وأول مادي، وأول صاحب عقل علمي. ويقول د. ماضي إن شميل عني بالدين من زوايا نظر كثيرة بحيث يمكن اعتباره رائدًا لفلسفة الدين وتاريخه وسوسيولوجيته في الشرق العربي

الحديث، حيث عالج الأديان بصورة موضوعية بعيدة عن الهوى والغرض، مجردا نفسه كليا مما هو ديني. وبالنظر إلى أنه دارويني، فقد استعان بالداروينية لتفسير الدين، على اعتبار أن نظرية النشوء والارتقاء يمكن تطبيقها على جميع الظواهر، بغض النظر عن اختلافها النوعي. وبناء على هذا، فإن هذه النظرية قادرة على تفسير الأديان المختلفة لأنها كالأنواع تنشأ من أصل واحد، ويتحول بعضها من بعض وتتنازع.

ويغوص د. ماضي مطولا في الظروف التي أحاطت بـ«شميل» حتى أوصلته إلى الفلسفة المادية التي تبناها، والتي ساقته بالضرورة لأن يكون علمانيا، ولأن يكون على ثقة مطلقة بانتصار العلم، وبالقول إن للعلم مزايا على جميع الأديان، وإنه أعظم العوامل لتقليل الانشقاقات الناشئة عن الأديان، وإنه عامل موحد بين القوميات والأوطان المختلفة، وإنه لا غرض له إلا مقاومة التعصب بفتح العقول وتحريرها من القيود والأفكار المسبقة والمعتقدات التي تترتب عليها.

غير أن الفاجعة التي تصيب القارىء، بعد أن أصابت د. ماضي، تتمثل في أن شميل لم يبق ثابتا على إلحاده حتى النهاية، إذ لوحظ شيء من التراجع الذي حير بعض الباحثين المعنيين بدراسته، وانتهوا إلى أكثر من تفسير. ومن هؤلاء د. محمد ضاهر، الذي استغرب أن ينبري شميل المادي الملحد الذي لا يؤمن بأي من الأديان وتعاليمها للدفاع عن الإسلام، والذي خلص إلى القول إن موقفه الدفاعي هذا ربما كان تكتيكا للتقرب من الرأي العام الإسلامي ليتسنى له الدفاع بنجاح عن الداروينية ونظرية التطور في مصر والأقطار الإسلامية الأخرى، بعد أن ووجهتا بانتقادات عنيفة من قبل السلفيين والإصلاحيين.

فرح أنطون

وفي أثناء حديثه عن النموذج العلماني الثاني، فرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٢)، يستشهد د. ماضي برؤية عدد من الباحثين التي تخلص إلى أن شبلي شميل وفرح أنطون وسلامة موسى هم أبرز المفكرين العلمانيين في السياق التاريخي الذي يعنينا. ويورد د. ماضي أقوال عدد من أبرز المفكرين العرب في فرح أنطون وكتابه «ابن رشد وفلسفته»، مع محاورته الشخصية لمضمون الكتاب، ومناقشته لمؤلفه حول أبرز ما أورده فيه، مؤكدا أنه - أي الكتاب - أوضح هدف فرح أنطون المتمثل في نشر العلمانية، وإبعاد الدين عن أوحال السياسة وذلها وكذبها ومفاسدها، وإنجاز وحدة وطنية بين عناصر الأمة، ومساواة مطلقة بين المواطنين، وأن أساس الإصلاح في نظره يكون باحترام حرية الفكر والنشر احتراما مطلقا.

ويبدو أن ما حدث مع شميل قد كاد يحدث مع فرح أنطون، لكن في سياق مختلف، حيث تراجع فرح أنطون عن الفلسفة المادية التي مال إليها، ووضع حدا للعقل، إذ أكد فيما سبق أن أي حد يوضع له إنما هو خنق له وقتل. وكل ذلك بهدف الفصل بين العلم والفلسفة والعقل من جهة، والدين والقلب من جهة أخرى، ومن ثمّ تحقيق الوحدة الوطنية بين معتنقي

المسيحية والإسلام في المقام الأول.

ويلخص د. ماضي دعوة فرح أنطون لفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية عبر خمسة أمور كبرى، وهي: إطلاق الفكر الإنساني من كل قيد خدمة لمستقبل الإنسانية؛ والرغبة في المساواة بين أبناء الأمة مساواة مطلقة، بقطع النظر عن مذاهبهم ومعتقداتهم، ليكونوا جميعا أمة واحدة؛ وأنه ليس من شؤون السلطة الدينية التداخل في الأمور الدنيوية لأن الأديان شرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا؛ ثم ضعف الأمة واستمرار الضعف فيها إلى ما شاء الله ما دامت جامعة بين السلطة المدنية والسلطة الدينية؛ وأخيرا استحالة الوحدة الدينية؛ وهذا أمر بنظره من أهم الأمور، وهو أكبر الأسباب التي دعت إلى الاضطرابات في الإسلام والمسيحية.

ويقول د. ماضي إن مفكرنا أراد من دعوته إلى العلمانية أن يتساوى الإنسان مع الآخر في الحقوق والواجبات. ويبدو أنه يتفق معه في هذه المقولة، فيكمل: لا ريب في أن أي نظام يراعي ذلك هو نظام علماني، شرط أن يلتزم الحياد في تعامله مع المواطنين، وينطلق من أن ما يميز هذا من ذاك هو كفايته، في المقام الأول، وأهليته لإشغال هذه الوظيفة أو تلك، وليس دينه أو مذهبه أو. . . .

أنطون سعادة

يبدأ د. ماضي حديثه عن أنطون سعادة (١٩٠٤–١٩٤٩) بالتأكيد على أنه كان أبرز مفكر قومي متحزب دعا إلى العلمانية بدون كلل أو ملل، وبحماس منقطع النظير، مع التأكيد على أن علمانيته لم تجد الاهتمام الكافي من قبل المفكرين العرب.

ولعل أهم الحقائق التي توصل إليها د. ماضي خلال هذا الكتاب تمثلت في خلاصة عبَّر عنها بقوله: إن الصلة بين الدين والسياسة موضوع شغل المفكرين العرب في القرن العشرين على صعيدين: الأول هو مناصرة هذه الصلة بصورة إيجابية واعتبارها ضرورة لا بد منها، والثاني هو محاربة هذه الصلة، والدعوة إلى الفصل بينهما.

ويؤكد د. ماضي أن إيمان سعادة الشديد بالرابطة القومية والدولة القومية ساقه إلى قدر من التطرف في التصدي للرابطة الدينية والدولة الدينية، معتقدًا أن الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة التي تكفل حرية الأمم وحقوقها، وتجهزها بجميع وسائل الفلاح، ومؤكدا أن للرابطة الدينية قيمة فعلية في الشؤون الدينية فقط، وأنه بالرغم من ذلك، فإن المبادىء المناقبية هي المبادىء الدينية الوحيدة التي تفيد الأمم في نهضتها القومية. كما نفى سعادة أي علاقة للدين بالدولة، وأكد أن القول بالجامعة الدينية ينتج تفكك الوحدة القومية، والانخذال في الحياة القومية، وأن الدولة القائمة على أساس ديني معين تعني أنها دولة ذلك الدين، ولا تشمل إلا المنتمين إلى دينها، ويخرج من عضويتها كل من انتمى إلى دين آخر، بمعنى أنه لا يتمتع بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها المنتمي لدين الدولة.

ويوضح د. ماضي مبادىء سعادة الخاصة بالإصلاح، التي يتمثل أولها في فصل الدين عن الدولة، ثم فصل الدين عن السياسة، ثم إزالة

الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب.

ولعل أهم ما في هذا الفصل أيضا قول د. ماضي خلاله: إن العلمانية تماثل أي دعوة، بمعنى أنه لا بد من أن يتبناها أناس يعملون على إقناع الآخرين بها والنضال من أجل تحقيقها، وإذا لم تتوافر لها الأكثرية، فإنها ستبقى حلما منشودا. ما تقدم يعني أن العلمانية نتيجة.

بوعلي ياسين

في ومضات ومقتطفات متناثرة، يؤكد د. ماضي أن بوعلي ياسين(١٩٤٢-٢٠٠٠) ماركسي الاتجاه، ومستقل تمام الاستقلال، وأنه يشبه قلة قليلة من الماركسيين العرب من جهة استقلاله، وأنه يعتمد ما يسميه المنظار المادي الجدلي واعتناقه للاشتراكية التي ينعتها بأنها ديمقراطية، وأنه يشدد على الرابطة القومية. فهو اشتراكي قومي أو عروبي، كما يقول عن نفسه، وهو إنساني التوجه أو أممي، وأيضا كان خلدونيا. ويؤكد د. ماضي، بعد رحلة طويلة مع مؤلفات بو علي ياسين وآرائه وآراء أبرز المفكرين العرب به وبطروحاته، أنه حرص على وحدة السكان، وانصهارهم في بوتقة واحدة، الأمر الذي لن يتحقق بنظره إلا بفصل الدين عن الدولة، مؤكدا أن العلمانية شرط لازم للوحدة القومية. ويبيِّن في موقع آخر، أنه أضاف دعوة أخرى مفادها فصل الدين عن العلم.

ويقترب د. ماضي في الصفحات الأخيرة من كتابه من كبد الحقيقة حين يقتبس قول د. عادل ضاهر: «إن العلمانية في حالة تراجع كبير في العالم العربي اليوم، والقوى العلمانية يتقلص ويتهمش دورها وتأثيرها الفاعل على الأحداث باطراد متزايد». ويضيف: «هل يجرؤ أحد من العلمانيين على الدعوة إلى تأسيس «جبهة العمل العلماني» والعمل من أجل قيامها فعلا؟»

إن مثل هذه التحليلات، والآراء القيمة السديدة والجريئة، والمحاورات المنتجة في مجال الفكر بعامة، والعلمانية بخاصة، ما كان لها أن ترى النور لولا أن سخر لها د. ماضي وقته وجهده وعلمه، فأضاء لنا حقائق كانت غافية في بطون الكتب، وفي أدمغة بعض المفكرين. والحق أقول إن كل ما في هذا الكتاب جديد عليّ، وعلى غيري من طلبة د. ماضي، الذين نهلنا من علمه الغزير قبل ثلاثين عاما عندما كنا طلبته في كلية الآداب بالجامعة الأردنية. وها هو ما يزال يتتبعنا، ويشعرنا أننا ما زلنا تلاميذاً في مدرسته الفكرية، وأن المطلوب منا، بعد كل هذا الفيض من الكلام، العمل بوعي واستنارة وفق مبادئه وتطلعاته، ومبادىء مفكري الصف الأول في عالمنا العربي وتطلعاتهم. ■

جولة العدد

١

الحوار العربيّ الباكستانيّ الأوّل

[باللغــة الإنجليزيّة]



عقد هذا الحوار برعاية صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، في مقر المنتدى يوم الخميس الموافق ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وحضره أعضاء الوفد الباكستاني الزائر من معهد إسلام أباد لبحوث السياسات (IPRI)؛ كما حضره عدد من أعضاء المنتدى وعدد آخر محدود من المعنيين بالأمر من وزارة الخارجية الأردنية والصحافة.

تكون الحوار من جلستي عمل: واحدة صباحية ترأسها أ. وسام الزهاوي، أمين عام المنتدى؛ وأخرى مسائية ترأسها د. برويز إقبال تشيما، رئيس معهد إسلام أباد لبحوث السياسات/ رئيس الوفد الزائر.

افتتح سموّ الأمير الحسن بن طلال الحوار بكلمة جامعة اعتبر فيها أن هذا الحوار العربي الباكستاني الأول يأتي ضمن المحاورات الأوسع بين غرب آسيا وجنوب شرقها، مستعرضاً التحديات التي تواجه الأمة من مراكش في أقصى الغرب إلى بنغلادش في أقصى الشرق، على أساس أن الأمة مفهوم عبر قطري وعبر قاري. وتحدث سموّه عن الإصلاح بمفهومه الشامل في آسيا والإقليم العربي؛ مركزاً على البعد الإنساني المتمثل بمكافحة الفقر بشتى أنواعه، وأهمية مناهضة الأمية القانونية، وأهمية الأمن الإنساني والشورى.

ودعا سموه إلى سن القوانين للسلام بدلاً من القوانين والشرائع للحرب، وإلى نشر هذه القوانين في المنطقة الشرق أوسطية والآسيوية التي يزيد عدد سكانها على أي منطقة أخرى في العالم؛ مشيراً إلى أن من أهم هذه القوانين قدرة المجموعات والأشخاص على فهم الآخرين والتفاعل مع قيمهم وأفكارهم. كما أكد سموه



على أن الحل لمشكلاتنا هو بالعودة إلى الشورى فيما بيننا نحن العرب قبل البدء بالحوار مع الآخرين، وبإجراء المزيد من الحوارات بين الدول العربية لتوضيح مواقفها بكل صراحة حول ما يدور في المنطقة من أحداث متسارعة تهدف إلى ضرب وحدتنا وعقيدتنا. وقال سموه إن القيم الأساسية الموجودة في الإسلام موجودة في الأديان الأخرى، والإسلام لا يدعو إلى مواجهة مع هذه الأديان؛ بل ربما من الأفضل أن تتحالف الأديان والطوائف في بوتقة تتحدى عالم السياسة، وترتفع إلى منزلة أعلى من عالم السياسة.

من جانبه، أكد د. برويز إقبال تشيما أهمية عقد مثل هذه اللقاءات والحوارات التي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على الأمة وعلى الحوار بين الثقافات، وأن تسهم في مواجهة الكثير من التحديات والقضايا العالقة. كما دعا إلى إجراء بحوث مشتركة بين منتدى الفكر العربي ومعهد إسلام أباد لبحوث السياسات ومؤسسات البحوث الباكستانية الأخرى لدراسة التحديات التي تواجهها الأمة.

وناقش الحضور عدداً من أوراق العمل تناولت في الجلسة الأولى موضوعات العلاقات العربية الباكستانية، والتجربة الباكستانية في الأمن القومي والاقتصاد، والطاقة والمياه. كما تناولت في الجلسة الثانية موضوعات الديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، والإرهاب، والعراق.

كان الهدف من هذا الحوار التوصل إلى لغة مشتركة ومعالجة التحديات والمشكلات المشتركة.

وفي النهاية تم الاتفاق على أن تعقد مثل هذه الحوارات البناءة بين الآونة والأخرى، مرة في الوطن العربي وأخرى الباكستان، على التوالي. كما تم الاتفاق على أن ينهض الجانبان - منتدى الفكر العربي ومعهد إسلام أباد لبحوث السياسات - بمشروعات مشتركة حول القضايا التي تهم الوطن العربي والباكستان والأمة الإسلامية وعالم الجنوب عموماً، مسترشدين بما جاء في كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال. ■

٢

الحوار العربيّ الكوريّ الأوّل

بعنوان: الملتقى الثالث للتعاون الكوري الشرق أوسطي: التشارك بالخبرات والرؤية

[باللغة الإنجليزيّة]



عقد منتدى الفكر العربيّ هذا الحوار بالتعاون مع وزارة الخارجية والتجارة الكورية (MOFAT) ومؤسسة كوريا للسياسة الاقتصادية الدولية (KIEP) في مقر المنتدى يوم الأحد الموافق ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

افتتح سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، الحوار بكلمة ضافية تناول فيها موضوع الحوار العربي الكوري. ثم استمع إلى ورقتي عمل، وعلق عليهما بإيجاز؛ مؤكداً ضرورة إيجاد مفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة والسلام، وتعزيز الصداقة والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي. وشدد سموه على ضرورة أن يركز الإصلاح الإقليمي على قضايا الأمن الجماعي والتعاون بمفهومه الأوسع، الذي يتضمن الأمن الإنساني. وذكّر الحضور بأن هذا الملتقى، مثله مثل الحوار العربي الباكستاني [الأوّل] الذي نظمه المنتدى مؤخراً، يقع في سياق واسع من الحوارات الموصولة بين غرب آسيا، الذي يضم الوطن العربي، وشرقها وجنوبها، اللذين يضمان كوريا والباكستان والصين؛ مؤكدا أهمية توجيه الجهود نحو إعادة البناء والتطوير بعد فترات الحروب والاضطرابات، لا سيما في قطاعات التربية والتعليم، وبناء العقول والقلوب.

ودعا سموه إلى إيجاد أخلاقيات

عمل مشتركة، وإلى التعاون والتواصل الثقافي على أساس أن التعاون ممكن وضروري في الاقتصاد والسياسة، ولا يقل ضرورة وإلحاحاً عنه في الثقافة؛ مذكراً بنموذجي مؤتمري هلسنكي وبرشلونة.

وتناول سموه عدداً من التحديات التي تواجه عالمنا، الذي يمتد من مراكش حتى بنغلادش، من حيث إنه الأكثر سكاناً وفقراً واضطراباً؛ مشيراً في السياق نفسه إلى أخطار التهديد النووي وأسلحة الدمار الشامل. ثم دعا إلى الحكمة والحصافة في التعامل مع هذه الملفات بما يضمن درء الأخطار. وشدد على أهمية الأمن الطاقي والمائي في أقاليمنا المختلفة، وأهمية الاهتمام بالتغييرات المناخية في عالمنا. وأكد على تطوير الموارد البشرية، قبل كل شيء، وتعزيز القواسم المشتركة الإقليمية والعالمية.

وكذلك أشار سموه إلى أن آسيا بحاجة إلى استراتيجية للدبلوماسية العامة والتواصل في شتى الصعد؛ مؤكداً أهمية ترسيخ التعاون العربي الكوري وتفعيله في المجالات كافة، خاصة المجالات العلمية والتكنولوجية، باعتبار أن التكنولوجيا هي إدارة ناعمة تسعى إلى تنمية الموارد البشرية إلى أقصى حد بما يخدم الصالح العام. وأكد أهمية القوة الناعمة التي تستند إلى الثقافة والفكر بعيداً عن القوة الصلبة العمياء. كما دعا إلى الاستفادة من التجربة الكورية في التنمية المستدامة والتوفيق بين التنمية والاستقرار، وإلى استخدام تكنولوجيا الاتصال المتاحة للتقريب بين الشعوب والثقافات.

وتكوّن الحوار من جلسة افتتاح، وجلسة صباحية حول السياسة والمجتمع، وجلسة ثانية بعد الظهر حول الاقتصاد، وجلسة ثالثة مسائية على شكل مائدة مستديرة حول التواصل الثقافي بين الجانبين العربي والكوري. وكانت تفاصيل تلك الجلسات كما يأتي:-

- **الجلسة الافتتاحية:** تحدث فيها أ. وسام الزهاوي، أمين عام المنتدى؛ والدكتور ووك تشاي Dr. Wook Chae، الباحث الرئيسي في KIEP؛ و د. أمين محمود، وزير الثقافة الأردني السابق؛ و أ. سي - يو سن Mr. Se-Joo Son ، المدير العام لمكتب إفريقيا والشرق الأوسط في MOFAT .

- **الجلسة الأولى:** كانت برئاسة د. علي عتيقة، الأمين العام السابق للمنتدى. وتحدث فيها د. هيوج - بايج آي إم Dr. Hyug-Baeg IM، أستاذ العلوم السياسية في جامعة كوريا، حول «الديمقراطية في كوريا: الإنجازات والتطلعات المستقبلية»؛ و د. محمد سيد سليم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، حول «نحو تفاهم استراتيجي جديد بين العرب والكوريين»؛ و د. نام - سيك آي إن Dr. Nam-Sik IN، من مؤسسة الشؤون الخارجية والأمن الوطني الكورية، حول «الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية وحولها».

وتضمنت هذه الجلسة مداخلات من أ. حسن الأنباري، مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني؛ و أ. يونغ - مِن سيو Mr. Jeong-Min Seo، المراسل الصحافي في صحيفة يو نج آنج Joong Ang اليومية الكورية؛ و د. عبد الحميد سيف الحدي، العضو الدائم في المجلس الاستشاري اليمني.

- **الجلسة الثانية:** كانت برئاسة أ. حمدي الطباع، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب. وتحدث فيها د. ووك تشاي Dr. Wook Chae عن «التنمية الاقتصادية الكورية: الإنجازات والتحديات»؛ و د. نصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد والتجارة المشارك في جامعة بيرزيت الفلسطينية، عن «الاقتصادات العربية: الاتجاهات والتحديات وتطلعات النمو الحديثة»؛

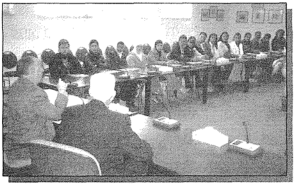
و د. يون – كيون تشاو Dr. Jun-Kyun Choi، من جامعة المعلومات والاتصالات الكورية، عن «رؤية تكنولوجيا المعلومات واستراتيجياتها في كوريا».

ودارت مداخلات في هذه الجلسة قام بها أ. عمر خليفتي، عضو مجلس أمناء المنتدى، حول «التعاون المقترح بين KIEP والمنتدى»؛ و د. بوكيونج بارك Dr. Bokyeong Park ، الباحث فيKIEP؛ و أ. محمد جواد عصفور، مدير بنك في البحرين وعضو المنتدى.

▪ **الجلسة الثالثة:** مائدة مستديرة، وكان منسقها د. تشونغ – يونغ آهن Dr. Choong-Yong Ahn، أستاذ الاقتصاد في جامعة تشونج آنغ Chung Ang. وتحدث في هذه الجلسة د. بيونغ – يو هاه Dr. Byoung-Joo Hah، من جامعة بوسان للدراسات الخارجية في كوريا، عن «الدراسات الكورية في الشرق الأوسط»؛ ود. مصطفى المصمودي، رئيس الجمعية التونسية للاتصالات ومعهد الوسائل الإعلامية. وانتهت الجلسة بمناقشات حول ما دار فيها من موضوعات. ■

وفدٌ من طلبة العلوم السياسيّة يزور المنتدى





زار مقرّ المنتدى، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠/١٢/٢٠٠٥، وفدٌ من طلبة قسم العلوم السياسيّة في الجامعة الأردنيّة. وجاءت المبادرة من **الدّكتور سعد أبو ديّة**، أستاذ العلوم السياسيّة في الجامعة [أنظر **كلمةً أخيرة**، ص ١٠٠ من هذا العدد].

والتقى الوفد في زيارته هذه **الأستاذ الدّكتور هُمام غَصيب**، مدير إدارة الدراسات والبرامج في المنتدى. فجرت جلسة مفتوحة حول المنتدى وأهدافه والدور الذي ينهضُ به الفكر العربي المعاصر. كذلك عرجَ الحضور على أهم القضايا التي تشغل بال المنتدى هذه الأيام، بما في ذلك القضايا الشبابيّة.

وتبع ذلك جولةٌ في مقرّ المنتدى، شملت المكتبة ومجموعة **الدّكتور هشام الخطيب** المعروضة في المنتدى منذ بضعة شهور، التي تحتوي على لوحاتٍ وصورٍ أصيلة للأردنّ وفلسطين من القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين، والتي تَعدّها الأميرة الدّكتورة وجدان علي «من أهم المجموعات الاستشراقيّة في الشرق الأوسط» [أنظر العدد (٢٢٣) من مجلة **المنتدى**؛ ص ١٩-٢٣]. ■

سلسلة اللقاءات الشهريّة

اللقــاء رقــم (٢٠٠٦/١)

(باللغة الإنجليزيّة)

«العـــــــ IRAQ ـــــــراق»

- المحــاضر : السيد توم هيدن

الناشط الأمريكي المعروف في مجالات الحقوق المدنية والعدل والسلام

- أدار اللّقاء: الدكتور منذر حدادين

وزير المياه والري الأسبق

(الأربعاء ٢٠٠٦/١/٤)

اللقــاء رقــم (٢٠٠٦/٢)

المشهد الإسرائيليّ الرّاهن عشيّة انتخابات الكنيست

- المحاضر : الأستاذ مروان كردوش

مديرالأبحاث في المركز الأردنيّ لأبحاث وحوار السياسات الوطنيّة

- أدار اللّقاء: الدكتور طاهر كنعان

مدير عام المركز وعضو المنتدى

(الأربعاء ٢٠٠٦/٢/١)

اللقــاء رقــم (٢٠٠٦/٣)

(باللغة الإنجليزيّة)

A World of More Conflict? Recent Discoveries in the Global Trends in Political Conflict

- المحــاضر : الأستاذ الدكتور بيتر فالنستين

أستاذ كرسي داغ همرشولد في بحوث السّلام والنّزاعات، جامعة أبسالا، السويد

- أدار اللّقاء: الأستاذ حسن أبو نعمة

مدير عام المعهد الملكيّ للدّراسات الدينيّة

(الأربعاء ٢٠٠٦/٢/٨)

- ١ -

القمة العالمية لمجتمع المعلومات بداية لعصر جديد

د. مصطفى المصمودي *

في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الجمعة ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، نزل الستار عن مشهد طويل بدأ في جنيف بمقر منظمة الأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ ديسمبر من سنة ١٩٧٥، وانتهى بتونس بعد ثلاثين سنة. كان اللقاء الأول بمبادرة تونسية لدعوة بلدان عدم الانحياز إلى الاهتمام بموضوع الإعلام والاتصال. وتمر الأيام ثم ينطلق الحوار مجددا بعد ربع قرن، من المكان نفسه، لينتهي في تونس بصدور بيان يعلن عن التزام عالمي ببناء مجتمع جديد يقوم على الإعلام والاتصال والمعلومات.

كان الحمل ثقيلا وكان المخاض عسيرا. إنها القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي بدأت الاستعدادات لها منذ طالبت المجموعة الدولية يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ بتنظيمها على مرحلتين. فتواصلت التحضيرات حتى انتهت مرحلتها الأولى بجنيف بعد المصادقة على إعلان المبادئ وبرنامج العمل، ثم استؤنفت التحضيرات من جديد حتى وصلت إلى تونس ووصل معها ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين ألف مشارك.

١ - التعريف بمفهوم مجتمع المعلومات:

يستشف من المحاولات الأولى للتعريف بمجتمع المعلومات أنه يلي المجتمع الصناعي الذي ازدهر في عصر الاستعمار واتسم بالاستغلال الكاسح لطاقات البلدان الضعيفة. وفي هذا المجتمع الجديد يعتمد الإنسان على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بحيث تتيسر له إمكانية جمع المعلومات من خلال الشبكات الرقمية ذات القدرة العالية والتكاليف الزهيدة. وسيقام هذا المجتمع على أسس إنسانية هدفها تلافي مظاهر الحيف التي اتسم بها المجتمع الصناعي. ومع انتشار المعلومات وتسارع توليد المعارف، يصبح الإنسان العادي متمكنا من إنجاز الكثير من الخدمات عن بعد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يصبح بإمكان أصحاب القرار توظيف تقنيات الاتصال في الحياة السياسية والدبلوماسية والدفاع الوطني، وغيرها من القطاعات الاستراتيجية. وسيحصل الانتقال نحو «المجتمع ما بعد الصناعي» عندما يبلغ قطاع الاقتصاد

* منسق فريق المجتمع المدني العربي الموافق لتنفيذ قرارات القمة؛ عضو المنتدى.

اللامادي نسبة كبيرة من الناتج الوطني قد تتجاوز ٥٠ بالمائة من الحاصل العام.

٢ – المراحل الإعدادية للقمة:

لقد بدأت الاستعدادات للقمة منذ صدور القرار الأممي حول الموضوع. فتعددت الندوات التحضيرية في كل القارات بمشاركة كل القوى الحية، خاصة مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وانطلقت الأعمال من إفريقيا، حيث انعقد المؤتمر الإقليمي الأول بباماكو عاصمة «مالي» في أواخر شهر أيار/ مايو ٢٠٠٢. وتواصلت الاجتماعات الإقليمية في مختلف المناطق، ومنها الندوات العربية التي انعقدت في القاهرة ودمشق ومراكش وبيروت.

وفي الأثناء انعقد ما لا يقل عن ٣٠ اجتماعاً قطاعيًا للتباحث في مواضيع متعددة ومتنوعة تغطي مختلف قطاعات المعلومات وتتصل أساسا بالقمة. وقد مهدت هذه الاجتماعات لثمانية اجتماعات تحضيرية انعقدت في جنيف وباريس وتونس. وبذلك يكون مجموع المشاركين في مختلف هذه الاجتماعات ما لا يقل عن ٧٠ ألف مشارك، ومنهم الوفود الذين حضروا المرحلة الأولى للقمة بجنيف. وقد تطرقت هذه اللقاءات إلى جميع المواضيع المتصلة بالإعلام والمعلومات والاتصال ومختلف القضايا الرقمية التي ستكون في صلب مشاغل المجتمع الجديد، ومن ذلك قضايا حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والملكية الأدبية، وإدارة الإنترنت والتنوع الثقافي، وحرية الإعلام، والفجوة الرقمية.

٣ – الوثائق الرسمية الصادرة عن المرحلة الأولى للقمة بجنيف:

صدر عن القمة في مرحلتها الأولى بجنيف وثيقتان أساسيتان هما **إعلان المبادئ وخطة العمل،** بالإضافة إلى بيان تكميلي صادر عن المجتمع المدني.

١ – إعلان المبادئ:

لقد صدر إعلان المبادئ في ٦٧ بنداً. وأكدت القمة من خلال هذا البيان التزام ممثلي شعوب العالم ببناء مجتمع معلومات يقوم على إمكانات مهمة وعلى تقاسم المعرفة، ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تفاهم أفضل بين الشعوب. وقد احتلت المكانة الأولى في هذا البيان المواضيع المتصلة بالعلوم، وبحقوق الإنسان في حرية التعبير والنفاذ المتواصل إلى المعلومات ومختلف التطبيقات الرقمية المتصلة بالتنمية الشاملة.

٢- خطة العمل:

كانت خطة العمل التي تبنتها القمة ترجمة للرؤية المشتركة الواردة في «إعلان المبادئ»، وبرنامجا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛ ولتطوير البنى التحتية للمعلومات والاتصالات وتوسيع إمكانية النفاذ، وتطوير المناهج التربوية، وتشجيع البحوث العلمية ذات الصلة، وتنمية الموارد البشرية؛ وكذلك لبناء الثقة وتحقيق الأمان عند استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد تم التطرق إلى دورها في تحقيق التنمية المستديمة بحيث يجب أن تشمل الحكومة الإلكترونية، والأعمال التجارية، والتعليم، والصحة، والبيئة، والزراعة، ومختلف الأنشطة الاقتصادية.

٣ - الوثائق الصادرة عن المرحلة الثانية للقمة بتونس:

لقد صدر عن القمة في مرحلتها الثانية بتونس وثيقتان إضافيتان، وهما التزام تونس وأجندا تونس لتنفيذ قرارات القمة في مرحلتها الثانية.

١- التزام تونس:

لقد جاء في هذا الاستهلال أن شعوب العالم، المجتمعين في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ في إطار المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، يعلنون عن التزامهم بقرارات قمة جنيف. واستدرك المشاركون في إعداد هذا البيان النقاط التي لم تحظ بالعناية الكافية في إعلان المبادئ، ومن ذلك قضايا الطفولة، والفجوة الرقمية التي تعاني منها المرأة، ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الحد من الكوارث الطبيعية، وغيرها. وأضاف هذا الالتزام التأكيد على ضرورة التصدي للتهديدات المتزايدة لسلامة الإنترنت وأمنها، والترويج لثقافة عالمية للأمن السيبراني. كما دعا البيان الحكومات إلى إبرام المعاهدات من أجل ملاحقة مرتكبي الجرائم في الحيز السيبراني، بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة.

ومن جهة أخري، أعلن البيان عن تصميم القمة على التعامل بصورة حاسمة مع مشكلة البريد الإلكتروني التطفلي، والتعاون في اعتماد نهج متعدد الجوانب لمكافحة هذه الظاهرة، بتوفير التشريعات ووسائل التنفيذ المناسبة وتطوير التدابير التقنية.

٢- أجندة تونس:

لقد قسمت هذه الوثيقة إلى ثلاثة عناصر، وهي وسائل التمويل، وإدارة الإنترنت، ومتابعة التنفيذ.

أ- الوسائل المالية:

أكد المشاركون في هذا الفصل على الحاجة إلى بناء بيئة تمكينية تؤدي إلى نقل التكنولوجيا بما يعود بالنفع المتبادل على الجميع، وتسمح بالنفاذ إلى التكنولوجيا الملائمة المطلوبة دون أي تمييز. ودعا المشاركون إلى الإسراع بوضع آليات مالية محلية للتمويل، وحث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية. ورحب المشاركون بإنشاء صندوق التضامن الرقمي، بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية، وطالبوا بالسعي إلى الحصول على موارد جديدة للتمويل «التضامني» باستكمال الآليات القائمة.

ب- إدارة الإنترنت:

رأى المشاركون أنه ينبغي إصلاح التقاسم غير المتكافئ لأعباء تكلفة التوصيل الدولي لشبكة الإنترنت، وتحقيق تكلفة معتدلة بتخفيض تكاليف الإنترنت الدولية ودراسة مسألة التوصيل الدولي واستحثاث معدات منخفضة التكلفة، مثل أجهزة الحاسوب. وطالبوا بإدخال المزيد من التعديلات على الترتيبات المؤسساتية الحالية لإدارة الإنترنت لكي تتماشى المسائل المطروحة مع المبادئ المعلن عنها من طرف القمة، ونادوا من أجل ذلك باتباع نهج تطوري وتدريجي ومواكبة الاتفاق في إطار العمل التنفيذي من خلال منتدى عالمي.

ج- آليات التنفيذ والمتابعة:

لقد طالب المشاركون بوضع التشريعات التي تكفل استقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها، واتخاذ التدابير الملائمة وفقا لحرية التعبير، مع مراعاة تقييدات معينة ينص عليها القانون من أجل احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، وحماية الأمن الوطني والنظام العام. وأكدوا على ضرورة استخدام وسائل الإعلام للمعلومات ومعالجتها بطريقة مسؤولة وفقا لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

كما نادوا بتنفيذ تدابير فعالة في مجال التدريب والتعليم لحفز مشاركة الفتيات والنساء بصورة كاملة في مجتمع المعلومات. والتزموا بوضع خط هاتفي مجاني وعالمي لمساعدة الأطفال، وبوضع أنظمة للرصد والإنذار باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعلنوا عن اختيار يوم ١٧ أيار/ مايو من كل عام يوماً عالمياً للإنترنت.

ومن جهة أخرى، طالب المشاركون الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم تقريرا عن أنشطة تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنشاء لجنة دائمة لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتقييمها كجزء من عملية متكاملة ومنسقة، على أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بتسيير الأنشطة المتصلة بتخصصها.

٤ – مساهمة المجتمع المدني:

شارك أعضاء المجتمع المدني العالمي في مختلف مراحل إعداد القمة، وفي فعالياتها بجنيف وتونس، وقد مثلوا ١٦ عائلة أهلية، من ضمنها البلديات، وأكدوا على ضرورة اهتمام ممثلي هذا القطاع بمختلف الموضوعات.

وقد اتفقت منظمات المجتمع المدني الدولي على إصدار «إعلان» خاص بها في جنيف (٢٠٠٣) بعد ما تيقنت من صعوبة تمرير البعض من أفكارها ضمن البيانات الرسمية. فأكد هذا الإعلان على حق المجتمعات في استعمال البرمجيات المفتوحة والمجانية، وحذر من المبالغة في منح الاحتكارات الفكرية إلى القطاع الخاص باسم حقوق الملكية الأدبية، مطالبا بربط أي امتياز لفائدة هذا القطاع في مجالات الإبداع والابتكار بالصالح العام.

كما شارك في الأعمال التحضيرية بجنيف ممثلون عن المنظمات غير الحكومية العربية، وألفوا فريق عمل، مثل باقي المجموعات الأخرى، للتفاوض والمشاركة في الاستشارات المهمة التي سبقت انعقاد القمة، فساهم هذا الفريق بكل تألق في فعاليات القمة بمرحلتيها.

وفي قمة تونس تضامن المجتمع المدني العالمي مع اللوائح الرسمية، وأصدر كذلك إعلانا إضافيا أكد فيه التزامه بالمشاركة الفعالة في تنفيذ قرارات الخطة العشرية لبناء مجتمع المعلومات وفي منتدى الإنترنت. كما أوكل إلى المكتب العالمي للمجتمع المدني مهمة المتابعة على المستوى الدولي، والتنسيق مع الرابطات الإقليمية الممثلة له في مختلف القارات والمناطق الجغرافية.

أما البلديات والمجموعات المحلية التي هي إحدى مكونات المجتمع المدني، فإنها نظمت مؤتمرين كبيرين بليون (٢٠٠٣) وبلباوو (٢٠٠٥) قبل انعقاد القمتين، وأصدرت إعلانين مهمين عبرت من خلالهما عن التزام جميع المسؤولين عن المجموعات المحلية بتنفيذ قرارات القمة.

وهكذا نجح المجتمع المدني في إقناع الأطراف الحكومية المتخوفة منه بارتفاع نسبة وعيه، وبخروجه من طور المراهقة إلى درجة النضج والعمل المسؤول البعيد عن الارتجال والتحرك الانفعالي في الشوارع. وشعرت أغلبية الأطراف الأخرى أن المنظمات غير الحكومية المعنية هي مؤسسات حَرِيَّةٌ بالمشاركة الفعالة في بناء مجتمع المعلومات وفي المنابر الدولية، وأنه يمكن الوثوق بها مستقبلا لرفض المراودات والإغراءات. ■

- ٢ -

بمشاركة من المنتدى الذي عرض تجربته عبر ٢٥ عامًا

الملتقى العربيّ الثاني للتنمية الإنسانيّة

مملكة البحرين ٧–٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

يناقش مفهوم الحريّة الذاتيّة ضمن بلورة برامج عمليّة لتقارير التنمية الإنسانية العربيّة

رؤية الملتقى

اتساقاً مع رؤية جمعية البحرين النسائيّة في «تمكين كوادر قائدة في مسيرة التنمية الإنسانيّة»، سعت الجمعيّة إلى بلورة تقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة في برامج عملية تُسهم في النّهوض بالفرد والأمة، من خلال ملتقى سنويّ متجدّد يُناقش النّواقص في هذه التّقارير، وتتعاون فيه الجهات المُشاركة على تحويل المفاهيم النّظريّة إلى واقع عمليّ ملموس. كما تستعرض التّجارب العمليّة النّاجحة، وتناقش التّحدّيات والصّعوبات التي واجهت الجهات المعنيّة بتنفيذ البرامج ضمن إطار السّعي إلى تمتّع الأفراد بالحرية والمعرفة والجمال والرفاه والكرامة الإنسانية، وتحقيق الذّات النّابع من المشاركة الفعّالة في المجتمع. وقد تبلورت أهداف هذه الرؤية بالآتي:

١- إذكاء الهمم، وإطلاق الطّاقات الإنسانيّة في الوطن العربيّ وتوظيفها بكفاءة ليشعر كلّ فرد بمسؤوليّته، ويسعى إلى رقي ذاته ومجتمعه.

٢- بيان أهميّة السّعي لمعالجة النّواقص الرّاهنة في المحاور المتعلّقة بالمعرفة والحريّة وتمكين المرأة، وتجاوز هذه النّواقص، بل عكس اتجاهها بتحويلها إلى ميزات ينعم بها المواطن العربيّ.

٣- تكريس اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات الإنسانية في شتّى المناشط المجتمعيّة لتحقيق مجتمع المعرفة.

٤- الإصلاح الذّاتيّ المُفضي إلى بناء قدرة ذاتيّة فرديّة، ومن ثمّ مجتمعيّة وقطريّة تتّسع حتى تحقّق الإصلاح العربيّ المنشود لأنه السبيل النّاجع والسّليم للنّهوض بالوطن العربيّ.

٥- تمكين المرأة العربيّة، وضمان مشاركتها، وتحرير طاقاتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف؛ كونها ركن أساسيّ من أركان التنمية الإنسانيّة.

٦- إشراك منظّمات المجتمع المدنيّ في السّعي لتحقيق

التنمية الإنسانيّة، وتفعيل دور هذه المنظّمات عبر تصميم برامج وخطط تنمويّة.

٧- تفعيل الحوار الثّقافيّ وتلاقح الأفكار وتبادل التجارب والخبرات بين البلدان العربيّة لتحقيق مقاصد التنمية.

أوراق الملتقى ومداولاته

اتخذ الملتقى الثّاني حول تقرير التنمية الإنسانيّة لعام ٢٠٠٤ من عبارة «الحرية الذاتية جوهر التنمية الإنسانية» شعارًا دالاً على مضامين البحث التي تطرّق إليها، من نظرة مؤدّاها أن أولى خطوات الحريّة المنشودة لا تتم إلاّ عبر فكّ الأغلال والقيود الكامنة في أعماق الإنسان. ومن هنا توجّه الملتقى في أهدافه إلى الآتي:

١- إلقاء الضّوء على مفهوم الحريّة الذّاتية المغيّبة في ثقافة الإنسان العربيّ، وعلى أهميّتها في نيل الحريّة المنشودة.

٢- إبراز أهميّة منظومة القيم الإنسانيّة في صياغة ثقافة الأمّة (لا سيما ثقافة الحريّة) لرفد مسيرة التنمية الإنسانيّة.

٣- التعرّف على كيفيّة بناء ثقافة الحريّة لدى الفرد وتعزيزها في الأسرة والمجتمع.

٤- تناول المحدّدات الذّاتية والمجتمعيّة للحريّة الذّاتية وسُبل علاجها.

٥- بيان أهميّة المنظومة المعرفيّة في البناء الذّاتي لثقافة الحريّة، ودور المعرفة في تأصيل مبادىء التّفكير الحرّ.

٦- بيان الدّور العمليّ لقطاعات المجتمع الثّلاثة (الدّولة، والمجتمع المدنيّ، والقطاع الخاصّ) في تعزيز الحريّة الذّاتية.

٧- السعي إلى إدراج الحريّة الذّاتية كأولويّة في برامج عمل المؤسّسات العربيّة المعنيّة والمهتمّة بقضايا الإصلاح في الوطن العربيّ.

وقد بدأت جلسات الملتقى عقب حفل الافتتاح، الذي حضرته شخصيّات رسميّة وبرلمانيّة بحرينيّة وعدد من الدبلوماسيين، بعرض مجموعة من التجارب النّاجحة في مجال إقامة مجتمع المعرفة. فقدّمت **دة. سرور قاروني**، رئيسة برنامج «كن حرًا» في جمعيّة البحرين النّسائيّة، عرضًا حول **تجربة حماية الأطفال من الاعتداء والإهمال**. وعرض **أ. نادر رجب**، رئيس قسم الدّراسات والبحوث في جمعيّة التّجديد الثّقافيّة البحرينيّة، **تجربة الجمعيّة في إعادة قراءة التّاريخ العربيّ والإسلاميّ، وتنقية التراث الفكريّ والتاريخيّ من شوائب الأوهام والتزوير والتّحريف**. وضمن هذه الجلسة، قدّم **أ. كايد هاشم**، مساعد مدير الدراسات والبرامج في المنتدى، عرضًا حول **تجربة منتدى الفكر العربيّ خلال خمسة وعشرين عامًا** **(أنظر: ملامح من تجربة المنتدى في هذا العدد)**، متناولاً **أبرز معالم المرحلة تاريخيًا، ودور هذه المؤسّسة الفكريّ في التّعامل معها**، انسجامًا مع أهدافها العامّة والرؤية المؤسّسة لها، ومستعينًا برؤى **سموّ الأمير الحسن بن طلال حفظه الله**، رئيس المنتدى وراعيه. كما قدّمت **سموّ الأميرة مشاعل بنت فيصل بن تركي بن عبد العزيز**، رئيسة مركز إدراك المعرفة للتّدريب والتنمية البشريّة في المملكة العربيّة السّعوديّة، عرضًا لتجربة هذا المركز **في مجال المساعدة على إدراك المعرفة**.

وخُصِّصت الجلسة الثانية من اليوم الأول للملتقى، التي ترأستها **دة. وجيهة البحارنة**، عضو المنتدى ورئيسة جمعية البحرين النّسائيّة، لعرض **أبرز مضامين تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة للعام ٢٠٠٥**، وقدّمتها **دة. فوزية أبو خالد**، عضو الفريق الاستشاري للتّقرير من المملكة العربيّة السّعوديّة.

وشارك أ. كايد هاشم في هذه الجلسة بمداخلة تطرّق فيها إلى ضرورة اقتراح تقرير التنمية الإنسانيّة للعام ٢٠٠٥ لوسائل عملية في تطبيق مضامينه على أرض الواقع، وإيضاح العلاقة في مفهوم الحريّة بين الفرد والمجتمع والدّولة، مشيرًا إلى أن تقرير التنمية الإنسانيّة للعام ٢٠٠٤ اتسم بشيء من الغموض في هذه النّاحية. كما أشار إلى أهمية مراعاة الواقع الاجتماعيّ الثّقافيّ، ومدى إحكام المنظومات القيميّة العربيّة نطاقها على التّفكير، لا سيما عند رسم سيناريوهات مستقبل الحريّة في الوطن العربيّ، علمًا أن تقرير ٢٠٠٤ يشير إلى خيارين مستقبليين يبتعدان نوعًا ما عن الواقعيّة، وهما: المصير الكارثيّ، والازدهار الإنسانيّ.

أما اليوم الثاني للملتقى، فقد تضمّن جلستين: الأولى بعنوان «البناء الذّاتيّ لثقافة الحريّة – المعوّقات الذّاتيّة»، وتحدث فيها المفكّر الإسلاميّ المجدّد **د. محمد شحرور**، من الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، الذي تناول في ورقته موضوع **«الرقابة الذّاتيّة وأثرها في حريّة الفكر واستقلاله»**. وكانت خلاصة دعوته ضرورة وضع منهجيّات جديدة في دراسة الفقه الإسلاميّ تناسب ظروف العصر وتطوراته ومفاهيمه، ومراجعة أُسس الثّقافة الإسلاميّة لإعادة إنتاج المعرفة والإبداع والمفاهيم القادرة على الارتقاء بالأمة. وفي الورقة الثّانية، وموضوعها **«المسلّمات الفكريّة وأثرها على الحدّ من حريّة الفرد»**، تحدّثت **أ. رابحة الزيرة** من جمعيّة البحرين النّسائيّة، حول مختلف العوامل التي تحدّ من التّفكير المستقلّ والإبداع، وكيفيّة التحرّر الذّاتيّ من هذه المعوّقات، وفتح آفاق الحريّة الذّاتيّة على مستوى الفرد والجماعة.

وفي تعليقه على ورقة أ. رابحة الزيرة، أوضح أ. كايد هاشم أن العمل لمستقبل تسوده قيم الحريّة ويستهدف التنمية الإنسانيّة يستلزم الدعوة إلى تشريعات وقوانين في الوطن العربيّ تحمي قيم الحريّة من التغوّل القيمي المشوّه باسم الدّين والعشائريّة والعادات والتّقاليد البالية، وهي مهمّة إصلاحيّة يجب أن تكون في أولويّات نشر ثقافة الحريّة الذّاتيّة.

أمّا الجلسة الثّانية، فقد تحدث فيها **د. علي فخرو**، عضو المنتدى، عن **«الاستبداد والثّقافة القبليّة ودورهما في تحديد فضاءات التّفكير والإبداع وحصرها»**. ومن أبرز ما جاء في حديثه أن المشكلة في الوطن العربيّ بالنّسبة للحريّة هي مشكلة سياسيّة وليست ثقافيّة. كما تحدث في هذه الجلسة **د. مصطفى حجازي** عن موضوع **«السّلسلة القهريّة في التنظيم المجتمعيّ العربيّ»** من وجهة نظر نفسية (سيكولوجية).

واختتم الملتقى بجلسة لصياغة التّوصيات شارك فيها جميع الحضور، حيث توزعوا على مجموعات عمل، كل مجموعة تجتمع على مائدة مستديرة لاقتراح توصيات ضمن عنوان محدّد. ■

- ٣ -

مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات /سفارة هولندا

المؤتمر الثامن عشر لمنتدى الفكر المعاصر

حـــــول

الأنسنة والمعرفة ومستقبل الإنسانية في القرن الحادي والعشرين

تونس ٧-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

خطاب الدكتور عبد الجليل التميمي

حضرة الأخ نور الدين حشاد، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية

حضرة دة. ريتا دولسي رحمن، سفيرة هولندا بتونس

حضرات الوزراء وسفراء الدول الشقيقة والصديقة

حضرة الأستاذ المتميز أندري ريمون

ضيوفنا الكرام من أساتذة وباحثين

سيداتي سادتي:

كثيرة هي الأهداف التي نرمي إلى تحقيقها من خلال تنظيمنا للمؤتمر العالمي الثامن عشر لمنتدى الفكر المعاصر الذي على ضوئه تلتئم هذه النخبة من الجامعيين الباحثين من مختلف التخصصات، وهم المعروفون بكفاءاتهم على التحليل المعمق والحوار المسؤول، ليساهموا معنا في المشاركة الفعلية والجدية في هندسة اجتماعية وعلمية لمجتمع الغد.

إن تاريخ الزمن الحاضر الذي نعيشه الآن يدعونا لمناقشة عدد كبير من المسائل الجوهرية التي أصبحت شغل الإنسانية جمعاء، مثل ظاهرة التعصب، وعدم التسامح السياسي والديني، ورفض قبول التنوع الثقافي والحضاري، والكبرياء المشط في المعاملات، والتحاليل غير المنصفة، وجميعها تعد عوامل غير إيجابية البتة، نظرا لما تحدثه من تداعيات سلبية على العلاقات بين الشمال والجنوب. ولمعالجة ذلك، استوجب علينا إرساء حوار مسؤول رفيع المستوى يمكن أن يكون وراء تبني رؤية مشتركة حول مبادئ السلم الاجتماعي والحضاري والديني، كما يمكن أن يتوج بمضامين الاحترام والتفاهم المتبادل، وهو ما سيؤدي بنا حتما إلى تجاوز العداوة وعدم التفاهم التي نسجت عبر التاريخ، وأثرت مباشرة وبقوة على سلوكنا ورؤانا وأنظمة تعليمنا، كما يفسر تراجع الأنسنة بشكل واضح.

لقد استوجب العمل سوية، إذ التاريخ يتدافع بسرعة والزمن محسوب علينا، كما وجب عدم التردد والمراوغة للوصول إلى مثل الكونية والاحترام المتبادل والسلم الثمينة جدا لإرساء القواعد الأساسية للتوافق والتفاهم، بقطع النظر عن اختلاف جنسياتنا وحساسياتنا وثوابتنا ومبادئنا السياسية أو الحضارية الدينية.

ومن جهة أخرى، ففي زماننا هذا تثار في كل مكان إمكانية ما بعد الحداثة ثم دور العولمة اليوم، كما إن تقنيات الإعلام والاتصالات تمثل اليوم وسيلة ناجعة للدول السائرة في طريق النمو لتندرج ضمن السياق التاريخي. وكما هو معلوم، فإن نتائج التطورات التكنولوجية لا توزع بإنصاف على الجميع. وكذا الحال

مع المعرفة، التي بقيت تماما تحت سيطرة الدول المتقدمة. لنعمل على إيجاد توزيع علمي مستقبلي عادل، وليتم ذلك من خلال ديناميّة وهندسة جديدة للبحث العلمي للجامعة التي تبقى، كما وصفها جاك دريدا، الفضاء الوحيد لصناعة الحقيقة وبثها والدفاع عنها.

إن العولمة لا تعني قطعا مشاركة الجميع في تطوير الإنسان. وهذا ما عايناه في أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقدة الشهر الماضي بتونس، وأن الولايات المتحدة، باعتبارها أول قوة في العالم، هي غير مستعدة للسماح لإدارة عادلة من طرف الخبراء الدوليين للإنترنت. إن هذه القمة كانت من جديد مناسبة لمعرفة الهوة التكنولوجية الخطيرة التي لا يمكن قبولها بين دول الشمال ودول الجنوب، وأنه على الرغم من هذه التضييقات والمشكلات، فهنالك دوما حلم استوجب تحقيقه، ألا وهو الخيار ذو النزعة الإنسانية من خلال نماذج الثقافات والحضارات الكونية المتعددة.

فالأنسنة تمثل اليوم الأمل لحل كثير من المشكلات، وتجاوز الأوضاع الصعبة لعدد كبير من شعوب العالم. ويمكن أن يتم ذلك بفضل التحليل الهادئ والمعمق الذي سوف يساهم حتما في إزالة سوء التفاهم والصورة المحقرة والبائسة التي تتضمنها الخطابات السياسية والأيديولوجية والدينية والإعلامية، والتي تأتي دوما على لسان الكثير من القيادات السياسية والإعلامية عبر العالم. كما سوف يساعدنا على التغلب على ظاهرة القلق العام وعدم الارتياح، ويحثنا على إرساء ثقافة التعايش والتفاهم والتوافق، مؤملين من هذا المؤتمر أن يكون فعلا دفاعا حقيقيا عن مبدأ تعدد حوار الثقافات وانسجامها وتضامنها، بل وتكاملها، مع إقرار مبدأ جدوى التنوع في مضامينها وأبعادها الكونية الإيجابية.

نقدم شكرنا إليك أيتها الباحثة دة. ريتا دولسي رحمن، سفيرة هولندا بتونس، على الدعم الذي تفضلت به لتنظيم هذا المؤتمر، إذ يتم ذلك بكل شفافية دون التدخل في الإشكاليات المطروحة للنقاش، أو في نوعية اختيار المشاركين. وهذا ما سوف يساهم في منح الشراكة العلمية بين الشمال والجنوب دلالة إيجابية وتفعيلا صادقا لإرساء الحوار الحق، متعدد التخصصات بين كل المشاركين. لتتفضلي بقبول عالي التقدير والامتنان.

إليكم شكرنا حضرة الأخ نور الدين حشاد، نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، على تفضلكم بمشاركتنا افتتاح هذا المؤتمر. ونحن نعلم جيدا مدى الأهمية الاستثنائية التي يوليها السيد عمرو موسى، الأمين العام، لمثل هذه القضايا المحورية الدقيقة في العالم العربي، وسعيه الحثيث لتكثيف الاستشرافات واللقاءات مع مختلف الفضاءات البحثية في كل من العالمين العربي الإسلامي والأوروأمريكي، بل والدولي.

الشكر أيضا أوجهه إليكم معشر الباحثين العرب والدوليين لمساهمتكم بالحضور أولا، وثانيا لمساهمتكم بتفعيل الحوار العلمي النزيه في جدلية التواصل والتكامل بيننا جميعا... وليتأكد الجميع أن هذه المؤسسة، التي راهنت على التفكير المعمق وممارسة حرية التعبير الأكاديمي، لن تألو جهدا من خلال أنشطتها المختلفة في مواصلة هذه الرسالة العلمية النبيلة التي لا نبغي منها شيئا سوى خدمة المعرفة والحقيقة والحوار الحق، بعيدا تماما عن الحساسيات السياسية أو العقائدية الملتزمة، كما هو شأننا في الماضي والحاضر... فشكرا من جديد على حضوركم المكثف هذا، ومشاركتكم فعاليات هذا المؤتمر العالمي...

والسلام.

زاوية جديدة

قطوف دانية

من أيام العمر

الدكتور جبرائيل سليمان جبور
أستاذ شرف في دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى
الجامعة الأميركية في بيروت

أشرف على تحريره
الدكتور سهيل جبرائيل جبور
أستاذ في علم العصب والدماغ
الجامعة الأميركية في بيروت

الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م

الناشر : جمعية أصدقاء الكاتب والكتّاب؛ بيروت - لبنان

المحتويات

مع عمر طوسون باشا

لست أذكر ما الذي دفع بي وأنا في مصر سنة ١٩٣٠ إلى طلب مقابلة سمو الأمير عمر طوسون باشا وكان قد أصدر كتاباً عن حملة إبراهيم باشا وكنت أعدّ مقالاً عن الوهابية ولعلّ ذلك هو الذي حملني على طلب مقابلته. وأعلمت كاتب الإدارة عنده كل ما أراده عني وأني مدرّس في قسم اللغة العربية في جامعة بيروت الأميركية فنقل إليه طلبي فرضي وعين لي الساعة الحادية عشرة من يوم ثلثاء لا أذكر تاريخه. وذهبت إلى قصره في الزمالك، فإذا على باب القصر من الحرس مثل ما على أبواب قصور الملوك ـ وكان الحرس بالللباس المزركش والصداري المزخرفة المذهبة، واستأذنت بالدخول فتكلم أحد الحراس مع مدير الإدارة، فأوعز إليه أن يأذن لي، ودخلت وقد وصلت قبل الموعد المعين بنحو سبع دقائق.

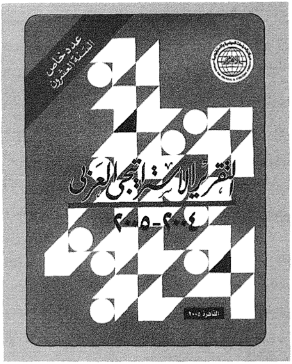
وقادني أحد الحرس إلى مكتب مدير الإدارة فتصافحنا وتحادثنا قليلاً، ثم حين بلغت الساعة الحادية عشرة إلا خمس دقائق تلفن إلى غرفة الاستقبال يخبر الباشا عن وصولي ووجودي عنده في المكتب، فأشار عليه بأن أفد إليه، فأرشدني دليل إلى قاعة الاستقبال ودخلت وإذا به واقفاً بقامته الطويلة فتقدمت وعرفته بنفسي، ثم قادني إلى مقعد وجلسنا نتحدث. وأخذ هو يسألني عن الجامعة الأميركية ومؤسسيها وعملها التبشيري وعلاقتها بالجامعة الاميركية التي في مصر، فذكرت له كل ما أعلم عن ذلك، وشرحت له أن مؤسسيها كانوا من المبشرين ولكنهم حين أسسوها قطعوا صلتهم بالعمل التبشيري، وقصروا العمل على التعليم بل إنهم في سنة ١٩٢١ غيروا اسمها من الكلية السورية الانجيلية إلى الجامعة الأميركية في بيروت، ولم أكتم عنه أنها لا تزال إلى ذلك العهد تعقد اجتماعات أدبية تهذيبية في الصباح يتكلم فيها بعض الأساتذة أو العلماء الزائرين من أميركيين وغيرهم دون أي دعوة إلى التبشير بدين خاص أو بمذهب خاص. وعندما أكدت له أن الجامعة ترمي من وراء هذه الاجتماعات الصباحية إلى الناحية الخلقية والروحية والوطنية فهي تعنى بإنماء الشخصية وتنشئة الفرد على حب الحرية والاستقلال ولهذا فإن أكثر رجال الحركة الوطنية في سوريا والعراق وفلسطين ولبنان والاردن هم من خريجيها. وكذلك بعض رجال الصحافة المشهورين في مصر الذين يعرفهم سموه في إدارة المقتطف والهلال والأهرام ولم أنس أن أذكر له بين أسماء الوطنيين في سوريا فارس الخوري وعبد الرحمن شهبندر وأنهما من خريجي الجامعة فابتسم سموّه وقال: أعرف عنهما. وكنت سألت مدير مكتب الباشا كم من الوقت يمكن لي أن أبقى في مجلس حضرته فقال ثلث ساعة طرقنا في أثنائها مواضيع كثيرة وبدت لي فيه شخصية عظيمة ليس لمكانة عائلته وقرابته من العرش وحسب بل لعلمه واتساع معرفته بتاريخ الأسرة الخديوية والشرق العربي.

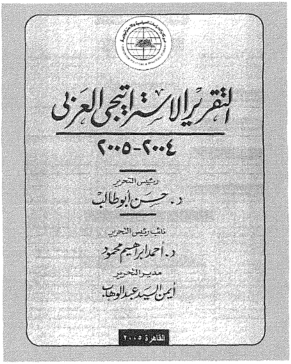
وقد تلطف سموه وأهداني كتابه عن إبراهيم باشا وقد وقعه بتوقيعه، وأدركت بعد ذلك اللقاء أن الأمير عمر طوسون باشا من أعلم رجال الأسرة الخديوية إن لم يكن أعلمهم على الإطلاق ومن أعظم أفراد الأسرة الملكية شخصية ومقدرة. ومن يدري فلعل ذلك هو الذي حال بينه وبين الوصول إلى أن يكون ملك مصر بدل فؤاد الأول الذي اختاره الانكليز.

عدد خاص
السنة العشرون

التقرير الإستراتيجي العربيّ

٢٠٠٤ - ٢٠٠٥





مقتطفات من الافتتاحية

ثروة من المعرفة والفكر الحر

د. حسن أبو طالب

مع صدور هذا التقرير للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، تمر عشرون سنة كاملة على صدور أول تقرير عربي استراتيجي برئاسة تحرير أ. السيد يسين في العام ١٩٨٦. وهي مناسبة علمية جليلة بكل المقاييس.

وتتجسد إحدى أبرز دلالاتها وأكبرها في القدرة على الاستمرارية في إنتاج عمل بحثي وفكري يستند إلى معايير العمل الجماعي المنظم، ويعالج قضايا الوطن والأمة والعالم من منظور وطني عروبي خالص، ويحاول أن يسبر غور الحدث بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والنظرة العلمية، ويغوص في تفاصيله الرئيسية، ويضع التصورات الكبرى والتفسيرات المهمة، ويجتهد في استنباط الأحكام واستخراج النتائج. وهو يقدم كل ذلك في صورة معرفية متكاملة

المحتويات الرئيسية

رؤى وأفكار استراتيجية

التقرير الاستراتيجي العربي .. ثروة من المعرفة والفكر الحر / نظرة نقدية للثقافة العربية في عصر العولمة / النظام الإقليمي العربي إلى أين؟ / المجتمع المدني والانتقال الديموقراطي في العالم العربي / الاقتصاد المصري في عصر العولمة / مستقبل القضية الفلسطينية / العالم والإرهاب الجديد.

التفاعلات الدولية

الشرق الأوسط في استراتيجية الرئيس بوش / روسيا بوتين والسعي إلى مكانة مفقودة / حلف الناتو والإصلاح في العالم العربي / المسلمون في أوروبا تحت الضغط / هل هناك إسلام آسيوي معتدل ؟/ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٤.

التفاعلات الإقليمية

أنماط التحويل في الشرق الأوسط وأهدافه / إيران في قبضة المحافظين مجددا / تركيا وتحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الصراع العربي الإسرائيلي

الفلسطينيون وضرورات الإصلاح وقيوده / ماذا بعد رحيل الرئيس عرفات/ الداخل الإسرائيلي وأزمات الليكود واليسار / تحديات الانسحاب الأحادي من غزة/ الدور الإسرائيلي في منطقة البحيرات العظمى.

النظام الإقليمي العربي

الاستجابات العربية لضغوط الإصلاح / الإصلاح المؤجل في جامعة الدول العربية / إشكاليات تمكين المرأة العربية / العراق من نقل السيادة إلى الحكومة المؤقتة / السودان بين تسوية في الجنوب وأزمة في الغرب / سوريا تحت الضغط / الصومال وتحديات المصالحة الوطنية.

جمهورية مصر العربية

مطالب الإصلاح وتعديل الدستور / مظاهرات الإخوان ومطالب القضاة / الوحدة الوطنية والمشكلة القبطية / نحو استراتيجية لتمكين المرأة المصرية / مصر والقضية السودانية / مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

أمام القارىء والباحث الخبير والمبتدىء معاً، ورجل الدولة ونائب البرلمان والوزير المسؤول وعالم السياسة والصحافي المستنير والمحلل الاجتماعي. . . .

لقد شكل التقرير طوال العشرين عاما مدرسة فكرية علمية تبادل فيها المشاركون، سواء من داخل المركز أو من خارجه، القدرة على التعلم الذاتي والتعلم من الآخر دون حساسية أو ترفع. وقد شارك في إنتاج الأعداد العشرين ٦٤٠ باحثاً وخبيراً من المركز وخارجه، إضافة إلى ٣٤٥ باحثاً مساعداً صار البعض منهم لاحقاً عضوا بالمركز. ومن بين هؤلاء جميعاً خمسة وأربعون باحثاً وخبيراً بالمركز تراوحت مشاركتهم بين خمسة أعوام كحد أدنى و ١٨ عاماً كحد أقصى، فيما يبرز طابع الاستمرارية من جانب، وتراكم الخبرة من جانب آخر، وتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية والبحثية. ويبرز أيضاً انفتاح المركز على المؤسسات البحثية والعلمية الأخرى في مصر، وفضيلة التعاون مع نخبة بحثية ممتازة أسهمت بفكرها وقدراتها التحليلية في كتابة الكثير من الأجزاء المهمة في التقرير، ملتزمة بمنهجيته العلمية ورؤيته الموضوعية. . . .

لم يكن العقدان الماضيان عقدين عابرين في تاريخ البشرية برمتها، أو في تاريخ النظام العربي أو تاريخ مصر الحديث. لقد كانا عقدين مليئين بالتطورات البارزة والحادة، ونقاط التحول الكبرى التي هزت السياسات الدولية والعربية والمحلية وأبدلتها رأساً على عقب، وأفرزت نتائج بعضها ما زال يفرض نفسه على جدول أعمال البشرية كاملها، وبعضها الآخر انزوى بعيداً كطيف عابر. وكلا النوعين، بالرغم من التباين النوعي بينهما، كان له نصيب من الرصد والتقييم والتحليل في أعداد التقرير المختلفة، ما يجعل من الأعداد العشرين سجلاً محترماً لأهم التحولات العالمية والعربية والمصرية. . . .

ولقد شكل مرور عقدين كاملين على صدور التقرير الاستراتيجي العربي فرصة لأن يكون العدد الصادر بين يدي القارىء للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عدداً خاصاً يحمل بعض الشكر والتقدير لمن أسهموا بفكرهم وجهدهم في رئاسة تحرير التقرير، أو الإشراف على بعض أقسامه المهمة طوال العقدين الماضيين. وفي القسم الخاص المعنون بـ «أفكار ورؤى استراتيجية»، تكتب نخبة من هؤلاء عددا من الدراسات التي تحمل تقييماً رصيناً من جانب، واستشرافاً لقضايا مهمة وشديدة الإلحاح من جانب آخر. وتضم هذه النخبة أ.د. علي الدين هلال، و د. محمد السيد سعيد، و د. طه عبد العليم، و د. وحيد عبد المجيد، و د. محمد قدري سعيد. . . . ■

أثر الثقافة الشرقية على المرأة والرجل

منذ [خمسة] وثلاثين ألف عام قبل الميلاد وحتى بزوغ عصر الثقافات العرقية

- المؤلف: جهاد علاونة
- الطبعة الأولى ٢٠٠٦
- طبع بدعم من وزارة الثقافة - عمّان /الأردنّ



هذا كاتب جديد على الساحة الأردنيّة يفتح لنا آفاقاً رحبة على الماضي السحيق، يغوص في أغوار الأسفار والأساطير ليستخرج لنا منها ما هو جديد علينا ومثير للدهشة، وقلّما نجد كتاباً في إنتاجنا الحديث يجمع بين جدية الموضوع وعنصر التشويق.

كتاب «الثقافة الشرقية...» إطلالة سريعة على تلك الثقافة الغنية، لكنها إطلالة متنوعة. وهذا يجعلها مليئة بالتشويق لما تتضمنه من معلومات وحسن التحليل والتعليق، وقد حاولت أن أبرز بعض هذه القبسات على هوامش الكتاب.

من مآخذي على الكتاب كثرة الاستطراد من موضوع إلى موضوع. وهذا من طبيعة الكاتب التي أعرفها. فهو متقلب المزاج سريع التغير، لكن هذا التغير أعطى الكتاب تنوعاً يناسب العصر الحالي - عصر السرعة والتغير.

إنني، وأنا أقدم هذا الكاتب، من منطلق معرفتي الشخصية له، أقول إنه إنسان بسيط، عفوي الطبيعة، مرح المزاج، عاشق للكتاب. فحيثما سار، فلا بد من أن يمر على المكتبة، يقرأ في كل موضوع، يحدوه عشقه الدائم للأساطير والتراث القديم. وهو يمتاز بجودة الحفظ لكل ما يقرأ، وبحسن الاستعادة عندما يتحدث. وبهذا فهو يسلب أسماع السامعين في كل موضوع يطرحه.

إن الثقافة الشرقية هي أساس أصيل لثقافات العالم. ومن الجدير أن يهتم بدراستها ونشرها الكتّاب العرب أصلاً. لكننا للأسف نجد قصوراً كبيراً من جانب كتّابنا ومفكرينا، فمكتبتنا الحديثة تفتقر افتقاراً شديداً للمؤلفات عن هذه الثقافة. ومن هذه الناحية يضع هذا الكتاب لبنة في أساس التأليف في هذا الجانب، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب.

[من مقدمة أ. محمد عايد طبيشات]

كتاب الأهرام الاقتصادي

الموجة الثالثة وقضايا البقاء

- المؤلف: د. علي علي حبيش
- العدد ٢١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥
- مطابع الأهرام التجارية - جمهورية مصر العربية

محتويات الكتاب

الفصل الأوّل:

- التعليم في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثاني:

- التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي.

الفصل الثالث:

- المكوّن التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:

- جودة البيئة بالإنسان وللإنسان.

الفصل الخامس:

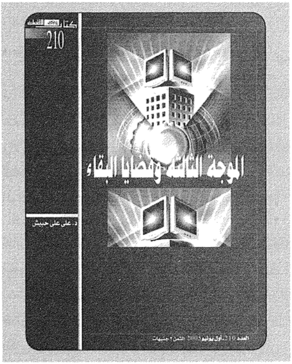
- الإنسان المصري والموجة الثالثة.

الفصل السادس:

- نحو مجتمع المعرفة.

من مقدمة الكتاب

كتاب جديد نقدمه هذا الشهر من خلال سلسلة كتب الأهرام الاقتصادي. كتاب يرصد الدافع، ويستشرف آفاق المستقبل... إنه كتاب يقدم فيه مؤلفه العالم الجليل الدكتور علي حبيش تحليلاً للعصر الجديد الذي نعيش فيه... عصر



العولمة والثورة التكنولوجية... عصر العلم والمعرفة... عصر المعلومات.

ما هو شكل هذا العصر؟ وما هي أهم المتغيرات فيه؟

وما هو موقعنا فيه؟ وما هي أهم شروط البقاء فيه؟

أسئلة كثيرة تطرح خلال الصفحات القادمة مع إجاباتها والتنبؤات بما سيكون عليه عالم الغد.

[رئيس التحرير]

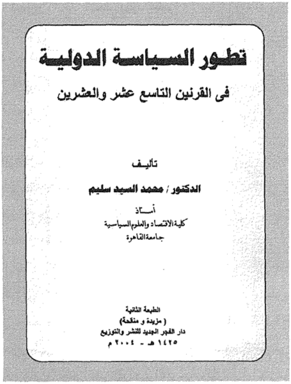
سلسلة كتب الأهرام الاقتصادي

تطـور السيـاسـة الدوليـة في القرنين التاسع عشر والعشرين

▪ المؤلف: د. محمد السيد سليم

▪ الطبعة الثانية ٢٠٠٤

▪ دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع



موضوع هذا الكتاب هو تطور السياسة الدولية خلال الحقبة الممتدة منذ انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وحتى نهاية الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١. ويعرض الكتاب لتطور السياسة الدولية في إطار مفهومي مستمد من نظرية العلاقات الدولية بعد عرض المناهج التي سبق استخدامها لدراسة هذا التطور. وقد تم تقسيم الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب استناداً إلى تحديد نقاط التحول المحورية في السياسة الدولية، مع رصد الخصائص العامة للسياسة الدولية في الفترتين التاليتين للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

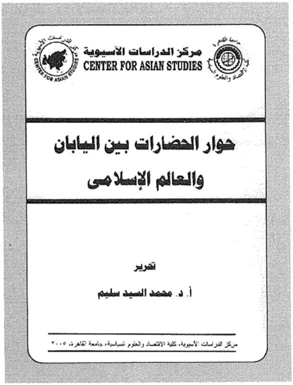
وفي كل فترة تاريخية يتم تحديد عناصر النسق الدولي، وهي الوحدات والبنيان والمؤسسات والعمليات السياسية المركزية، لتيسير فهم كيفية تطور العناصر عبر الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب، مع تضمين كل فصل خلاصة عامة لأهم معالم السياسة الدولية في الحقبة محل البحث. ويتضمن الكتاب خمسة عشر فصلاً تشمل فصلاً يوضح الإطار المفهومي للدراسة، وفصلاً ثانياً يلخص تطور السياسة الدولية والقوى المؤثرة فيها منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فيينا، وفصلاً ختامياً يعرض لمعالم تطور السياسة الدولية بعد نهاية الاتحاد السوفييتي، أي في عصر القطبية الأحادية والعولمة، مع خاتمة عامة توضح الاتجاهات العامة والدلالات النظرية لتطور السياسة الدولية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، والدروس المستفادة منها.

كذلك يشمل الكتاب مجموعة من الوثائق المهمة التي تتضمن أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي أثرت على تطور السياسة الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

[من مقدمة الكتاب]

حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي

- تحرير: أ.د. محمد السيد سليم
- الناشر: مركز الدراسات الآسيوية/ جامعة القاهرة



يتألف الكتاب من ثلاثة عشر فصلا يتناول الفصل الأول منها، الذي كتبه الدكتور عصام حمزة، أصول حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي. وقد استعرض المؤلف ثلاثة منعطفات حضارية كبرى في تاريخ اليابان هي: الهيمنة الحضارية الصينية على اليابان، وتلتها تجربة التفاعل الياباني مع الحضارة الغربية، وتوازى مع هاتين الخبرتين التفاعل الياباني التاريخي مع الحضارة الإسلامية. وشرح الباحث المطامح اليابانية ومطامح الدول الإسلامية من هذا الحوار، وشروط وآليات نجاح هذا الحوار. وقد استطرد د.محمد السيد سليم في الفصل الثاني في إيضاح شروط نجاح حوار الحضارات عموماً، وبين اليابان والعالم الإسلامي خصوصا، مشيراً إلى النواحي المفهومية والمؤسسية اللازمة لتحويل هذا الحوار من مجرد تبادل للأحاديث في غرف مغلقة إلى أن يكون حوارا منتجا للمعرفة التي توضح رؤى اليابان والعالم الإسلامي للقضايا الجديدة في عالم اليوم. كذلك استطرد مدحت أيوب في الفصل الثالث موضحاً سياسات اليابان تجاه القضايا الأساسية التي تهم العالم الإسلامي، وهي القضية الفلسطينية وقضايا أمن الخليج العربي وكشمير وغيرها، باعتبار أن تلك السياسات توفر إطاراً من المصالح المتبادلة بين الطرفين.

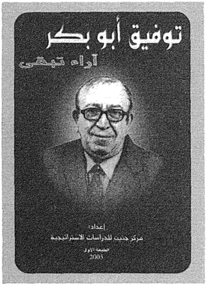
وفي الفصلين الرابع والخامس قدم السيد صدقي عابدين و د. مصطفى منجود دراستين حول الرؤى اليابانية للعولمة ورؤى العالم الإسلامي لتلك الظاهرة، على التوالي.

ونرجو أن يكون هذا الكتاب فاتحة لدراسات أخرى عن حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي. ذلك أن مصالح الطرفين تتعلق بوضعها في ظل عالمي تسيطر عليه قوة عظمى واحدة.

[من مقدمة المحرر]

توفيق أبو بكر:
آراء تبقى

- إعداد: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥
- مطابع الدستور التجارية



وفاءً وإحياءً لذكرى المفكر والكاتب السياسي توفيق أبو بكر، وتوثيقاً لجزء من مقالات أحد رموز الصحافة الفلسطينية والعربية وأعمدتها، نقدم هذا الكتاب، الذي جاءت مقالاته مرتبة «من الأقدم إلى الأحدث»، ليلاحظ القارىء كيف كانت مطالبه بالاعتدال وبناء الدولة الفلسطينية ضمن معايير بناء وإنجاز مختلفة عن مرحلة الثورة. تلك الأفكار التي نادى بها أبو بكر، ومثلت وجهة نظر الأقلية في وقت من الأوقات، تحولت إلى مطالب الأغلبية، وبدأت الأمور تنحى باتجاه آخر نادى وحلم به أبو بكر طوال حياته.

ولمقدمة هذا الكتاب، اخترنا أن تكون كلماتها الأكثر تعبيراً عن فكر توفيق أبو بكر وألمه. ولهذه الغاية، لم نجد ما هو أكثر تعبيراً عن مكنونات نفس الراحل الكبير سوى كلمات خطها بقلمه فيها بعض من أفكار الكواكبي والطرطوشي... إنها كلمات وجدناها على قصاصات ورقية حملها «أبو بكر» قادماً من رحلته الأخيرة من بيروت، حيث كان قد شارك في مؤتمر حول المجتمع المدني في العالم العربي مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

«فقرة مهمة حول الديمقراطية» هو الاسم الذي أعطاه الراحل توفيق أبو بكر للعبارتين الآتيتين:

يقول الكاتب العربي الطرطوشي:

[إعلموا أن المستشير، وإن كان أفضل من المشير، فإنه يزداد برأيه رأياً، كما تزداد النار بالحطب ضوءاً. فلا يقذف في روعك أنك إذا استشرت الرجال، ظهر للناس منك الحاجة إلى رأي غيرك، فيقطعك ذلك عن المشاورة، فإنك لا تريد الرأي للفخر به، لكن للانتفاع به. وإذا أردت الذكر، كان أفخر لذكرك، وأحق عند ذوي الألباب لسياستك، أن يقولوا لا ينفرد برأيه دون ذوي الألباب من إخوانه].

يقول الكواكبي:

[الاستبداد أعظم بلاء، يتعجل الله به الانتقام من عباده الخاملين، ولا يرفعه عنهم حتى يتوبوا توبة الأنفة. نعم، الاستبداد أعظم بلاء لأنه وباء دائم بالفتن، وجدب مستمر بتعطيل الأعمال، وحريق متواصل بالسلب والغصب، وسيل جارف للعمران، وخوف يقطع القلوب، وظلام يعمي الأبصار، وقصة سوء لا تنتهي، وهذا صريح معنى: «كما تكونوا يُولَّ عليكم»].

الكتاب يعكس في جزء كبير منه عبارة طالما رددها الراحل وكرر كتابتها على ثنايا أوراقه:

(الحقيقة نسبية وشكية، الحقيقة مؤقتة ومشروطة، النظرية حقيقة طالما لم تظهر نظرية أخرى).

[المقدمة] ■

تأميم شركة قناة السويس

دراسة في عملية اتخاذ القرار

- المؤلف: د. محمد السيد سليم
- الطبعة الأولى ٢٠٠٢
- دارالفجر الجديد للنشر والتوزيع



هــــذا الكتــــاب

ما هو الجديد الذي يمكن أن يقدمه كتاب عن عملية تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ بعد مرور حوالي نصف قرن على التأميم؟ لعل أول جديد يقدمه الكتاب هو أنه يقوم بتحليل منهجي لعملية التأميم من زاوية عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لاستخلاص دلالات القرار بالنسبة للمحاذير التي ينبغي الاهتمام بتفاديها في تلك العملية، والإيجابيات التي ينبغي التركيز عليها لتعظيم عوائد عملية اتخاذ القرار. من ناحية ثانية، فإن الكتاب يتضمن مجموعة من الوثائق المتعلقة بقناة السويس وعملية التأميم، بما في ذلك وثائق تنشر لأول مرة، ومنها الوثيقة التي تتضمن الدراسة التي أعدها مكتب مندوب الحكومة لدى شركة قناة السويس عن استيلاء الشركة على حصص مصر في عوائد القناة، وقدمها رئيس المكتب إلى الرئيس عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم مستخدماً إياها لتقديم بديل لقرار التأميم. كذلك مذكرات الدكتور مصطفى الحفناوي عن عملية التأميم، وهي تنشر لأول مرة. ويقدم الكتاب الوثائق التي تشير إلى أن تأميم شركة قناة السويس كان مخططاً له منذ بدء الثورة سنة ١٩٥٢، وأنه لم يكن مجرد رد فعل لسحب الغرب عرض تمويل مشروع السد العالي، وأن هذا السحب كان مجرد المناسبة التي اتخذت لإعلان القرار.

كذلك، فإنه من خلال الدراسة المقارنة للوثائق، يلقي الكتاب أضواء جديدة على الأسئلة المتعلقة بكيف ومتى عرف عبد الناصر بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي، ومن كتب مشروع قانون التأميم، وما هي البدائل التي عرضت على عبد الناصر قبل اتخاذ قرار التأميم، وهل كان على عبد الناصر أن ينتظر حتى استلام شركة قناة السويس مع انتهاء عقد امتيازها سنة ١٩٦٨؟

ويتضمن الكتاب عشرة فصول توضح الإطار النظري لتحليل عملية اتخاذ القرار، وتطبق هذا الإطار على عملية اتخاذ قرار التأميم وتستخلص دلالاته.

[من مقدمة الكتاب]

■

مجلة
شؤون الأوسط

العدد ١٢٠ من فصلية شؤون الأوسط (خريف ٢٠٠٥)



كتب الافتتاحية رئيس التحرير بعنوان «في مواجهة التحالف الدولي». وكتب سيد سيد حسين موسوي «مرحلة جديدة في الملف النووي الإيراني».

ندوة العدد عن التحولات الإقليمية في لبنان وفلسطين وإيران شارك فيها اللواء المتقاعد ياسين سويد والدكتور سمير كرم والدكتور غسان العزي، وأدارها محمد نور الدين.

ملف العدد تناول «العولمة: الثقافة والمقاومة»، وساهم فيه: المنجي بوسنينة «مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات»؛ وكمال حمّاد «العولمة العسكرية: من أفغانستان إلى العراق»؛ والحسين الإدريسي «الدولة النامية والرأسمال العالمي»؛ وبركات محمد مراد «ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة»؛ وزينب نصار «المقاومة في العولمة».

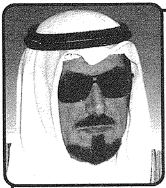
حوار العدد أجراه محمد نور الدين في بلغاريا مع البروفيسور يوردان بييف حول «النظام الدولي والإسلام والغرب».

وفي **باب دراسات ومقالات** كتب كل من: خالد غزال «السياسة الإمبريالية الأمريكية: العدوانية الكاملة»؛ ورضوان زيادة «النظام السياسي العربي وأزمة التغيير»؛ وعادل مصطفى أحمد «تطوير قناة جونقلي وإدارة الموارد في حوض النيل».

وفي **التقارير** كتب محمد نور الدين عن «هويات تركيا الثلاث أو اللاهوية»؛ وعفيف عثمان عن «انتخاب نجاد والمسألة النووية في الصحافة العربية»؛ وحلقة نقاش عن «الواقع الفلسطيني: تحديات وآفاق».

وفي **باب قراءات** راجع محمد رشاد الشريف كتاب دان شفتان «الفصل الإجباري»، وغازي شعيا كتاب جورج حجار «أمريكا في طور الرايخ الرابع».

[مركز الدراسات الاستراتيجية]



تنعى أسرة **منتدى الفكر العربي** بمزيد من الحزن والأسى

فقيد الأمّة العربيّة ودولة الكويت

سمو الشيخ

جابر الأحمد الجابر الصباح

وتتقدم من الشعب الكويتي الغالي بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلةً المولى العليّ القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.

إنّا لله وإنا إليه راجعون



تنعى أسرة **منتدى الفكر العربي** بمزيد من الحزن والأسى

فقيد الأمّة العربيّة ودولة الإمارات العربية المتحدة

الشيخ

مكتوم بن راشد آل مكتوم

وتتقدم من الشعب الإماراتي الغالي بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلةً المولى العليّ القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.

إنّا لله وإنا إليه راجعون

تنعى أسرة **منتدى الفكر العربي** بمزيد من الحزن والأسى

فقيد الأمّة العربيّة ومملكة البحرين

سمو الشيخ

فيصل بن حمد آل خليفة

(نجل الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين)

وتتقدم من الشعب البحريني الغالي بأصدق مشاعر العزاء والمواساة؛ سائلةً المولى العليّ القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه.

إنّا للّه وإنا إليه راجعون

كُتّاب هذا العدد



أ. د. عدنان بدران
رئيس وزراء الأردن السابق
وعضو المنتدى
خلوي: ٠٧٧٧-٥٣٢٤٣٤
فاكس: ٠٠٩٦٢٦-٥١٦٥٢٨٠
abadran@wanadoo.jo

أ. د. جميل جريسات
أستاذ العلوم السياسيّة والإدارة العامّة/جامعة فلوريدا الجنوبيّة
وعضو المنتدى
هاتف: ٠٠١-٨١٣٩٧٤٢٢١٥
jreisat@chumal.cas.usf.edu

أ.د. كامل أبو جابر
عضو سابق في مجلس الأعيان
هاتف: ٠٠٩٦٢٦-٤١٢٨٣٣٠
ص.ب ٥٤٠٧ عمّان - الأردن
kamajer2000@yahoo.com

أ.د. حميد الجُميلي
أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصاديّة الدوليّة
أكاديميّة الدّراسات العليا
طرابلس؛ ليبيا

أ.د. سعد أبو دية
أستاذ العلوم السياسية
الجامعة الأردنية
فاكس: ٥٣٤٥٧٥٨
خلوي: ٥٢٧٥٩٦٨ (٧٩-٩٦٢+)
abudayeh12@yahoo.com

أ. عبد الله علي العليان
كاتب وباحث من عُمان
خلوي: ٠٠٩٦٨-٩٩٤٩٨٩٧٦
فاكس: ٠٠٩٦٨-٢٣٢٩٣٩٠٩
alaiyan@yahoo.com

أبجديات العمل السياسي

بقلم : الدكتور اسعد عبدالرحمن

لله في خلقه شؤون. فمن الناس من يحب التعامل مع الحقائق والأرقام، ومنهم من هو مغرم بأن يتعاطى مع التخيلات والأوهام. وباعتبار اننا نعيش على امتداد الوطن العربي في أجواء من الحرية والديمقراطية، يغدو أمراً مرفوضاً أن يعترض الواحد منا على رغبات، وربما "هوايات"، الآخرين وبالذات عندما تكون حالة عشق الأوهام مقتصرة على الحيوات الخاصة بهؤلاء وخارج دائرة حقل العمل العام، وفي مثل هذه الحالة، لا حق لنا ولا لغيرنا بالإعتراض على ما اختاره بعض الناس الذين يستمتعون ببناء قصور في الهواء، ويتلذذون في الغوص بعيداً في أحلام اليقظة. فهو بالتأكيد حقهم المصان الذي كفلته لهم جميع الدساتير الديمقراطية وجميع مستشفيات الأمراض العصبية والعقلية كذلك.

اما أن تنساق النظم والمنظمات السياسية والعسكرية العربية وراء السراب نتيجة أوهام هذه القيادة أو تلك، أو بالأحرى نتيجة أوهام هذا القائد أو ذاك، فإن الأمر عندئذ يستدعي منا وقفة. وفي هذا السياق، فإن الساحة العربية مليئة بالأوهام والمتوهمين وفي شتى الشؤون والقضايا والهموم السياسية والإقتصادية بل والعسكرية. ولنضرب فوراً مثلاً واحداً يوضح هذه الحقيقة : فقد اعتقد البعض منا بان ايجابيات حرب ١٩٧٣ افرزت حالة يمكن معها تحقيق انتصارات في مجال العمل السياسي / الدبلوماسي في موضوع الصراع العربي / الصهيوني وعلى أساس أن اسرائيل ومعظم أطراف العالم الغربي (والأميركي منه على وجه الخصوص) قد اصبحوا جاهزين للإعتراف بالحقوق العربية ومن ضمنها الفلسطينية. ولذلك، بدأت أوساط هذا البعض تسعى بدأب - بعد مناداتها الصاخبة بالواقعية والبراغماتية - من أجل كسب و / أو تحييد الولايات المتحدة، وطمأنة اسرائيل إلى اننا دولاً عربية ومنظمات قد تخلينا وإلى الأبد عن اكذوبة «سعي العرب لرمي اليهود في البحر». ولذلك، قمنا - كي لا نحدد ونقول قام ذلك البعض - بصياغة المشاريع والمبادرات والقرارات المتلاحقة (العربية والفلسطينية) التي استهدفت اظهار معقوليتنا وواقعيتنا الجديدة..!.

ويشهد الله اننا تمتعنا بجرأة على امتداد الحقبة الأخيرة. فقد تجاوزنا الخطوط البرتقالية جميعها ووجدنا بعضنا وقد دخل دائرة الخطوط الحمراء في العلاقة مع الولايات المتحدة.

وكان العزاء لدى البعض، والعذر لدى البعض الآخر، والتبرير والتهافت لدى البعض الثالث، يتكيء باستمرار على مقولة : كل شيء يهون من أجل عيون الولايات المتحدة الأميركية الزرقاء. فهي سرعان ما ستكافيء الإعتدال العربي (ومن ضمنه الفلسطيني) باعترافها بالحق العربي ومنظمة التحرير، أو هي ولا شك، وفي أسوأ الأحوال، ستدخل معنا في محادثات تشكل بحدها الأدنى اعترافاً صريحا أو ضمنياً بالمنظمة، وقد استطرد ذلك البعض مقدراً أن يكون ذلك أيضاً بمثابة خطوة أولى تعقبها خطوة الضغط على اسرائيل على غرار ما حدث عام ١٩٥٦. فماذا كانت النتيجة؟ ادارة ظهر كاملة لنا من قبل الإدارة الأميركية؟ لا، بل طعنة أو طعنات في ظهورنا عبرت عن نفسها ليس بارقام الموقف السياسي المعادي المستمر ، ولا بتعدد الفيتوات ضدنا في مجلس الأمن فحسب، وإنما عبرت عن نفسها أيضا بارقام قيمة المساعدات والهبات الإقتصادية العسكرية الأميركية المتكررة والمتزايدة لإسرائيل.

ومع كل فيتو اميركي ضد الحق العربي، كنا نسارع إلى الاحتجاج اللفظي الأجوف كخطوة أولى، ثم إلى تقديم تنازل جديد كخطوة ثانية. نهدد بالعودة لاستخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة والغرب الراسمالي... وننتهي برفع نسبة انتاج نفطنا وعرضه في أسواقهم. ثم يأتي الفيتو الثاني أو المساعدات الجديدة لإسرائيل، فنرخص اسعار نفطنا. ثم يأتي الفيتو الثالث مع مزيد من الهبات لاسرائيل. فنقوم باعلام الولايات المتحدة باستعدادنا الفوري لارجاع عوائد النفط التي جنيناها (ولو منقوصة) منهم. كيف؟ عن طريق ابداء جاهزيتنا لشراء الأسلحة من ترساناتهم العسكرية، حتى لو كانت هذه الأسلحة من الدرجة الثانية أو الثالثة. وفي هذا السياق، نوهم انفسنا بأن الغرب عموماً و / أو الولايات المتحدة خصوصا ستقدم لنا "صفقة سياسية متوازنة مقابل الصفقة" أو الصفقات العسكرية المجزية لها. وتتجلى هذه الصفعات السياسية في طلباتهم المستمرة بان نقدم لإسرائيل ولهم التنازل في اثر التنازل حتى غدونا جالسين سياسيا "على البلاط"..!.

ومع ذلك، نحن ما نزال - ويا للغرابة - نتفاجأ دائماً بموقف الولايات المتحدة ولا نتوقف لنتأمل في حقيقة الأمركي نتعلم. بل أن البعض منا ما فتيء يتلمس للولايات المتحدة الأميركية الأعذار على أساس أن اعلامنا ضعيف و / أو على أساس أن اللوبي الصهيوني قوة "لا يغلبها غلّاب"..!. فمتى - يا ترى - نتوقف لنتأمل في حقيقة الوضع ولكي نتعلم، من جديد، أبجديات السياسة والعمل السياسي؟.

- ٣ -

* أنظر (ص ٤) من هذا العدد.

أخبار المنتدى في شهر

*** الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي**

انضمت **الأمانة العامة** لمجلس التعاون الخليجي الى العضوية المؤازرة للمنتدى، ويضم المجلس ست دول عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وكانت امانة المجلس قد استضافت الهيئة العامة للمنتدى في ابريل ١٩٨٥ بالرياض.

*** ومعهد الكويت للأبحاث العلمية:**

كذلك وافق **معهد الكويت للأبحاث العلمية** على الإنضمام كعضو مؤازر لمنتدى الفكر العربي دعماً له وانطلاقاً من الايمان العميق بأهمية الأهداف التي يسعى المنتدى لتحقيقها. ومعهد الكويت للأبحاث العلمية هو اعرق مؤسسات البحث العلمي في الخليج، ويضم نخبة ممتازة من العلماء الكويتيين والعرب في العلوم البحتة والتطبيقية، ومديره العام هو الدكتور عدنان شهاب الدين عالم الطبيعة النووية المعروف.

*** الحوار العربي الأمريكي الثاني**

انعقدت في مقر المنتدى بعمان يومي ٧ و ٨ كانون الثاني / يناير الماضي **ندوة الحوار العربي الأمريكي الثاني** بالتعاون بين منتدى الفكر العربي ومعهد المشروع الأميركي وهو احد مراكز الفكر الاستراتيجي الرئيسية في الولايات المتحدة، ومقره واشنطن، وهو معروف بارتباطه بالحزب الجمهوري (الحاكم). وقد افتتح سمو الأمير حسن رئيس المنتدى نشاطات هذه الندوة وشارك فيها. واشتملت الندوة على ثلاث جلسات عمل خصصت الأولى لموضوع **الصراع والتعاون بين الحضارات** حيث تكلم **الدكتور روبرت جيلبين** من جامعة برنستون وعقب عليه **الدكتور جواد العناني**، مدير عام المستشارون الإداريون، وخصصت جلسة العمل الثانية لموضوع **ابعاد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** حيث تكلم **الدكتور روبرت برانجر** نائب رئيس معهد المشروع الأميركي وعقب عليه الدكتور **أسعد عبدالرحمن** رئيس مؤسسة عبدالحميد شومان. اما الجلسة الثالثة فقد عالجت موضوع **السياسة الخارجية كعملية سياسية مستمرة** وتكلم فيها **السيد هارولد ساوندرز** وكيل الخارجية الأميركية الاسبق وعقب عليه **الدكتور كامل ابو جابر** من الجامعة الأردنية. وفي هذا العدد من النشرة استعراض لخلاصات الأوراق المقدمة.

*** التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب للدخول في مضمارها:**

انعقدت في مقر المنتدى بعمان يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي **ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول في مضمارها** وقد افتتح الندوة **سمو الأمير** حسن وعقدت فيها اربع جلسات عمل قدم د. **أنطون زحلان** - مستشار في لندن في الجلسة الأولى ورقة عمل بعنوان **افكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة** وعقب على الورقة كل من د. **فخري الداغستاني** رئيس الجمعية العلمية الملكية - الأردن، د. **عادل ثابت** مستشار العلوم والتكنولوجيا. اليكسو - تونس، وفي الجلسة الثانية قدم د. **اسامة الخولي** ورقة عمل بعنوان **التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول في مضمارها** وعقب على الورقة كل من **د. المهدي المنجرة، د. ابراهيم بدران، د. عصام الدين جلال، د. يحيى سوبرة.**

واستعرضت الجلسة الثالثة وجهات نظر محددة اسهم فيها **د. عبداللطيف بنشنو، د. عدنان بدران، د. عدنان شهاب الدين، د. فخري الداغستاني** وكانت الجلسة الختامية مفتوحة لصياغة الخطوط العامة لاستراتيجية عربية للتقدم التكنولوجي ودور الاكاديميات ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي وتكلم فيها: **د. عبدالله الدباغ، د. عدنان شهاب، د. علي الشملان، د. علي كتاني، د. فخري الداغستاني، ود. عدنان شهاب الدين و د. عبد السلام المجالي**، وعدد أخر من المشاركين، وقدمت فيها اقتراحات محددة بشأن التحرك قطرياً وقوميا نحو تقوية القاعدة التكنولوجية العربية، ووضع مسألة التكنولوجيا المتقدمة على جدول أعمال القيادات العربية على أعلى المستويات.

*** مؤتمر اسرائيل والعلاقات الاسرائيلية - الامريكية في** الفترة ١٢ - ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، انعقد مؤتمر **اسرائيل والعلاقات الاسرائيلية - الامريكية** في مكتب ارتباط جامعة اليرموك بعمان، الذي ينظمه **مركز الدراسات العبرية في جامعة اليرموك الأردنية.**

وقد افتتح المؤتمر سمو الأمير حسن ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية بخطاب سياسي كما ان **الدكتور سعد الدين ابراهيم** امين عام المنتدى ترأس احدى جلسات العمل.

وشارك في المؤتمر عدد كبير من المفكرين واساتذة الجامعات من العرب والأمريكيين المتخصصين بدراسات الشرق الأوسط والشؤون الاسرائيلية.

معنى السياسة عند العرب

د. سعد أبو ديّة *

السياسة في اللغة الانجليزية جاءت من كلمة Politics، وتطورت الكلمة تدريجياً من كلمة (Polis)، وهي مدينة دولة والمدينة الدولة، مثل أثينا وإسبارطة ومكة ويثرب. وكلمة دبلوماسية بالإنجليزية هي من كلمة Diplomacy، وهي في الأصل (الورقة المطوية)، ثم أصبحت تطلق على كتاب المراسلات الرسمية والمخطوطات أو وثائق السفر.

لم يعرف العرب كلمة دبلوماسية؛ لكنهم عرفوا كلمة سياسية. وقد وردت في مفرداتهم وألفاظهم، وسوف أتابع الموضوع على هذا النحو.

في العصر الجاهلي: وردت كلمة سياسة على لسان الخنساء، الشاعرة المخضرمة، إذ قالت تصف قومها:

ومعاصم للهالكين، وساسةٌ قوم محاشد.

وساسة هم المدافعون، والسياسة تعني الدفاع في قضيتها.

في العهد الإسلامي:

كان (القرآن الكريم) خالياً من كلمة سياسة أو أي اشتقاق لها، على عكس ما جاء في الحديث النبوي الشريف؛ حيث وردت كلمة سياسة لتعني الحكم.

ورد في الحديث:

«كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم». ويسوسهم تعني يحكمهم. فالمعروف أن أنبياء بني إسرائيل كانوا يحكمون لدرجة أنك تقرأ أحياناً كلمة الملك قبل سليمان أو داود، فيقولون الملك سليمان، أما المسيح عليه السلام فلم يحكم، وكان نبياً فقط.

وهكذا فإن السياسة في صدر الإسلام كانت تعني الحكم، ثم أصبحت تعني في العهد الأموي ما مفاده الدبلوماسية أو المعاملة. قال معاوية لزياد ابن أبيه عندما طلب منه تسليمه واحداً من عماله (سرق) الخراج وهرب:

(ليس ينبغي لمثلي ومثلك أن نسوس الناس بسياسة واحدة: أن نشتد جميعاً فنخرجهم، أو نلين جميعاً فنخرجهم. لكن تكون أنت أقرب إلى الفظاظة والغلظة، وأكون أنا أقرب إلى الرأفة والرحمة. فإذا هرب هارب من باب، وجد باباً آخر ودخل فيه... الخ.).

وهكذا فإن السياسة هنا هي معاملة، وهي دبلوماسية، ومعاوية كان دبلوماسياً فذاً وقد استخدم (نسوس) بمعنى نعامل.

أما عبد الملك بن مروان، فقد عرف السياسة تعريفاً مباشراً، وعندما سأله ابنه الوليد: ما معنى السياسة؟ قال: هي (اقتناء قلوب العامة بالإنصاف لها، وهيبة الخاصة مع صدق مودتها، واحتمال هفوات الضائع).

وتلاحظ أن السياسة هنا هي تأثير ودبلوماسية، والتأثير إذا أجبرت دولة (أ) دولة (ب) على عمل معين، سواء رغبت (ب) في ذلك أم لم ترغب، دون استخدام القوة الفيزيقية، فهذا تأثير. وقد عرف الأستاذ الأمريكي ولش W. Welsh السياسة تعريفاً مشابهاً عندما ذكر في كتابه **دراسة السياسة** *Studying Politics* أن السياسة هي تأثير.

والحقيقة إن الدبلوماسية هي تأثير، وهي جزء من السياسة. فالسياسة مبادىء عامة وأفكار وتشريع، والدبلوماسية تنفيذ.

وعودة إلى موضوع، فقد ذكر كتاب **كليلة ودمنة** شيئاً عن فهم رجال تلك الفترة لمعنى السياسة بأنها تربية وترويض؛ إذ إن المقصود من الكتاب أن يكون كتاباً لتربية الناس وترويضهم.

وأخيراً لا بد أن أقول إن السياسة لفظاً جاءت من فعل السائس؛ إذ يسوس الدواب. وقيل إن السوْس هو الطبع، ويقال فلان مجرب ساس وسيس عليه. وهكذا نلاحظ أن المعنى اللفظي يرتبط بالتربية والترويض أيضاً. والمهم أن الدبلوماسية هي تنفيذ السياسة، والبعض يخلط بينهما فيقولون السياسة العربية فاشلة، والحقيقة إن الدبلوماسية هي الفاشلة في معظم الأحيان. ■

* أستاذ العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

إعلان / أمانة عمّان الكبرى



يكبر فينا الحلم..
وتتجدد فينا الآمال والعزيمة ..
مع كل عام من عمركم المديد ..
وسيبقى الأردن دائماً وأبداً .. أولاً
يا سيدنا ..

المهندس نضال الحديد
أمين عمّان

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في : ☐ مجلّة المنتدى

☐ مجلّة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٦ (الكتب)

الاســـم : ....

العنوان : ....

....

....

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً ....

رقم الـ CVV2 : ....

بطاقة فيزا رقم : .... تاريخ انتهاء مدتها : ....

حوالة بنكية (صافي القيمة)

رقم الحساب : 8/610 - 0118/001769 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن)

التوقيع : ....

التاريخ : ....

تُملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :
منتدى الفكر العربي: ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠؛ الأردنّ

*قيمة الاشتراك السنوي		المجلـــة	المجلة + الكتب
	داخل الأردن	للأفراد : (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد : (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دينار أردني
	خارج الأردن	للأفراد : (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد : (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي